جامعـــــــة أمحمـــــد بوقـرة ــ بومـــــــــــرداس
كـــلية العلوم الاقتصـادية، والتجـارية وعـلوم التسيير
قسـم العلـــوم التجـــارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية وتجارة دولية

الموضـــــوع:

محـــددات التـــضـــخـــــم في الجـــزائـــــر
دراسة تحليلية للفـترة (2014-2020)

- *من إعـداد الطـالـبين:*
  - روام محمـد
  - ناوي بن سالم

- *تحت إشراف الأستاذ:*
  د_ جـــــاري فـــــاتح

السنة الجامعية:2022/2021م

جامعـــــــة أمحمـــــد بوقـرة ــ بومـــــــــــرداس
كـــلية العلوم الاقتصـادية، والتجـارية وعـلوم التسيير
قسـم العلـــوم التجـــارية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
تخصص: مالية وتجارة دولية

الموضـــــوع:

محـــددات التـــضـــخـــــم في الجـــزائـــــر
دراسة تحليلية للفـترة (2020-2014)

- *من إعـداد الطـالـبين:*
  - روام محمـد
  - ناوي بن سالم

- *تحت إشراف الأستاذ:*
  د_ جـــاري فـــاتح

السنة الجامعية:2022/2021م

تشكرات

قال رسول الله ﷺ:
(إن أشكرَ الناس لله عز وجل أشكرُهم للناس)
نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للدكتور
"جاري فاتح"
على مجهوداته ونصائحه وعلى صبره معنا لإنجاز هذا المذكرة.
كما نتقدم بجزيل الشكر المسبق للجنة المناقشة على ما سيقدمونه من ملاحظات وتوجيهات والتي لن تزيد هذا العمل إلا إتقانا وجمالا.
و نشكر كل أستاذة كليتنا على دعمهم وتشجيعهم لنا، دون أن ننسى من مد لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد.

الإهـــــــداء

الحمد لله الذي بعونه تتم الصالحات والصلاة على رسوله

الكريم سيدنا

مُحَمَّد صلي الله عليه وسلم

الحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذه المذكرة

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أغلى ما أملك في الوجود أمي وأبي

حفظهما الله لي اللذان سهرا من أجلي ودعماني في مشواري الدراسي.

إلى زوجتي الحبيبة: خديجة

إلى المؤنسات الغاليات: أسيل وأنفال

إلى أخواتي: زهور، خديجة، فاطمة، مريم، إكرام وأمينة

إلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء.

الى كل طلبة ماستر 2 دفعة 2021 – 2022.

أهدي هذا العمل

بن سالم

الإهـــــــداء

الحمد لله الذي بعونه تتم الصالحات والصلاة على رسوله

الكريم سيدنا

إلى من أوصى بها الهادي ثلاثا وجعلت الجنة

تحت قدميها، الى

بسمة العمر ونبع الحنان، أمي الحبيبة. إلى من تعب لأرتاح وضحى

لأعلوا، إلى سندي في الحياة أعظم من في الوجود، أبي العزيز

إلى زوجتي الغالية

إلى أبنائي– **عبد الرحيم. عبد البارئ. لؤي. أويس.**

إلى أشقائي وشقيقاتي وإلى كل عائلتي الكبيرة،

والي **الأستاذ شهباري** والي السيدة **المديرة خويطر** والي كل طلبة الماستر،

وأصدقائي.

إلى كل من امتدت يداه لتصفح هذا العمل.

أهدي هذا العمل.

محمد

قائـــمـة المـحتويـات

المحتويـــــات	الصفحة
التشكرات	**02**
الإهداء	03
فهرس المحتويات	06
فهرس الجداول	08
فهرس الأشكال	09
المقدمة العامة	11
الفصل الأول: الإطــار النظري لظاهرة التضخم	
تمهيد	22
المبحث الأول: ماهية التضخم	23
المطلب الأول: مفهوم التضخم	23
المطلب الثاني: مظاهر التضخم	25
المطلب الثالث: العوامل المسببة للتضخم	27
المبحث الثاني: أنواع التضخم، طرق قياسه وآثاره	31
المطلب الأول: أنواع التضخم	31
المطلب الثاني: طرق قياس التضخم	38
المطلب الثالث: آثار التضخم	46
المبحث الثالث: النظريات المفسرة للتضخم	54
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية	54
المطلب الثاني: النظرية الكينزية	57
المطلب الثالث: النظريات الحديثة	61
خلاصة الفصل الأول	66
الفصل الثاني: دراسة تحليلية للتضخم في الجزائر للفترة 2014-2020	

تمهيد	68
المبحث الأول: واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة من سنة 2014 _2020	69
المطلب الأول: أسباب التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة	69
المطلب الثاني: آثار التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة	82
المطلب الثالث: تطور التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة	86
المبحث الثاني: محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2014 – 2020	**93**
المطلب الأول: المحددات الداخلية	93
المطلب الثاني: المحددات الخارجية	97
المبحث الثالث: سياسات وطرق معالجة التضخم في الجزائر	100
المطلب الأول: أدوات السياسة النقدية	100
المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية	106
خلاصة الفصل الثاني	110
الخـــــاتمة العـــامـــة	112
قائمة المصادر والمراجع	118
الملخص بالعربية	126
الملخص بالإنجليزية	127

الرقم	اســـم الجـــــدول	الصفحة
01	الآثار المختلفة لصدمات الطلب التضخمية	27
02	أسباب التضخم	30
03	تطور الكتلة النقدية ومعدلات السيولة خلال الفترة(2014-2020)	70
04	تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة(2014-2020)	79
05	تطور معدلات التضخم، الدخل المتاح، الاستهلاك والادخار للفترة	82
06	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة(2014-2020)	86
07	تطور الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك للفترة(2014-2020)	89
08	تطور الرقم القياسي الضمني للفترة (2014-2020)	91
09	العجز الموازني في الجزائر (2014-2020)	94
10	تطو واردات الجزائر خلال الفترة(2014-2020)	98
11	تطو معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة (2014-2020)	100
12	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة(2014-2020)	102
13	تطو معدلات التسهيلات الخاصة بالودائع في الجزائر2014-2020	103
14	تطور معدلات استرجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة (2014-2020)	104
15	تطور النفقات العامة خلال الفترة (2014-2020)	106
16	تطور رصيد صندوق ضبط الايرادات وتمويله لعجز الموازنة(2014-2020)	108

الرقم	اســـــم الشـــــكـــل	الصفحة
02-01	تطور الكتلة النقدية ومعدلات السيولة خلال الفترة(2014-2020)	71
02-02	تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة(2014-2020)	79
02-03	تطور معدلات التضخم، الدخل المتاح، الاستهلاك والادخار للفترة	83
02-04	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة(2014-2020)	87
02-05	تطور الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك للفترة(2014-2020)	89
02-06	تطور الرقم القياسي الضمني للفترة (2014-2020)	91
02-07	العجز الموازني في الجزائر (2014-2020)	95
02-08	تطور واردات الجزائر خلال الفترة(2014-2020)	99
02-09	تطور معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة (2014-2020)	101
02-10	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2014-2020)	102
02-11	تطور معدلات التسهيلات الخاصة بالودائع في الجزائر2014-2020	104
02-12	تطور معدلات استرجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة (2014-2020)	105
02-13	تطور النفقات العامة خلال الفترة (2014-2020)	107
02-14	تطور رصيد صندوق ضبط الايرادات وتمويله لعجز الموازنة (2014-2020)	109

المقدمة العامة

المقدمة العامة

تشهد الاقتصاديات العالمية حاليا، موجة قياسية للتضخم، تزامنت وظهور الأزمة الصحية العالمية Covid-19، وما صاحبها من إغلاق كلي وفي جميع مجالات الحياة في كل دول العالم نظرا لخطورة الوضع الصحي، بحيث تم تطبيق سياسة الحجر الصحي في كل الدول، ما أصاب العالم بشلل تام، بحيث توقفت أغلب النشاطات الاقتصادية بين الدول، وتوقفت معها حركة النقل البري، البحري والجوي، ما أدى إلى ندرة في كل المواد إنتاجية كانت أم استهلاكية وارتفاع أسعارها بشكل قياسي وارتفاع في معدلات التضخم.

بالعودة إلى الوراء فان ظاهرة التضخم ليست وليدة اليوم، فالتضخم قديم النشأة، وكان محل دراسة عبر العصور بسبب الآثار التي كان يخلفها، وكان محل اختلاف بين مختلف المدارس والنظريات الاقتصادية بدءا بالمدرسة الكلاسيكية إلى المدرسة الكينزية وصولا إلى المدارس الحديثة في عصرنا هذا.

ورغم الاختلاف في فهم التضخم بين مختلف هذه المدارس، إلا أن العامل المشترك بينها هو الآثار السلبية التي يخلفها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، فهو يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية للمستهلك، كما انه يضعف الجهاز الإنتاجي من خلال انخفاض الدخل الحقيقي للقائمين على العملية الإنتاجية، عمالا كانوا أو مدراء، كما أنه يؤدي إلى انخفاض صافي الدخل المحقق من المشروعات القائمة، يضاف إليها فشل السياسات والخطط الموضوعة من قبل الحكومات للتطوير في تحقيق الأهداف المرجوة منها، سواء سياسات مالية أو نقدية، ولا تنتهي الآثار عند هذا الحد بل تتعداه إلى إضعاف القدرات التنافسية للمنتجات الوطنية الموجهة للأسواق الدولية، وزيادة تكاليف الاستيراد، ما يؤثر على سعر صرف العملة الوطنية وانخفاض قيمتها مقابل العملات الأجنبية.

ولذلك فان التضخم يتحول إلى ظاهرة خطيرة في شكل لولب حلزوني، يؤثر على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلد، لذلك فالواجب على السلطات المختصة العمل على

وضع مخططات، والاعتماد على السياسات الاقتصادية اللازمة لمعالجة الوضع سواء عن طريق السياسة المالية أو النقدية أو كلاهما معا.

وكغيرها من دول العالم، مرت الجزائر بفترات تضخم، وتفاوتت معدلاته بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترات السابقة، وبما أن الجزائر تعتبر دولة ذات اقتصاد ريعي بسبب اعتمادها الكلي في نفقاتها على عائدات النفط، فقد كانت معدلات التضخم تتأثر دائما بتقلبات أسعار النفط.

ومع بداية الألفية الجديدة شهدت أسعار النفط ارتفاعا قياسيا في أسعار النفط، ما أدى إلى انخفاض المديونية الخارجية، وارتفاع احتياطي الصرف الأجنبي، وبفضل السياستين النقدية والمالية المتبعة من قبل الحكومة فقد انخفض حجم التضخم إلى أدنى المستويات، وهو ما أثر بدوره في استرجاع الدينار الوطني بعضا من مكانته، وانخفضت تكلفة عيش المواطن، إلا أن الصدمات النفطية ألقت بظلالها على الوضع خاصة صدمة 2014، أين انخفضت أسعار النفط إلى أدنى المستويات، ما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة الدينار، ثم تبني الحكومة لسياسة التقشف سنة 2016 لوقف نزيف احتياطي الصرف الأجنبي، لتأتي أزمة Covid-19 وما صاحبها من إغلاق تام، ما أدى إلى ارتفاع قياسي لمعدلات التضخم في كل دول العالم والجزائر من ضمنها.

من كل ما سبق ذكره يتضح لنا مدى خطورة هذه الظاهرة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية، ومن هذا المنطلق ارتأينا تقديم الإشكالية العامة، والتي تتمحور حول محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة من 2014 إلى 2020، للوقوف على مؤشراته والأسباب الكامنة وراءه، بهدف بناء قاعدة اقتصادية في شكل سياسة مالية أو نقدية أو كلتا السياستين، تكون كفيلة بالحد من تفاقمه.

ومنه يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للدراسة في صورة تساؤلية، والتي تنبثق عنها مجموعة من الأسئلة الفرعية كالآتي:

الإشكالية الرئيسية:

ماهي محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة من سنة 2014 إلى غاية سنة 2020 ؟

الأسئلة الفرعية:

-ما هو واقع التضخم في الجزائر، وفيما تتمثل أسبابه ومظاهره ؟

- هل يمكن اعتبار التضخم المستورد وتخفيض قيمة الدينار بمثابة المحددات الرئيسية للتضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة ؟

الفرضيات:

يمكن وضع جملة من الفرضيات في الشكل التالي:

-يعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية مرضية يعاني منها الاقتصاد الوطني تحدده عدة عوامل، رغم التدابير والإجراءات التي تتبعها الدولة عن طريق السياستين النقدية والمالية.

-لا يعتبر التضخم المستورد وتخفيض قيمة الدينار المتغيران الوحيدان المفسران للضغوط التضخمية في الجزائر، بل توجد متغيرات أخرى مؤثرة في التضخم.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار موضوع التضخم منها ما يلي:

-يدخل هذا الموضوع في إطار تخصصنا، وملائم بطبيعة تخصص مالية وتجارة دولية، فنحن نعتبر المستهدفون أكثر من غيرنا بهذه التساؤلات.

-تفاقم ظاهرة التضخم في العالم عموما والجزائر خاصة في السنوات الأخيرة – خاصة منذ الأزمة الصحية العالمية سنة 2019 - COVID-19 –

-محاولة التعرف على التضخم وأسبابه، والذي يعتبر ظاهرة عالمية وكذا مختلف آثاره السلبية على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

-التعرف على أهم وسائل مكافحة التضخم، ومدى إمكانية الاعتماد عليها.

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية الموضوع في كونه مشكلة اقتصادية تشغل بال أصحاب القرار في أي دولة، وفي الجزائر يعمل بنك الجزائر جاهدا من أجل احتواء هذه المشكلة، اعتمادا على الأدوات المتاحة للسياستين المالية والنقدية، لكن في الواقع تظهر صعوبة التعامل مع هذه المشكلة بسبب تعدد مصادرها، وهو الحال الذي يدفع إلى أهمية تحليل هذه الظاهرة من كل جوانبها وتوضيح مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية في تفاقمها.

أهداف الدراسة:

-التعرف على مختلف المفاهيم والنظريات المفسرة لظاهرة التضخم والعوامل التي تحكمها.

-معرفة أهم المؤشرات والمعايير المستخدمة لقياس التضخم.

-إبراز الأساس التحليلي والنظري لظاهرة التضخم، وإسقاط ذلك على الاقتصاد الجزائري للتعرف على أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها الضغوط التضخمية في هذا الاقتصاد.

-محاولة الخروج بنتائج وتوصيات قد تساهم في تحقيق استقرار الأسعار المحلية وتحسين الاقتصاد الوطني.

- المنهج المتبع:

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية سوف نستخدم المنهجين الوصفي والتحليلي حيث:

- المنهج الوصفي:

باعتباره المنهج المناسب لمثل هذه المواضيع، وذلك من خلال التطرق إلى الإطار النظري للتضخم وأهم المفاهيم.

- المنهج التحليلي:

والذي يسمح باستيعاب الجانب النظري للدراسة وذلك من خلال تحليل معطيات الجداول والبيانات التي تتوافر لدينا وإسقاطها على موضوع الدراسة واستخلاص مختلف النتائج.

الدراسات السابقة:

الدراسات السابقة:

1-دراسة أسماء مخاليف، محددات التضخم في الجزائر مع مقاربة بدوال الاستهلاك، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لحضر باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، 2016 – 2017.

إشكالية البحث:

فيما تتمثل أهم العوامل المسببة للتضخم في الجزائر؟ وكف ساهمت هذه العوامل كل على حدى في تحديد اتجاه التضخم؟

حيث كان الهدف من هذه الدراسة هو البحث في ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري عن طريق بناء نموذجين قياسيين لمحددات التضخم في الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1980الى غاية سنة 2014، أحدهما على المستوى الكلي، والأخر على المستوى الجزئي.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة محددات التضخم في الجزائر، وقد حاولت الباحثة دراسة وتحديد العلاقة في الاقتصاد الجزائري، بين من خلال تحديد مدى تأثير المتغيرات الكلية والمتمثلة في كل من الواردات، سعر الصرف، الإنفاق العام، الأجور، مدة على معدل الفائدة على التضخم، بالإضافة إلى تأثير المجموعات السلعية المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك كمتغيرات جزئية، وذلك في الفترة الممتدة من 1980 إلى 2014 باستعمال نموذج VAR.

وقد أوضحت نتائج الدراسة أن أهم العوامل المحددة للتضخم في الجزائر على المستوى الكلي هي الأجور، الإنفاق العام وسعر الصرف، بالإضافة إلى تأثير المواد الغذائية والألبسة والأحذية وكذا الأثاث واللوازم على المستوى الجزئي.

ومن بين الأمور التي لم تأخذ بها الباحثة هو المديونية وتقلبات السوق النفطية.

2- دراسة عبد الله قوري يحي، محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVAR في الفترة من 1970 إلى 2012، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي- الجزائر، مجلة الباحث، العدد 14، 2014.

إشكالية الدراسة:

دراسة بدون إشكالية

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة المحددات الأساسية للتضخم في الجزائر في الفترة الزمنية الممتدة من 1970 إلى غاية 2012، وقد أظهرت هذه الدراسة أن كتلة الأجور تعتبر المحدد الأساسي للتضخم في الجزائر خلال الفترة القصيرة، إلى جانب أسعار الواردات، الناتج الداخلي الخام الحقيقي، الكتلة النقدية، والإنفاق الحكومي، أما في المدى المتوسط والبعيد فتصبح الكتلة النقدية هي المتغير الأساسي المفسر لتغيرات الأسعار إلى جانب كل من الواردات، الأجور، والإيرادات الحقيقية، واعتبرت الدراسة أن معدلات الفائدة لا تعتبر أداة فعالة لاحتواء التضخم خاصة في الأجلين القصير والمتوسط، وذلك لعدم ميل

الأفراد للادخار، وغياب فرص الاستثمار التي يمكن أن يغذيها هذا الأخير، بالإضافة إلى أهمية السياسة المالية في توجيه الاقتصاد الجزائري رغم ما يظهر عليها من اختلال في تطبيقها، حيث أن السياسة المالية التي انتهجتها الدولة عن طريق رفع الإنفاق العام بهدف الرفع من عرض الإنتاج الوطني الحقيقي وخاصة خارج المحروقات لم تحقق هدفها المنشود بقدر ما كان لها من أثار سلبية على الأسعار وتراجع القدرة الشرائية، ويرجع هذا إلى ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته خارج قطاعي المحروقات إلى جانب توسع الاستيراد على حساب المنتج المحلي.

ما يؤخذ على هذه الدراسة هو عدم تحديد إشكالية الدراسة إضافة إلى طول فترة الدراسة ما يجعل محددات التضخم تتغير في المدى الطويل.

3-دراسة الدكتور- زيدان محمد -الطالب حذبي فيصل، وهي بعنوان محددات التضخم القصيرة المدى في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي في الفترة الممتدة من 1970 الى 2014، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المجلد: 11/ العدد: 01، 2017.

إشكالية الدراسة:

كيف يمكن لنماذج أشعة الانحدار الذاتي أن تضبط محددات التضخم في المدى القصير؟

هدفت الدراسة إلى توضيح أهمية استخدام نماذج الانحدار الذاتي (VAR) في تحديد المتغيرات الاقتصادية التي تتسبب في إحداث الظاهرة التضخمية في الجزائر، وما لذلك من أهمية في فهم العلاقات البينية الظاهرة والخفية.

وقد خلصت الدراسة إلى أن التضخم في الجزائر هو تضخم بالطلب ناتج عن اختلال في سوق السلع والخدمات يرجع إلى عدم مرونة جهاز الإنتاج وعن التوسع العشوائي في الإنفاق الحكومي، والذي لا يراعي قواعد التوسع الاقتصادية من تحليل اقتصادي جزئي للسياسة

الاقتصادية ولا حتى شروط وخصائص الأسواق، كما لا يخضع للرقابة من قبل السلطة النقدية وما للسياسة المختلطة من دور مهم في ضبط مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلية.

ما يؤخذ على هذه الدراسة هو إهمالها لعدة عناصر وهي: المديونية الخارجية، تقلبات أسعار الصرف وتقلبات السوق النفطية.

4- دراسة الأستاذة سعاد جبار – الدكتورة لطيفة بن يوب، محددات التضخم في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970 – 2012، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015.

إشكالية الدراسة:

دراسة دون اشكالية

هدف البحث إلى دراسة اثر بعض المتغيرات الاقتصادية على التضخم في الاقتصاد الجزائري، عن طريق تحليل العلاقة طويلة الأجل بين التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف الحقيقي، معدل عرض نمو النقود، حجم الائتمان المصرفي للقطاع الخاص وأسعار البترول باستخدام طريقة التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1970 – 2012.

وقد خلصت الدراسة إلى التأثير الايجابي للناتج المحلي الإجمالي وحجم الائتمان المصرفي للقطاع الخاص وأسعار البترول ومعدل عرض نمو النقود بمعناه الواسع والتأثير السلبي لسعر الصرف الحقيقي على التضخم في الاقتصاد الجزائري وبالتالي فان محددات التضخم في الجزائر لا يمكن حصرها في العوامل النقدية فقط، وإنما تتعداها إلى عوامل أخرى تختلف باختلاف المرحلة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري.

ما يؤخذ على هذه الدراسة هو عدم إلمامها بكل العناصر التي تدخل في تحديد التضخم مثل التضخم المستورد وكذا تأثير أسعار النفط.

5- دراسة صلاح الدين يوسفي، واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2018.

إشكالية الدراسة:

ما هو واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2018؟

هدفت الدراسة إلى وصف وتحليل واقع التضخم في الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2018، من خلال تعريفه، وكذا تحليل أثاره الاجتماعية، والتعرف على السيرورة الزمنية للتضخم من خلال مسبباته ومحدداته، التي تختلف من سنة لأخرى، حسب طبيعته، وذلك من خلال إتباع منهج وصفي، ومنهج تحليلي، ودراسة حالة.

وأظهرت الدراسة أن أسباب التضخم تتمثل في زيادة الإنفاق الحكومي، عن طريق زيادة الإصدار النقدي يؤدي إلى زيادة في كمية النقود لا يقابله زيادة في إنتاج السلع والخدمات، السبب الثاني يتمثل في الفائض في الطلب الكلي على السلع والخدمات، دون أن يقابل ذلك زيادة في مستوى العرض الكلي للسلع والخدماتّ، نظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الدول المتخلفة بدرجة لمواجهة الزيادة في الطلب الكلي.

ما يؤخذ على هذه الدراسة هو عدم تطرقها إلى مشكلة الصدمات النفطية في فترة الدراسة.

حدود الدراسة:

يقتصر الإطار المكاني لدراسة محددات التضخم على الجزائر، أما الإطار الزمني فيشمل الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى غاية سنة 2020.

هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، ارتأينا تقسيم البحث إلى فصلين اثنين حيث:

- **الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم**

بحيث يتناول ظاهرة التضخم في شقها النظري من حيث تعريفه، مظاهره، العوامل المسببة له، أنواعه، مؤشرات وطرق قياسه والنظريات المفسرة له.

- **الفصل الثاني: دراسة تحليلية للتضخم في الجزائر للفترة من 2014 الى 2020**

وذلك بالتطرق لظاهرة التضخم في الجزائر بالدراسة والتحليل في فترة الدراسة من خلال دراسة أسبابه، أثاره، تطور معدلاته، محدداته وأدوات محاربته.

الفصل الأول: الاطار النظري لظاهرة التضخم

المبحث الأول: ماهية التضخم

المبحث الثاني: أنواع التضخم، طرق قياسه وآثاره

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للتضخم

تمهيد

يعد التضخم من أبرز المشكلات الاقتصادية التي عانت ومازالت تعاني من أثاره السلبية كل دول العالم بما فيها الجد متطورة، فبسبب الآثار الاقتصادية والاجتماعية الجمة التي يخلفها، فقد نال حصة معتبرة من اهتمامات المفكرين الاقتصاديين على اختلاف انتماءاتهم الفكرية، محاولين إيجاد حلول له، وتفسيره، وإيجاد الأسباب المؤدية له بهدف القضاء عليه أو على الأقل التقليل من أثاره، ما أدى إلى اختلاف النظريات المفسرة له بسبب اختلاف المدارس الاقتصادية التي تنتمي إليها هذه النظريات.

من أجل الإحاطة بالموضوع جيدا من جانبه النظري والإلمام بكل العناصر المهمة فيه سنقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية، ففي المبحث الأول سنتناول ماهية التضخم من خلال تعريفه، تبيان مظاهره وكذا إبراز الأسباب المؤدية له، أما في المبحث الثاني فسوف نتطرق إلى أنواع التضخم، مؤشرات قياسه ومختلف الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي يخلفها على الدولة المعنية، وأخيرا في المبحث الثالث سنبرز أهم المدارس والنظريات الاقتصادية التي درست وحاولت علاج هذه المشكلة.

المبحث الأول: ماهية التضخم

يعتبر التضخم سمة بارزة في كل الاقتصاديات العالمية الراهنة، بحيث كان ومازال تعاني منه كل دول العالم، والمتتبع لهذه الظاهرة يلاحظ أنها مصاحبة لكل الاقتصاديات العالمية سواء للدول النامية أو المتقدمة، مع تسجيل تفاوت في درجة حدته من اقتصاد لأخر، وكذا الفترات التي يسود فيها.

هذا ما دفع علماء الاقتصاد والمالية إلى البحث والتعمق في حيثيات هذه الظاهرة، ما نجم عنه اختلاف في إعطاء تعريف موحد لظاهرة التضخم ومظاهرها والعوامل المتسببة في حدوثها، وهذا ما سوف نتطرق إليه في المبحث الأول.

المطلب الأول: مفهوم التضخم

تنوعت التعاريف لموضوع التضخم ومن أبرزها:

- التضخم هو مصطلح يستخدم لوصف عدد من الحالات المختلفة التي يمكن أن نختار منها ما يلي:[1]
  - الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار.
  - ارتفاع الدخول النقدية أو أحد عناصرها مثل الأجور والأرباح.
  - ارتفاع التكاليف.
  - الإفراط في خلق الأرصدة النقدية.
- كما يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر الملموس في المستويات العامة للأسعار خلال فترة من الزمن.[2]

[1] سعيج عبد الحكيم، **التضخم ومؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1989- 2012**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 23، الجزائر، 2014، ص 12.

[2] لوصيف كميلية، **العلاقة بين التضخم والتطور المالي في الجزائر خلال الفترة 1980 – 2018**، مجلة الدراسات المالية ،المحاسبية والإدارية، المجلد 08، العدد 01- مارس 2021، الجزائر، ص 571.

مما سبق نستطيع القول إن التضخم هو وسيلة أو أداة لمعالجة وضع معين ناشئ عن فائض الطلب (النقدي) عن قدرة العرض، فهو ليس سوى حركة تصاعدية تتصف بالاستمرار الذاتي والدائم، وهي حركة غير قابلة للرجوع، فالتضخم له طبيعة تراكمية وغير وقتية(ظرفية)، وهو يمتد وينتشر في كل القطاعات الاقتصادية.[1]

من هذا التعريف نجد أن التضخم يتضمن الخصائص التالية:[2]

- التضخم ظاهرة ديناميكية، يمكن أن تسود في الاقتصاد لفترة طويلة، كما يمكن اعتبارها وسيلة.
- التضخم حركة صعودية للأسعار، وما النقود إلا سببا لظاهرة التضخم.
- التضخم هو ارتفاع المستوى العام للأسعار(وليس أسعار بعض السلع والخدمات فقط).
- حركة ذات استمرار ذاتي، فهي غير قابلة للرجوع فيها، وهو ذو طابع تراكمي وغير وقتي.
- التضخم ناتج عن فائض الطلب عن مقدرة العرض.
- ليس ظاهرة معزولة أو غير متوقعة، بل هذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى تغيرات أخرى.
- ارتفاع الأسعار مبني على ميكانيزمات على مستوى الاقتصاد الكلي (تكوين الأسعار، توزيع الدخل، أنظمة التوزيع...).

[1] مصطفى رشدي شيحة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، بيروت، الدار الجامعية، ط 1985، ص 55.

[2] صافا محمد، **أثر ظاهرة التضخم على الاقتصاد: دراسة اقتصادية وقياسية – حالة الجزائر 1962 – 2007**، رسالة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة السانيا، وهران، 2010، ص 27.

المطلب الثاني: مظاهر التضخم

ارتفاع الأسعار لا يعني بالضرورة وجود حالة تضخم، لأنه في بعض الأحيان يصاحب ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات انخفاض في أسعار السلع والخدمات الأخرى، مع ثبات معدل مستوى الأسعار، ومن هذا المنطلق تتجلى بوادر التضخم في المظاهر التالية:[1]

أولا: الارتفاع العام المتواصل في مستوى الأسعار (انخفاض القوة الشرائية)

وهو ما يؤكد أن التضخم هو في الحقيقة ليس بظاهرة عابرة ومؤقتة، كما لا يمكن أن نصفها بالظاهرة الموسمية تنتهي بنهاية الموسم، كما أن هذا الارتفاع لا يحصل في أسعار جميع السلع والخدمات في نفس الوقت، ترجع الأسباب هنا إلى انعدام وضعف الثقة في هذه عملة بسبب تدهور قوتها الشرائية، فتكثر عمليات التخلص منها واللجوء إلى شراء الذهب للاحتماء به باعتباره يؤدي وظيفة مستودع للقيمة أو الثروة في مثل هكذا ظروف.

ثانيا: ارتفاع أسعار الذهب بالعملة المحلية[2]

الصفات السلعية التي يتميز بها الذهب تجعله من أشد المتأثرين للزيادة في الطلب، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع أسعاره أثناء فترات التضخم، يضاف إليها أن الذهب ما يميزه عن غيره من السلع والخدمات الأخرى هو أن ارتفاع أسعاره يكون في الغالب أكثر من ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأخرى، ويرجع ذلك إلى ما ذكرناه في العنصر الأول، وهو لجوء الناس لشراء الذهب للاحتماء به، وهذا لتمتعه بخاصية أهلته نفسيا و تاريخيا وأكثر من أي شيء أخر لكي يكون أفضل بديل للنقود في فترات التضخم، هذا ما يفسر ارتفاع

[1] شيخة سفيان، **مشاكل التضخم في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 2003، ص 118.

[2] نفس المرجع السابق، ص 119 – 120.

معدلات الزيادة في الطلب والإقبال عليه أكثر من معدلات الزيادة في الطلب على السلع والخدمات الأخرى عند انتشار التضخم.

ثالثا: ارتفاع أسعار العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية

بمجرد ظهور التضخم واستمراره لا يبرر انخفاض قيمة العملة المحلية اتجاه العملات الأجنبية عندما تتجه معدلات التضخم بين الدول نحو التعادل مع ثبات عوامل الإنتاج الأخرى أو حيادها، فان أسعار صرف العملات اتجاه بعضها تتجه نحو الاستقرار، لأن انخفاض القدرة الشرائية بهذه العملات يحصل بمعدل متساوي ولكن عندما يرتفع معدل التضخم في دولة بشكل ما يصبح فيها أعلى مما هو عليه في الدول الأخرى، وتتعرض عملة هذه الدولة للانخفاض مقابل العملات الأخرى، إضافة لذلك قد ترتفع أسعار صرف العملات الأجنبية نتيجة لزيادة الطلب عليها مقابل العملة المحلية بهدف التخلص من مخاطر استمرار الانخفاض في قيمة العملة المحلية.

رابعا: ارتفاع أسعار الأصول الحقيقية (كالأراضي والمباني)

يتعرض مالك النقود في الفترات التي يسود فيها التضخم إلى خطر تناقص قيمتها وبالتالي خسارة جزء من قوتها الشرائية ومن أجل تفادي ذلك يلجأ حاملو النقود إلى استثمارها في شراء الأصول الأخرى نظرا للارتفاع المستمر في الطلب عليها، وهذا ما يزيد من حدة ارتفاع أسعار المباني، الأراضي وانتشار المضاربة بها، وهذا يرجع إلى التشاؤم الذي يسود حول مستقبل الأوضاع الاقتصادية بسبب التضخم وبالتالي يتجنب الأفراد الاستثمار في الميادين الزراعية و الصناعية، هذه الأخيرة تعتبر استثمارات طويلة الأجل بحيث تدر إيراداتها بعد انقضاء فترة معينة من البدء، كما أنها محفوفة بالمخاطر في ظروف التضخم، لذلك تبحث رؤوس الأموال عن مجالات الاستثمار ذات الإيراد المضمون والمرتفع.

المطلب الثالث: العوامل المسببة للتضخم

ظهرت الكثير من الآراء محاولة تفسير ظاهرة التضخم وإرجاع أسبابه لعدة عوامل تتمثل فيما يلي:

أولا: تضخم الطلب

يعرف تضخم الطلب على أنه ذلك التضخم الذي يحدث بسبب زيادة في الطلب الكلي على العرض الكلي سواء من طرف الحكومة أو المؤسسات أو الأسر، مما ينتج ضغط تضخمي

يمكن إيفاؤه بالعرض الكلي المتوفر سواء من خلال استخدام المخزون المتواجد أو تحويل فائض الصادرات إلى السوق المحلي.[1]

يمكن توضيح الآثار المختلفة لصدمات الطلب التضخمية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): الآثار المختلفة لصدمات الطلب التضخمية

السبب الأولي للصدمة التضخمية	النتائج الأولية للصدمات التضخمية	موقف السياسة النقدية	النتائج النهائية للصدمة
صدمات الطلب التضخمية (انتقال منحنى الطلب الكلي إلى اليمين)	ارتفاع الأسعار (p) تكون فجوة تضخمية (ye<y) انتقال منحنى العرض الكلي إلى الأعلى.	صدمات مؤقتة ومنعزلة لا تعززها سياسة نقدية توسعية ←	الحالة الأولى: مزيد من الارتفاع في الأسعار. عودة الدخل إلى وضعه التوازني(ye)
		صدمات مستمرة تعززها سياسة نقدية توسعية ←	الحالة الثانية: استمرار الأسعار في الارتفاع. بقاء مستوى الدخل أعلى من المستوى (ye)

المصدر: أسامة بشير الدباغ وأثيل عبد الجبار الجومرد، **المقدمة في الاقتصاد الكلي**، دار المناهج، عمان، 2002، ص 364.

[1]-Ariful Islam, **Impact of Inflation on import : an empiricalstudy,** International Journal of économiques, finance and management sciences, Vol 1, N 1, 2013, p 300.

ثانيا: تضخم تكاليف الإنتاج

هو التضخم الناتج عن انخفاض العرض الكلي بسبب الارتفاع في تكاليف عناصر إنتاج السلع والخدمات بنسبة تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، كما أن هذا الارتفاع ليست له أي علاقة بفائض الطلب بل يكون بصفة مستقلة، بحيث يلجأ المنتجون إلى زيادة الأسعار لتعويض الزيادة في تكاليف الإنتاج للمحافظة على معدلات أرباح مرتفعة.

ارتفاع التكاليف يكون كأحد الأشكال التالية:[1]

- ارتفاع تكاليف المنتجات المستوردة مثل الطاقة، المواد الأولية ومواد التجهيز.... الخ، بشكل فجائي، وهو ما يترك أثرا مباشرا على السعر النهائي للمنتجات نتيجة تأثرها بزيادة تكاليف عناصر إنتاجها وكلما كانت الزيادة كبيرة في التكاليف كان الأثر ملموسا.
- ارتفاع أجور الطبقة العاملة نتيجة ضغط النقابات العمالية.
- انخفاض الكفاءة الإنتاجية للشركات بسبب الفقد والضياع في المواد الأولية أو المنتجات النهائية، أو نتيجة لقدم آلات ومعدات الإنتاج أو سوق مداولة السلع أو التخزين أو غيرها.

[1] زواد أسيا، **علاقة البطالة بالتضخم في بعض دول المغرب العربي، دراسة تحليلية قياسية باستخدام معطيات بانيل خلال الفترة (1980 – 2018)**، أطروحة دكتوراه، شعبة علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس– مستغانم، ص 47.

ثالثا: التضخم النقدي[1]

بحسب النظرية الكمية للنقود فان المستوى العام للأسعار يتناسب تناسبا طرديا مع كمية النقود، حيث أن أي زيادة في كمية النقود، تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار أي إلى استفحال الفجوة التضخمية، فارتفاع الأسعار ينتج من الزيادة في المداخيل المصاحبة للزيادة في كمية النقود وسرعة دورانه، كما أن من بين الأسباب التي تؤدي إلى خفض معدلات الفائدة هي كتلة النقود، وهو ما يساهم في ارتفاع الاستثمار وبالتالي ارتفاع الطلب الكلي الى مستويات غير محبذة وهو ما ينتج عنه حدوث الفجوة التضخمية.

رابعا: استيراد معظم السلع والخدمات النهائية من الخارج (التضخم المستورد)[2]

ينتج هذا النوع من التضخم عن ارتفاع أسعار السلع والخدمات النهائية في الأسواق العالمية، مما يجعل الاقتصاديات الدول التي تعتمد في توفير احتياجاتها على الخارج عرضة لتقلبات الأسعار بالأسواق العالمية، وبالتالي فان الأعباء التضخمية تنساب عن طريق عدة قنوات مثل المداخيل، التكاليف، ميزان المدفوعات وبالتالي يمكننا القول أن أي ارتفاع في المستوى العام للأسعار مهما كان سببه في دولة مصدرة سوف تؤثر على الدول التي تتعامل معها، ويجب هنا أن نميز بين التضخم المستورد وتضخم التكاليف، حيث أن هذا الأخير يعود إلى الارتفاع في أسعار عناصر الإنتاج مثل المواد الأولية التي تدخل في إنتاج مختلف السلع والخدمات المحلية، مما يؤثر على ارتفاع تكلفتها، أما الأول فيرجع إلى ارتفاع السلع والخدمات النهائية نفسها المستوردة من الخارج.

---

[1] فؤاد زميت، **أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتوازن الخارجي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990 – 2015**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018، ص 12.

[2] دحماني فاطمة، بو ضياف سامية، **تداعيات تذبذبات التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990 –2019**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 18 / العدد 28، السنة 2022، ص 244.

خامسا: العوامل الهيكلية

تعاني الدول النامية من خلل هيكلي على مستوى بنيانها الاقتصادي والاجتماعي، ويعتبر من العوامل الرئيسية المسببة للتضخم في هذه الدول، بحيث يتميز هذا الخلل في ما يلي:[1]

- تخصص هذه الدول في تصدير المواد الخام واستيراد المنتجات النهائية.
- أغلب اقتصادياتها ريعية تعتمد في صادراتها على النفط، وبالتالي تتأثر بتقلبات أسعار النفط.
- عجز وجمود الجهاز المالي.
- انخفاض مرونة العرض.

بصفة عامة فان هذه هي أهم أسباب التضخم والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (02): أسباب التضخم

أسباب التضخم	مفهومه
التضخم الناتج عن ظروف الطلب	الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع أكبر من العرض الكلي لهذه السلع والخدمات.
التضخم الناتج عن زيادة النفقات	ارتفاع الأسعار يكون نتيجة لزيادة تكلفة الإنتاج وخاصة أجور العمال (تشكل نسبة كبيرة من تكلفة الإنتاج).
التضخم الهيكلي	وهو التضخم الذي يرتبط بطريقة الإنتاج الرأسمالي وبالقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي.

المصدر: أدبوب سارة – لسبع مريم، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، المجلد 02- العدد: 02، ص 41.

[1] فؤاد زميت، مرجع سبق ذكره ص 13.

المبحث الثاني: أنواع التضخم، طرق قياسه وأثاره

بعد أن تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم التضخم، مظاهره وكذا أسبابه سوف نتطرق في المبحث الثاني إلى أنواعه، الطرق المتبعة لقياسه وكذا مختلف الآثار التي يخلفها على الاقتصاد.

المطلب الأول: أنواع التضخم

تختلف تقسيمات التضخم وأنواعه من فكر اقتصادي لفكر اقتصادي أخر، وهذا راجع لاختلاف خبراء علم الاقتصاد في إعطاء مفهوم موحد للتضخم ومن بين التقسيمات الأكثر شيوعا وانتشارا التقسيم الأتي وهو الذي يتضمن أغلبية أنواع التضخم السائدة في الاقتصاديات العالمية:

أولا: التضخم بحسب مقدرة الدولة على التحكم في جهاز الأسعار

حسب هذا المعيار، فالدولة تلعب دورا رئيسيا في الحد من ارتفاع الأسعار ومن ورائها التضخم، وهو ينقسم إلى ثلاث أنواع:[1]

1- التضخم المكبوت (المقيد):

هو عبارة عن حالة يظل فيه المستوى العام للأسعار منخفضا بوسيلة أو بأخرى، لكن هذا الثبات يكون على حساب تراكم قوي يمكن أن يسبب ارتفاع (انفجاري) في الأسعار في مرحلة لاحقة، ويسود هذا التضخم في الدول التي تهيمن الدولة فيها على الاقتصاد.

[1] بو كرشاوى إبراهيم، **فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الدول النامية دراسة لتجارب دولية مع الإشارة للاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير، تخصص علوم مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، 2017، ص 7.

ويحدث التضخم المكبوت في حال زيادة الطلب الفعال عن العرض المتاح من السلع والخدمات وبخاصة عندما تصدر الدولة نقودا وتضعها في التداول دون غطاء من الإنتاج أو من الذهب أو من العملات الأجنبية، والمنطقي في هذه الحالة أن ترتفع الأسعار، لكن الدولة المسيطرة على الاقتصاد تلجأ إلى عدة سياسات وإجراءات للحد من تفشي هذا التضخم من بينها التحديد الإجباري لأسعار السلع والخدمات بأقل من السعر الذي يمكن أن يسود في حالة تفاعل العرض والطلب بشكل حر دون تدخل الدولة (خصوصا في الدول ذات الاقتصاد المخطط)، أو دعم السلع ذات الاستهلاك الواسع

2- التضخم الكامن أو الخفي:

يسود هذا النوع من التضخم في حالات الحروب بحيث يصيب الدخل القومي، في شكل زيادة كبيرة وغير طبيعية في المداخيل النقدية، دون أن يسمح لها من إيجاد منفذ طبيعي لزيادة الإنفاق على سلع الاستهلاك والاستثمار، بسبب تدخل الدولة وفرضها لقيود مختلفة على الإنفاق، بحيث يتم التوجه لإنتاج السلع الحربية والتخلي عن السلع المدنية، وتطبيق نظام الحصص، مما يؤدي إلى ارتفاع حجم الدخول النقدية، فتفقد النقود وظيفتها كوسيط للمبادلة.

3- التضخم الحر (الطليق):[1]

يتميز هذا النوع من التضخم بالارتفاع المستمر والدائم لمستويات الأسعار، بحيث أن ارتفاع الأسعار في هذه الحالة يأتي استجابة لفائض الطلب ودون أي تدخل من الدولة للحد منها والهدف من ذلك هو تحقيق التوازن بين العرض والطلب، كما أن هناك عوامل أخرى تؤدي إلى الارتفاع المتوالي للأسعار، وتساعد على زيادة حدة الضغوط التضخمية أهمها

[1] نفس المرجع السابق، ص8.

الظروف الاقتصادية السائدة وبشكل خاص ضعف مرونة جهاز الإنتاج المحلي والعوامل النفسية للأفراد.

ثانيا: التضخم بحسب حدة الضغوط التضخمية (من حيث قوته)

يمكن تمييز الأنواع التالية:

1- التضخم الزاحف أو التدريجي أو المتسلق: [1]

يعرف التضخم الزاحف بأنه الارتفاع العام في الأسعار بشكل متوسط.

هناك رأيان متباينان حول هذا النوع من التضخم هما:

أ- الرأي الأول:

يرى مؤيدوه بأن نسبة الارتفاع المتوسطة تعتبر نماء للاقتصاد، ففي أوقات التضخم الزاحف ترتفع أسعار المواد الاستهلاكية قبل ارتفاع أسعار الموارد ما ينتج عنه زيادة الأرباح مما يدفع برجال الأعمال إلى زيادة الاستثمارات.

- **الرأي الثاني:** يرى مؤيدوه بأن الآثار التراكمية للتضخم الزاحف تكون شديدة، حيث أن نسبة ارتفاع سنوي تقدر ب 3% في المستوى العام للأسعار تعني مضاعفة المستوى العام للأسعار في 23 سنة، كما أن من نتائج هذا التضخم هو أنه يتضاعف بسرعة وينتج عنه التضخم الجامح.

[1] غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 33.

من أهم نتائج التضخم الزاحف:

- الزيادة الطبيعية للسكان وتطور احتياجاتهم، دون أن يواكب ذلك زيادة في عرض السلع والخدمات لتلبية هذه الاحتياجات.
- تمويل قسم من الإنفاق العام عن طريق إصدار النقود بدون غطاء من الإنتاج أو الذهب.
- تأخر استجابة الجهاز الإنتاجي للزيادة في الطلب الفعال.

2- **التضخم الجامح:** [1]

هو تضخم ترتفع فيه الأسعار، بمعدل كبير جدا، وتتناقص قيمة العملة إلى درجة تصبح فيها بلا قيمة، ويعتبر هذا التضخم أخطر أنواع التضخم وأكثرها ضررا على الاقتصاد، حيث ترتفع الأسعار والأجور شيئا فشيئا، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الضغط على الأسعار، ما يولد ردود أفعال تزيد من التضخم، لذلك فان هذا النوع من التضخم يغذي نفسه بنفسه.

في الواقع فان هذا التضخم نادر الحدوث، رغم إمكانية تحول التضخم المستمر إلى تضخم جامح، في حالة عدم التحكم به ومراقبته.

ويمكن حصر أسباب التضخم الجامح في ما يلي:

- تفكك اجتماعي وانهيار النشاط الاقتصادي.
- عجز الحكومة على ضبط الأمور، بسبب فقدانها سلطتها على الشعب.
- الحروب المدمرة.

[1] بن يوسف نوة، **أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة 1990 – 2012**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 16، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ديسمبر 2014، ص 28.

ثالثا: التضخم حسب القطاع الذي يحدث فيه التضخم[1]

ينقسم إلى نوعين تضخم سلعي وتضخم رأسمالي

1-التضخم السلعي:

يحدث هذا النوع نتيجة في سوق أو قطاع سلع الاستهلاك، ويحدث بسبب زيادة نفقة إنتاج السلع الاستثمارية على الادخار، حيث يسهل هذا النوع على أصحاب المشاريع ومنتجي السلع الاستهلاكية الحصول على أرباح عالية.

2- التضخم الرأسمالي:

يحدث هذا النوع من التضخم في قطاع صناعات الاستثمار، وهو يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار.

رابعا: التضخم حسب المصادر والظروف المساعدة

وفق هذا المعيار فان التضخم ينقسم إلى ثلاث أنواع هي:

1- التضخم الطبيعي الاستثنائي:

هذا النوع من التضخم يعتبر غير عادي، ويحدث عادة نتيجة لظروف طبيعية طارئة، كالفيضانات، الزلازل، الأعاصير أو انتشار الأمراض والأوبئة. ..الخ، كل هذه الظروف تعد

[1] سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص دراسات اقتصادية، ،قسم علوم اقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2006، ص 40.

محفزة ومساعدة لنشوء الفجوات التضخمية واستفحالها،[1] كما يحدث حاليا في العالم بسبب تفشي وباء كورونا، حيث أن الأسعار بدأت في الارتفاع وأزمة تضخم عالمية تلوح في الأفق بسبب تفشي هذا الوباء في كل دول العالم وإغلاق كل الدول لحدودها.

2- تضخم جذب الطلب: [2]

بسبب الفائض في الطلب سواء في سوق السلع أو في سوق عوامل الإنتاج، ترتفع الأسعار، أي أن هذا الارتفاع في الأسعار يكون سببه زيادة الطلب لقابلية الأسعار للتغير نتيجة إفراط الطلب على السلع و الخدمات، بغض النظر عن سبب إفراط الطلب سواء كان الطلب ناتجا عن الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي أو الاستثمار الحكومي.

3- تضخم دفع النفقة:

في هذا النوع من التضخم فان الأسعار ترتفع متأثرة بزيادة نفقات الإنتاج وخاصة عامل زيادة أجور العمال، ارتفاع أ سعار الواردات، ارتفاع هوامش الإنتاج وكذا زيادة أسعار مستلزمات الإنتاج.

4- التضخم المستورد:

كما تم تعريفه في المبحث الأول فالتضخم المستورد ينشأ للدول التي تعتمد على الاستيراد لتلبية احتياجاتها من السلع والخدمات الإنتاجية والاستهلاكية على الاستيراد من الخارج، ومنه فان هذا النوع من التضخم ينشأ بسبب العوامل التالية:[3]

---

[1] بو كرشاوى إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[2] بن يخلف كمال، **السياسات المالية والنقدية ومشكلة التضخم حالة الاقتصاد الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2007، ص 35.

[3] علي كنعان، **النقود والصيرفة والسياسة النقدية**، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، ط 1، 2012، ص 255.

- الارتفاع في أسعار السلع والخدمات في الأسواق الدولية. سعر صرف العملة المحلية يلعب دورا مهما، بسبب تراجع صرفها مقابل العملات الأجنبية الأخرى حيث يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة مقومة بالعملة المحلية.

- الدول الأكثر انفتاحا على الأسواق العالمية والأكثر اندماجا في الاقتصاد العالمي، هي الأكثر عرضة للتضخم المستورد، فالأزمات الاقتصادية العالمية، والأمراض أصبحت تحدث معا وتزول معا في كل دول العالم ولا تستطيع أي دولة التحكم في استيرادها أو تصديرها.

5- التضخم المتوقع:

سبب نشوء هذا التضخم هو في الحالة التي يكون فيها التضخم جامحا أو زاحفا مما يدفع الناس لتأمين احتياجاتهم من السلع قبل ارتفاع أسعارها إلى مستويات أعلى، بسبب اعتقاداتهم المسبقة باستمرار ارتفاعها، ما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات بشكل كبير يفوق معدل عرضها، كما أن العمال سيطالبون برفع رواتبهم لتعويض الزيادة في الأسعار، مما يدفع بالأسعار الحالية لارتفاع كبير.[1]

[1] زواد أسيا، مرجع سبق ذكره، ص 54.

المطلب الثاني: طرق قياس التضخم

لقياس ظاهرة التضخم في أي اقتصاد نعتمد على محورين رئيسيين، فالمحور الأول يتمثل في الأرقام القياسية للأسعار وذلك عن طريق قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، أما المحور الثاني فعن طريق الفجوة التضخمية من خلال تحديد مصدر ارتفاع الأسعار وحصر الأسباب التي دفعت بمستويات الأسعار للارتفاع في اقتصاد ذلك البلد، وفيما يلي شرح لكل منهما:

أولا: الأرقام القياسية

يعرف الرقم القياسي بأنه تلك الأداة الإحصائية التي من خلالها يمكن قياس التغير النسبي في قيم ظاهرة أو مجموعة ظواهر من زمان لأخر ومن مكان لمكان أخر، هذا ويعتبر الرقم القياسي للأسعار من أبسط أشكال الأرقام القياسية، وهو يعبر عن مقياس نسبي نستطيع من خلاله قياس التغيرات الحاصلة في الأسعار خلال الزمن وبالتالي تقدير معدل التضخم،[1] وتأخذ الأرقام القياسية عديد الأشكال والصور، وأهم وأبرز هذه الأرقام ما يلي:

1- الرقم القياسي لأسعار المستهلك (أسعار التجزئة):

يعتبر هذا المؤشر من أكثر المؤشرات استعمالا في قياس التضخم لأنه أكثر من يفسر تدهور القوة الشرائية للنقود، وهو يعكس مقدار التغير في المكتسبات السلعية أو الخدمية التي باستطاعة الفرد، أن يحصل عليها، ويمكن حسابه بعدة طرق أهمها ما يلي:[2]

---

[1] Stéphanie Dupays, **"Déchiffrer les statistiques économiques et sociales "**, Dunod, Paris, 2008, P 12.

[2] أسماء ناويس، **أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990 – 2011**، رسالة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2014، ص 58.

أ- الرقم القياسي البسيط:

هو عبارة عن نسبة مجموع الأسعار المرجحة للسلع والخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية إلى أسعارها في سنة سابقة وتسمى سنة الأساس وتقاس وفق المعادلة التالية:

$$\text{الرقم القياسي البسيط} = \frac{\text{مجموع اسعار السنة الجارية}}{\text{مجموع أسعار سنة الاساس}} \times 100$$

ب- الرقم القياسي المرجح:

ويحسب بقسمة مجموع الأسعار المرجحة للسلع والخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية على مجموع الأسعار المرجحة لنفس السلع والخدمات في سنة الأساس وفق المعادلة التالية :

$$\text{الرقم القياسي المرجح} = \frac{\text{مجموع}\left(\text{الأسعار} \times \text{الأوزان الترجيحية}\right)\text{الجارية}}{\text{مجموع}\left(\text{الأسعار} \times \text{الأوزان الترجيحية}\right)\text{سنة الأساس}} \times 100$$

ت- الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك:

يستخدم في احتساب هذا الرقم، الإنفاق الاستهلاكي الكلي مقيما بأسعار السنة ويسمى الاستهلاك الاسمي مقسوما على الإنفاق الاستهلاكي نفسه مقيما بأسعار سنة الأساس والذي يطلق عليه الاستهلاك الحقيقي بموجب المعادلة التالية:

$$\text{الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك} = \frac{\text{الانفاق الاستهلاكي الاسمي}}{\text{الانفاق الاستهلاكي الحقيقي}} \times 100$$

2- الرقم القياسي لأسعار الجملة: [1]

يتكون هذا الرقم من مختلف المجموعات السلعية وأهمها، وهي كالتالي:

- المنتجات الزراعية والدواجن والأسماك.
- مواد الطاقة والبترول.
- المواد الكيماوية والأدوية وغيرها من السلع.

تطور الأرقام القياسية لأسعار الجملة ما يلبث أن ينعكس في الأرقام القياسية لأسعار التجزئة، حيث أن أي تطور في أسعار الجملة يستلزم بالضرورة تطور في أسعار التجزئة.

3- المخفض الضمني لإجمالي الناتج المحلي:

له عدة أسماء منها، الرقم القياسي الضمني للأسعار أو المكمش الضمني لإجمالي الناتج المحلي، ويعتبر مقياسا عاما لمعدلات التضخم في السنة الواحدة، وهو يعد رقم قياسي يستخدم في قياس معدل التغير في جميع أسعار السلع والخدمات المكونة لحساب الناتج المحلي الإجمالي، ويمكننا حسابه عن طريق المعادلة التالية:[2]

[1] مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب، مصر، بدون طبعة، 2002، ص 56.

[2] نزار سعد الدين العيسى و إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات، ط 1، دار الحامد، الأردن، 2006، ص258.

$$\text{المخفض الضمني لأسعار الناتج الإجمالي المحلي} = \frac{\text{الناتج المحلي الاجمالي الاسمي}}{\text{الناتج الالمحلي الاجمالي الحقيقي}} \times 100$$

وبشكل عام يعني هذا الرقم القياسي المئوي ما يلي:

*إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية أكبر من 100 فهو يعني أن الأسعار قد ارتفعت.

*إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية أصغر من 100 فهو يعني أن الأسعار قد انخفضت.

*إذا كان الرقم القياسي للسنة الجارية يساوي 100 فهو يعني أن الأسعار لم تتغير.

هناك طريقة أخرى لحسابه، وذلك بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسنة معينة على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السنة الأساس (أسعار ثابتة لنفس السنة).[1]

ويعتبر المخفض الضمني لإجمالي الناتج المحلي ذو أهمية بالغة، نظرا لاشتماله على جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد الوطني، الاستهلاكية منها أو الوسيطية أو الإنتاجية، كما يضم أسعار الجملة وأسعار التجزئة، كما أن له ميزة عدم إثارته لمشكلة الأوزان التي تعطى للأرقام القياسية وأخطاء التحيز التي غالبا ما تقع فيها.[2]

[1] أكرم حداد ومشهور هذلول، النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري، ط 1، دار وائل، 2005، ص 202.

[2] نفس المرجع السابق، ص 202.

ويحسب التضخم بالاستعانة بالأرقام القياسية (مؤشر أسعار الاستهلاك) بالعلاقة التالية:

$$P_t = ((IP_t - IP_{t-1}) / 2) \times 100$$

ثانيا: الفجوة التضخمية

إذا كان التأكد من وجود حالة التضخم يتم من خلال متابعة تطورات الأرقام القياسية للأسعار، فانه وجب التأكيد على الارتفاع المستمر والمتواصل للمستوى العام للأسعار مقاسا برقم قياسي معين، لا يعتبر بالضرورة سببا في وجود ظاهرة التضخم وإنما هو نتيجة لوجود قوى تضخمية ناتجة عن حالات من الاختلال في الاقتصاد الوطني.

وتوجد ثلاث معايير لقياس القوى التضخمية هي: معيار الاستقرار النقدي، معيار الإفراط النقدي ومعيار فائض الطلب، نفصلها فيما يلي:

1- معيار الاستقرار النقدي:

معيار الاستقرار النقدي يستند إلى منطق النظرية الكمية النيوكلاسيكية التي تدخل في اعتبارها إمكانية تغيير كل من الطلب على النقود أو سرعة دورانها، وأيضا إمكانية تغيير كل من الدخل أو الناتج الوطني، والاستقرار النقدي حسب هذه النظرية يتحقق عموما إذا تعادل معدل التغير في كمية النقود $\frac{\Delta M}{M}$ مع معدل التغير في إجمالي الناتج المحلي $\frac{\Delta Y}{Y}$ وهنا يصبح الفرق بينهما معادلا للصفر.[1]

[1] محمد عزت غزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف**، ط 1، دار النهضة العربية، لبنان، 2002، ص 315.

يمكننا توضيح هذا المعيار بالعلاقة الرياضية التالية:

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث:

B: معامل الاستقرار النقدي

$\frac{\Delta M}{M}$: معامل التغير في الكتلة النقدية وعادة ما يعبر عنه ب M_2

$\frac{\Delta Y}{Y}$: نسبة التغير في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

ونناقش ثلاث حالات هي:

- إذا كان $B = 0$، فهذا يعني أن القوة الشرائية مساوية لحجم السلع والخدمات المنتجة، أي أن هناك استقرار نقدي.إذا كان $B > 0$، فهذا يعني وجود فائض في القوة الشرائية يفوق المتاح من السلع والخدمات المنتجة و أن استمرار هذا الفرق في الارتفاع يشير إلى نمو حجم القوى التضخمية.
- إذا كان $B < 0$ ، فهذا يعني وجود نقص في القوة الشرائية مقارنة بالسلع والخدمات، وهو ما يؤدي إلى انخفاض الأسعار.

2- معيار فائض الطلب:

هذا المعيار يستند على النظرية الكينزية في الطلب الفعال، ومفاده أنه إذا لم تقابل الزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال نفس الزيادة في حجم الإنتاج فان ذلك سوف يقود إلى حالة تضخم في الاقتصاد حيث أن فائض الطلب ينصب أثره بالكامل على ارتفاع المستوى العام للأسعار.

ويمكن قياس إجمالي فائض الطلب (الفجوة التضخمية) خلال فترة معينة كالتالي:[1]

$$D_X = (CP + C_g + I) - Y_I$$

حيث:

D_X: إجمالي فائض الطلب.

C_P: الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية.

C_g: الاستهلاك العام بالأسعار الجارية.

I : الاستثمار بالأسعار الجارية.

Y_I : إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

فإذا زاد الإنفاق العام أو الطلب الكلي الفعال بالأسعار الجارية ($C_P + C_g + I$) عن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي "Y_i "، ينشأ فائض الطلب (فجوة تضخمية) الذي يتجلى في ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

معيار الإفراط النقدي: هذا المعيار يستند إلى النظرية الكمية المعاصرة لصاحبها الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان، حيث ترى أن التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود هو المتغير الاستراتيجي في إحداث التغير في المستوى العام للأسعار، كما يضع فريدمان شرطا أساسيا من أجل تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وهو نجاح السلطة النقدية في تحديد الحجم الأمثل لكمية النقود.

[1] محمد يونس وعبد النعيم مبارك، **مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية**، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 408 ، 409.

هذا الحجم الذي يجب أن يلغي معدل تغيره في كل فترة زمنية الأثر الذي يمارسه معدل تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها ومعدل تغير الناتج الوطني محافظا على مستوى الأسعار السائد في فترة الأساس.[1]

ويمكن أن نحدد حجم الإفراط النقدي المولد للتضخم عند مستوى معين من الأسعار كالتالي:

$$M^t = Q\ Y_t - M_t$$

حيث:

M^t: حجم الإفراط النقدي.

Y_t: حجم الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة في السنة.

M_t: كمية النقود المتبادلة بالفعل خلال السنة.

Q: متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الحقيقي من كمية النقود المتداولة السائدة في سنة الأساس عند مستوى معين من الأسعار، والتي تحسب بالعلاقة التالية: $Q = M_t / Y_t$

وعليه فان ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود عن حجمها الأمثل يكون وراء ارتفاع الأسعار نتيجة للإفراط النقدي مما يؤدي إلى ظهور القوى التضخمية.

[1] أسماء ناويس، مرجع سبق ذكره، ص 62.

المطلب الثالث: آثار التضخم

تخلف ظاهرة التضخم أثار سلبية تبدأ بالظهور على الجانب الاقتصادي أولا لتنتقل بعدها إلى الجانب الاجتماعي وصولا إلى كل الجوانب الأخرى وفي ما يلي أهم الآثار التي يخلفها التضخم.

أولا: الآثار الاقتصادية للتضخم

من منطلق أن ظاهرة التضخم هي ظاهرة اقتصادية سعريه، ومعلوم أن جهاز الأسعار يعتبر من الركائز الرئيسية للنظام الاقتصادي الحديث، وبالتالي فان درجة التغيرات في المستوى العام للأسعار هي التي تحدد نوع التضخم ودرجة الآثار الاقتصادية التي تخلفها وأهم هذه الآثار ما يلي:

1- الأثر على جهاز الأسعار والإنتاج:[1]

يؤدي الارتفاع في المستويات العامة للأسعار إلى تدهور دور جهاز الأسعار في عملية تخصيص وتوزيع الموارد على الاقتصاد الوطني، وهو الأمر الذي يبعد هذا الجهاز عن الرشادة الاقتصادية، حيث أن ارتفاع المستوى العام للأسعار ليس واحدا لكل السلع والخدمات فغالبا ما يكون الارتفاع في أسعار السلع الاستهلاكية أكبر من السلع الإنتاجية، وعليه فان هامش الربح سوف يكون أكبر في القطاعات الاستهلاكية مقارنة بالقطاعات الإنتاجية وهو ما يؤدي إلى انجذاب رؤوس الأموال والعمالة إلى القطاع الاستهلاكي على حساب القطاعات الإنتاجية والاستثمارية، بالرغم من أنها تعتبر المحرك الرئيسي في النمو الاقتصادي، فيحدث اختناق في الجهاز الإنتاجي مما ينعكس سلبا على كافة القطاعات

[1] إيمان بن زروق، **التضخم أثاره وقياسه مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2021، ص 61.

الأخرى، باعتباره الداعم لهذه القطاعات بالصناعات الأساسية والثقيلة، ما يجعل الاقتصاد يشهد معدلات نمو بطيئة على مستوى كل القطاعات.

2- أثر التضخم على هيكل التسويق والتوزيع:[1]

ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات يساهم في ارتفاع القيمة النقدية لهذه السلع، لكن دون أن تصاحبها خلق قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد والمجتمع، فتنشط الدورة التجارية وتزداد معها قنوات التسويق، وتكون الزيادة في أسواق التجزئة أكثر منها في أسواق الجملة والإنتاج، ويتجاوز الربح التجاري الربح الصناعي والإنتاجي، فيتعدد الوسطاء وتزداد نفقات التسويق، فيزداد بذلك الارتفاع العام في مستويات الأسعار.

3- أثر التضخم على ميزان المدفوعات:[2]

ينتج عن التضخم اختلالا (عجز) في ميزان المدفوعات، من خلال زيادة الطلب على الصادرات وانخفاض حجم الصادرات.

4- أثر التضخم على التجارة الخارجية:[3]

يمكن القول أن كل أثار التضخم مترابطة فبمجرد تأثر عنصر اقتصادي، فانه سوف يؤثر على باقي العناصر، فميزان المدفوعات عندما يعاني من اختلال، يؤدي إلى إمكانية حدوث اختناق في مراكز الإنتاج الداخلية عندما لا تتوفر الموارد النقدية الخارجية (العملة الصعبة) وهذا ما سوف ينعكس على التجارة الخارجية.

---

[1] سوزي عدلي ناشد، **مقدمة في الاقتصاد البنكي والمصرفي**، بدون طبعة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008، ص 33.

[2] بالقاضي بلقاسم، **التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد: 28، المجلد 2، 2013، ص 157.

[3] نفس المرجع السابق، ص 158.

5- أثر التضخم على العملة:[1]

تتميز النقود بان لها أربع وظائف رئيسية هي أنها تعتبر وسيط للمبادلة، مقياس للقيمة، مخزن للقيم و وسيلة للمدفوعات الآجلة، ويشترط فيها الترابط فيما بينها لعمل الاقتصاد بكفاءة أي أنه لا يمكن قيام وظيفة دون بقية الوظائف الأخرى. والتضخم يضعف كفاءة هذه الوظائف فعند ارتفاع معدلات التضخم واشتدادها، تضعف وظيفة النقود وسيط للمبادلة بين الأفراد، ومن ثم كوحدة للحساب، ومن ثم كمحزن للقيم وأخيرا كوسيلة للمدفوعات الآجلة، فتفقد العملة قيمتها النقدية، وينتهي الحال بإبطال العمل بها، وإصدار عملة جديدة تحل مكانها، كما حدث في العديد من الدول.

6- أثر التضخم على الاستهلاك، الادخار والاستثمار:[2]

يسبب الارتفاع المستوى العام للأسعار تدهورا في القوة الشرائية للنقود، لذا فان الأفراد ومن أجل المحافظة على نفس مستوى الاستهلاك، فإنهم سوف يضطرون إلى صرف مدخراتهم، كما أنهم يمتنعون عن الادخار، ومن أجل تخزين أموالهم والمحافظة على قدرتهم الشرائية في المستقبل، يتجهون لشراء بعض الأصول والقيم المنقولة وغير المنقولة، هذا بالنسبة للاستهلاك والادخار أما بالنسبة للاستثمارات فان مرد وديتها ترتفع بشكل أكبر وأسرع في بعض القطاعات دون قطاعات أخرى في حالات التضخم، فالتضخم يحفز النشاطات ذات المردود الأكبر والتي لا تتطلب وقتا كبيرا لتحقيق الأرباح، ويؤثر سلبا على النشاطات ذات المردودية الضعيفة ولكنها مهمة.

---

[1] بن زازة منصورية، **دراسة التضخم خلال الفترة 1990 – 2019**، مجلة المالية والأسواق، العدد 01، المجلد 09، مارس 2022، ص 280.

[2] إيمان بن زروق، مرجع سبق ذكره، ص 112 – 113.

7- أثر التضخم على أسعار الفائدة:[1]

يجب أن يؤخذ في الحسبان المعدل المتوقع للتضخم في تحديد أسعار الفائدة، وذلك عن طريق علاوة التضخيم إلى الفائدة على أموال المقرضين، وهذا لتجنب خسارتهم وتشجيعهم على تقديم أموالهم ومدخراتهم إلى المنظمات الدولية في حالات التضخم.

8- التشوهات الضريبية الناتجة عن التضخم:[2]

انطلاقا من العلاقة: (معدل الفائدة الحقيقي = معدل الفائدة الاسمي بعد فرض الضريبة – معدل التضخم)، فان فرض الضريبة على معدل الفائدة الاسمي في حالة اقتصاد يعاني من حالة تضخم مرتفع، فان ذلك سيؤدي إلى حدوث تدهور واضح في معدل الفائدة الحقيقي، وهذا ما سوف يقلل من ميل الأفراد للادخار، لأنه يرتبط أساسا بمعدل الفائدة الحقيقي.

كما ذكرنا سابقا أن التضخم العالي يؤدي إلى تثبيط الادخار، والادخار يوفر الأموال اللازمة للاستثمار الذي بدوره يمثل عنصرا رئيسيا للنمو الاقتصادي في المدى الطويل، وبالتالي فهو يولد انخفاضا في معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

9- أثار التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر:[3]

تؤدي المعدلات المرتفعة للتضخم إلى تناقص رؤوس الأموال المستثمرة أجنبية كانت أو وطنية، بسبب أن معدلات التضخم المرتفعة تدخل الاقتصاد المحلي في دوامة من

---

[1] بن زازة منصورية، مرجع سبق ذكره، ص 281.

[2] بلقاسمي سمية، **إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، شعبة علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2017، ص 103.

[3] نفس المرجع السابق، ص 104.

المشاكل الاقتصادية على غرار التسعير والأجور و حجم الأرباح والتكاليف وارتفاع أسعار السلع النهائية، يضاف إليها التقلبات في أسعار العملة الوطنية، كل هذه المؤشرات تدل على عدم استقرارا لاقتصاد الكلي، وعجز الحكومة عن التحكم في السياسة الاقتصادية الكلية، ما يؤدي إلى فساد المناخ الاستثماري، وتساهم بدور فعال في اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل المستثمرين الأجانب.

10- أثر التضخم على الأداء الاقتصادي:[1]

انقسم الاقتصاديون إلى فئتين فيما يخص تأثير التضخم على الأداء الاقتصادي ويتوقف صحة رأي كل فئة على نوع وحدة التضخم، وهل هو شديد أو بطيئ حيث:

أ- الرأي الأول:

يرى مؤيدوه أن التضخم يخلق حالة من الشك وعدم اليقين، حول الأوضاع المستقبلية، مما يؤثر سلبا على قرارات الاستثمار، الادخار وإنتاجية العمال.

ب- الرأي الثاني:

جاءت نظرتهم ايجابية للتضخم، بحيث يرون أن التضخم قد يكون دافعا لعملية النمو الاقتصادي، إذ أن ارتفاع الأسعار لفترة طويلة يعمل على زيادة الأرباح فتزيد الاستثمارات ويزيد التشغيل وتنخفض البطالة.

[1] اسماء مخاليف، **محددات التضخم في الجزائر مع مقاربة بدوال الاستهلاك**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2017، ص 85.

ثانيا: الآثار الاجتماعية للتضخم

رغم أن ظاهرة التضخم هي ظاهرة اقتصادية إلا أن أثارها تتعدى الجانب الاقتصادي إلى الجانب الاجتماعي، لأنها تؤثر على الحياة العامة لأفراد المجتمع ومن أهم هذه الآثار ما يلي:

1- أثر التضخم على المجتمع:[1]

من بين الآثار البارزة التي يخلفها التضخم على المجتمع أنه يعيد توزيع الدخل، حيث أن أصحاب الأجور، المتقاعدون ومحدودي الدخل هم الفئة المتضررة من الدرجة الأولى، يأتي خلفهم مدخري الأصول طويلة الأجل، فتتعرض هاتين الفئتين لخسائر كبيرة بسبب انخفاض القيمة الحقيقية للنقود، وبالتالي فان التضخم يخلق التمايز في المجتمع والطبقية، ويؤثر على الشرائح المتوسطة، بحيث تلتحق أغلبيتها بالطبقة الفقيرة، مما يهدد الاستقرار الاجتماعي، أما الفئة المستفيدة فيأتي في مقدمتها أصحاب المهن والأعمال الحرة وملاك الأراضي والعقارات، كخلاصة فان التضخم يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح ذوي الدخول غير المحدودة وفي غير صالح الدخول المحدودة. وهذا ما بجرنا إلى توزيع الثروة في المجتمع حيث يمكننا القول أن ظاهرة التضخم تزيد في التفاوت في إعادة توزيع الثروات والمداخيل في المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار موجة تذمر تهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد.

[1] بوعافية سمير و رحالي بلقاسم، **دراسة تحليلية تنبؤية لمستويات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2016**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 37، بدون رقم المجلد، أفريل 2018، ص 4.

2- أثر التضخم على الأخلاق:[1]

يؤثر الارتفاع في المستويات العامة للأسعار بطريقة سلبية على الأخلاق في المجتمع، حيث ينتشر الفساد الاجتماعي والإداري، حيث أن انخفاض القدرة الشرائية بسبب ارتفاع الأسعار يضاف إليها ثبات أجور الطبقة العاملة، لذا يلجأ بعض الموظفين لتامين حاجياتهم المادية من خلال استغلال وظائفهم، فيقدمون خدمات مشروعة أو غير مشروعة عن طريق الرشوة.

3- هجرة الكفاءات الفنية والأدمغة:[2]

من الآثار التي يخلفها التضخم خاصة في الدول النامية هو هجرة الأدمغة والكفاءات نحو الدول المتطورة، ففي ظل عجز الحكومات مواكبة الأجور والمرتبات النقدية لموجة الارتفاع في الأسعار، فان الدخل الحقيقي قد تدهور لفئات عريضة من موظفي القطاع العام وخريجي الجامعات حاملي الشهادات العليا، وهذا ما يدفعهم للهجرة إلى الدول المتطورة بحثا عن أجور تناسب مستوياتهم.

---

[1] أحمد محمد أبو طه، **التضخم النقدي أسبابه وأثره على الفرد والمجتمع في العصر الحديث، دراسة تطبيقية من منتصف القرن العشرين**، دون رقم المجلد، دون جزء دون طبعة، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2012، ص 150.

[2] بن علي حكيمة، **العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990 – 2013**، أطروحة الدكتوراه، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، ص 59.

4- ظهور الاستهلاك الترفي:[1]

من الآثار الاجتماعية التي يخلفها التضخم ظهور الغنى الفاحش لجزء من الأغنياء، وهدف هذه الفئة هو زيادة ثرائها الفاحش وليس تطوير الاقتصاد الوطني، ويتم التخلي عن العمل المنتج والصناعة والتوجه للعمل الخدمي، ويظهر ما يسمي الاستهلاك الترفي.

هذا التوجه سوف يقسم المجتمع إلى فئتين، فئة تستهلك بإمكانيات وقدرات ضخمة استهلاكا ترفيا، وفئة تستهلك حسب مقدرتها وهذا ما يؤثر على الاستهلاك في المجتمع، ورغم أن الإنفاق الاستهلاكي في المجتمع يعتبر محفزا ومشجعا للإنتاج الوطني، إلا أن فئة الثراء الفاحش سرعان ما تتخلى عن هذه العادات ويتحولون لاستهلاك السلع الفاخرة والكمالية وخاصة المستورة ويقل الطلب على المنتج المحلي.

5- ارتفاع معدلات البطالة:

المجتمع التي يعاني من مشكلة التضخم يعتبر مجتمعا فقيرا، حتى ولو كان غنيا بالموارد الاقتصادية، لأن التضخم يزيد من عدد العاطلين عن العمل في هذه المجتمعات ، فالتضخم المستمر يخلق بيئة منفرة للاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي، فتقل فرص العمل ماعدا الوظائف الحكومية القليلة، وتكون فرص العمل أقل بكثير من طالبي العمل مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة، والدولة التي تعاني من مشكلة البطالة لا تستطيع تحقيق نمو اقتصادي بنفس معدل الزيادة في كمية النقود المتداولة التي تحدث نتيجة للإصدارات النقدية المستمرة مما يؤدي إلى تدهور هذه العملة مقابل العملات الأجنبية، فترتفع أسعار صرف العملات الأجنبية أمام العملة المحلية، فيرتفع معدل التضخم، وتزداد المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.[2]

[1] زواد أسيا، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[2] إيمان بن زروق، مرجع سبق ذكره، ص 71.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للتضخم

ظاهرة التضخم تعتبر من أهم سمات العصر الحديث، ونظرا لما له من أهمية و تأثير على الاقتصاد، فقد تناولته المدارس الاقتصادية و تعمقت في دراسته بغرض حصر أسبابه ومكافحته والتقليل من أثاره، وتعتبرا لنظرية الكمية للنقود من أهم النظريات التي تطرقت إليه بكثير من الإسهاب، وفيما يلي أهم المدارس والنظريات التي درست ظاهرة التضخم.

المطلب الأول: المدرسة الكلاسيكية

يعود تاريخها إلى العهد الروماني، وكذا إلى الفكر العربي بواسطة الاقتصادي "تقي الدين أحمد" (13645 – 1461)، حيث أرجع أسباب الارتفاع في الأسعار في مصر آنذاك إلى زيادة النقد المتداول ، واستنتج من خلال دراسته أن هناك علاقة طردية بين ارتفاع الأسعار وزيادة النقد، ثم أتى بعده المفكر الاقتصادي "Johi Bodin " ، الذي فسر الارتفاع الحاد في الأسعار إلى تدفق المعادن النفيسة في فرنسا وأمريكا مرورا باسبانيا.

شهدت انجلترا في بدايات القرن التاسع عشر معدلات قياسية في الأسعار، وقد فسر اقتصاديوها آنذاك أسباب ذلك الارتفاع إلى التخلي عن العمل بنظام الذهب والعمل بالنقود الورقية، بحيث كان الإصدار النقدي بإفراط، وفي هذه الفترة بالتحديد قدم الاقتصادي الانجليزي المعروف دافيد ريكاردو الصورة الأولى لنظرية كمية النقود، بحيث توصل في دراسته إلى نفس النتائج التي توصل إليها الاقتصاديون الآخرون وهي وجود علاقة طردية بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود المتداولة.

تعتبر هذه النتائج والأفكار ماهي إلا بداية للنظرية الكمية في مفهومها الجديد، إذ أن الكلاسيك يرجع لهم سبق التطرق لظاهرة التضخم من خلال نظرية كمية النقود، أين حاولت تفسير تغيرات المستويات العامة للأسعار وعلاقتها بكمية النقود المتداولة، بحيث تفسر هذه

النظرية الارتفاع العام في الأسعار تكون في الاتجاه ذاته الذي تتغير فيه كمية النقود المتداولة وبنفس النسبة.[1]

ومرت هذه النظرية بعدة مراحل وهي كتالي:

1- نظرية فيشر:

ويعتبر العالم الاقتصادي فيشر من أهم روادها بحيث يرجع إليه الفضل في صياغة أول معادلة رياضية لهذه النظرية، والتي أطلق عليها تسمية معادلة التبادل، والتي تحولت فيما بعد إلى معادلة الأرصدة النقدية على أيدي اقتصاديو مدرسة كمبردج، وقد تطرق فيشر في معادلته إلى عنصر مهم وهو **سرعة تداول النقود، بحيث** اعتبره عنصرا أساسيا لنظريته، ويعرف بأنه عدد المرات التي تدورها وحدة النقد خلال فترة زمنية معينة من الزمن نتيجة لعمليتي البيع والشراء.

تستخدم المعادلة الرياضية فيشر كأداة تحليلية لتفسير وشرح العلاقة بين كمية النقود والمستويات العامة للأسعار وهي كالآتي:

$$MV = PQ$$

بحيث تمثل:

M : كمية النقود المتداولة.

V: سرعة تداول النقود.

[1] بلجبلية سمية، **أثر التضخم على عوائد الأسهم–دراسة تطبيقية للأسهم–، بورصة عمان 1996 – 2006**، رسالة ماجيستير ، تخصص اقتصاد بنكي ومصرفي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010، ص 137 – 138.

P : حجم المعاملات

Q: المستوى العام للأسعار.

ركز فيشر من خلال معادلته في دراسته على فكرة أساسية وهي أن الأشخاص يقومون بالطلب على النقود لتحقيق عدد من المبادلات، حيث تكون كمية النقود المطلوبة في عدد المعاملات مضروبة في المستوى العام للأسعار (Q ,P) لكن هذا المقدار لا يعتبر هو الكمية اللازمة في الاقتصاد، لأن كل وحدة نقدية سوف تمكننا من تحقيق فرد معين من المبادلات بفضل تداولها المستمر، وبالتالي يصير لدينا كمية النقود اللازمة.

ومنه وجب علينا أن تكون مجموع المبادلات التي تمت في فترة معينة تساوي مجموع الإنفاق النقدي خلال نفس الفترة.

2- مدرسة كمبردج: [1]

جاء تحليل هذه المدرسة مكملا لنظرية فيشر، وركز على النقص الذي جاء في نظرية فيشر، والمتمثل في إهمالها لعنصر الطلب على النقود، حيث اعتبرت أن التغير في كمية النقود من جانب العرض فقط، واعتبرته المحدد الأساسي لكمية النقود، كما اعتبرت أيضا أن الطلب على النقود ثابت وهو مرتبط باحتياجات الأفراد.

لذلك قام رواد المذهب الكلاسيكي ولهذه الأسباب بإدخال وظيفة أخرى للنقود علاوة على كونها تعد وسيلة للتبادل فهي أيضا تعتبر مخزنا للقيمة، وهو ما يولد لدينا طلب أخر

[1] طلحة محمد، **قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف – النمو الاقتصادي) بالجزائر في الفترة من 1970 إلى 2017**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2019، ص 19.

على النقود نظرا لوظيفتها الثانية وهو طلب الأفراد للأرصدة النقدية السائلة، وهو الذي سماه مارشال بالتفضيل النقدي.

المطلب الثاني: النظرية الكينزية

من أجل فهم موقف النظرية الكينزية من ظاهرة التضخم، وجب التذكير بموقف عالم الاقتصاد الشهير "جون مينارد كينز"، وهو ما جاء في كتابه "النظرية العامة للتوظيف والنقود والفائدة"، سنة 1936.

1- تقديم النظرية الكينزية:

استند كينز في تحليله للتضخم في ظل اقتصاد مغلق على التقلبات التي تحدث في العرض الكلي من جهة وفي الطلب الكلي من جهة أخرى، ومعروف عن كينز أنه انتقد قانون "ساي" للأسواق بشدة، كما انه استنتج أن حالة التشغيل الكامل التي ادعت النظرية الكلاسيكية أنها تعتبر الوضع الطبيعي والعادي للاقتصاد الوطني، ليست إلا حالة شاذة أو خاصة فقط، كما قام أيضا بتبيان الحالات التي من الممكن أن تظهر فيها البطالة، الركود الاقتصادي والكساد، ودعي إلى ضرورة التدخل من أجل التأثير في حجم الطلب الفعال، من أجل الخروج من هذه الوضعية غير التوازنية، وانتهى إلى اعتبار الدولة هي الجهاز الوحيد الذي بإمكانه تحقيق هذا التأثير.

وبناء على هذه المعطيات والنتائج جاءت وصفة كينز، حيث ميز بين حالتين مختلفتين ودعا إلى الإجراءات الواجب القيام بها في كل مرحلة وهي كالتالي:

أ- في فترة الأزمة:

دعا إلى ضرورة خفض سعر الفائدة، وزيادة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري وتخفيض الضرائب، حتى يرتفع الطلب الفعال.

ب- في فترة وصول الاقتصاد إلى مرحلة التوظيف الكامل، وتلوح في الأفق مخاطر التضخم:

ضرورة القيام بعكس الحالة الأولى.

يشار إلى أن تحليل كينز للتضخم استند على العنصرين التاليين:[1]

- التقلبات التي تحدث بين العرض الكلي والطلب الكلي، بحيث استعان بفكرة المضاعف والمعجل في تفسير الآليات التي يظهر بها التضخم في الاقتصاد، عكس الكلاسيكيون الذين استندوا على التقلبات التي تحدث في كمية النقود.
- أكد على أهمية سرعة دوران النقود، بحيث يمكن أن تؤدي زيادتها إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار حتى ولو لم يرتفع عرض النقود، بسبب التفضيل النقدي للأفراد.

ويعتبر كينز أول من أدخل الفجوة التضخمية في دراسة وتحليل التضخم، ويقصد بها: « ذلك المقدار الذي يتجاوز فيه الطلب الكلي (الإنفاق الاستهلاكي C ، الاستثماري I ،والحكومي G) العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل، مما يؤدي لزيادة الأسعار ويفسر التضخم في حال استمراره »[2]

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 100.

[2] Fatukasi Bayo «**Déterminants of inflation in Nigeria : an empirical analysis** », international journal of humanités and social sciences, Vol 1,N° 12, p 264.

إذن فحسب كينز فان التضخم ينشأ بسبب زيادة مستوى الطلب الكلي عند مستوى التشغيل الكامل، وترجع هذه الزيادة في الطلب الكلي إلى زيادة عرض النقود، والذي لا يمكن أن يحدث بفعل الزيادة المستمرة للنفقات العامة أو تخفيض مستمر للضرائب، فالمبلغ المقرر للنفقات عادة ما يكون محددا (فالدولة من غير الممكن أن تنفق أكثر من الثروة الوطنية أي أكثر من 100٪ من الناتج الوطني الإجمالي)، يضاف إلى ذلك أن الحكومة ستقوم بإيقاف النفقات العامة قبل الوصول إلى هذا الحد، كما أن إجراء التخفيض في الضرائب يكون محدودا –عندما يصبح مستوى الضريبة معدوما، لا توجد هناك طريقة لتخفيضه أكثر– ومنه استنتج كينز أن التضخم ليس ناتجا عن السياسة المالية فقط وأن التضخم دائما له أصل نقدي.[1]

2–مراحل تغير الأسعار عند كينز:

كينز في دراسته وتحليله للتضخم فرق بين حالتين هما: حالة ما قبل وصول الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل، وحالة وصول الاقتصاد إلى التشغيل الكامل.[2]

أ- حالة الاقتصاد لا يكون قد وصل إلى مرحلة التشغيل الكامل:

وهي الحالة التي لا تكون فيها الطاقات الإنتاجية والموارد الاقتصادية المختلفة قد وصلت إلى أقصى طاقتها في الإنتاج، وهو ما دفع بكينز للاعتقاد بأن الزيادة التي سوف تحدث في الطلب الكلي الفعال سوف تنجح لا محالة في إحداث زيادة مقابلة في معروض السلع والخدمات، بحيث ينتج عن الزيادة في الطلب الكلي الفعال زيادة في حركة المبيعات، ومن ثم الزيادة في أرباح المنتجين، مما يدفعهم ويغريهم على زيادة توظيف الطاقات الإنتاجية المعطلة، ومن ثم لا يتوقع أن تكون الزيادة في حجم الطلب الفعال مصحوبة بزيادة

[1] ايمان بن زروق، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[2] رمزي زكي، **مشكلة التضخم في مصر: أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء**، دون رقم المجلد، دون رقم الجزء، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة 1980، ص 57.

معتبرة يعتد بها في الأسعار، ورغم ذلك فقد أشار كينز إلى أنه بمجرد أن تسير عجلة التشغيل للأمام، وعندما يقترب الاقتصاد من وضع التشغيل الكامل، فانه من المتوقع أن بداية ظهور الاتجاهات التضخمية، حتى في الحالة التي يكون فيها الاقتصاد الوطني مازال لم يصل لمرحلة التشغيل الكامل.[1] وقد أطلق كينز على هذا النوع من التضخم – التضخم الذي يظهر قبل وصول الاقتصاد الوطني لمرحلة التشغيل الكامل–مصطلح التضخم الجزئي، وحسبه فانه يحدث نتيجة للعوامل التالية:[2]

- تفاوت مرونة إنتاج السلع في المدى القصير، حيث إن إنتاج السلع الصناعية مرن، عكس السلع الزراعية بحيث تميل أسعارها للارتفاع الكبير المبكر.
- الضغط الذي تمارسه النقابات لزيادة الأجور على نحو أكبر من زيادة الإنتاجية، نتيجة زيادة الطلب على العمل، وانخفاض البطالة.
- العجز المسجل في بعض عناصر الإنتاج، والتي لا يمكن استبدالها مما يؤدي لارتفاع أسعارها.
- كنتيجة لمحاولة بعض المنتجين واتحادات الصناعات والمشاريع الاحتكارية من زيادة إيراداتها عن طريق رفع الأسعار قبل أن يصل الاقتصاد لمرحلة التشغيل الكامل، ما يؤدي لظهور ميول احتكارية.

وقد اعتبر كينز التضخم الجزئي حافزا لزيادة الإنتاج، نظرا لما يدره من أرباح، ولهذا تعمل السلطات النقدية في فترات الكساد الدوري على خلقه بهدف تحقيق أكبر قدر من التشغيل.[3]

---

[1] وهيب مسيحة، **النظرية النقدية وسياسة التوظيف**، بدون رقم المجلد، بدون رقم الجزء، بدون طبعة، بدون دار نشر، القاهرة 1961، ص 276.

[2] نبيل الروبي، **نظرية التضخم**، بدون رقم المجلد، دون رقم الجزء، ط 2، مؤسسة الثقافة الجامعية، ، الإسكندرية، 1984، ص 63.

[3] وهيب مسيحة، مرجع سابق، ص 276.

ب- حالة الاقتصاد في مرحلة التشغيل الكامل:

وهي المرحلة التي تصل فيها الأجهزة الإنتاجية إلى أقصى طاقتها في الإنتاج، حيث وبافتراض حدوث زيادة في الطلب الكلي فإنها لن تنجح في إحداث زيادة مقابلة في العرض الحقيقي للسلع والخدمات، بحيث أن الزيادة في التي تحدث في حجم الطلب الكلي الفعال تؤدي إلى ارتفاعات

تضخمية في الأسعار، بسبب أن مرونة عرض السلع والخدمات تبلغ الصفر تماما عند مستوى التشغيل الكامل.[1]

المطلب الثالث: النظريات الحديثة المفسرة للتضخم

بعد المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكينزية ظهرت عدة دراسات حديثة درست وحللت ظاهرة التضخم ومن أبرزها:

1- المدرسة النقدية المعاصرة:

يمكن اعتبارها امتداد لأفكار المدرسة الكينزية عن طريق الاقتصادي الشهير " Milton Friedman"، حيث يرى هذا الأخير أن الطلب على النقود مثله مثل الطلب على الأصول الأخرى، فالنقود أصل يقتنى مثله مثل بقية الأصول الأخرى التي تعود بالفائدة والمنفعة على صاحبها، بحيث يفترض "Friedman"، أن التقلبات العشوائية في الطلب على النقود صغيرة جدا، إذ أن الطلب على النقود لا يرتبط بالدخل الجاري وإنما بالدخل الدائم ومن ثم فالطلب على النقود مستقر ويمكن التنبؤ به بدقة، وما يعنيه ذلك من سرعة دوران النقود، مما يعني إمكانية التنبؤ بالتغير في الإنفاق النقدي نتيجة تغير معين في كمية النقود، ومنه يصل

[1] جون مينارد كينز، **النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة: نهاد رضا**، دون رقم المجلد، دون رقم الجزء، دون رقم الطبعة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1991، ص 434-435.

"Friedman" إلى خلاصة مفادها أن العرض النقدي هو المحدد الأساسي للعرض النقدي وهو ما تقره النظرية الكمية التقليدية.[1]

2- مدرسة التوقعات الرشيدة:

يبني رواد هذه النظرية على افتراض أن هناك رشدا في سلوك الإنسان يدفعه لأن يعظم منافعه إلى أقصى حد ممكن وتقليل خسائره إلى أدنى حد ممكن، وهناك كم محدد من المعلومات أمام كل وحدة اقتصادية، هذه المعلومات يجب أن يستخدمها بطريقة مثلى عند إجراء التوقعات لكي تكون رشيدة والقرارات حكيمة، وبالتالي فهي أقرب إلى قضايا السلوك، من ضمن رواد هذه المدرسة نجد الاقتصاديان النمساويان "Morgan Shetern" و "Friedrich Von Hayek" حيث أشارا إلى أهمية التوقعات في حركية النظام والتأثير على التوازن فيه، كما أن المدرسة السويدية الحديثة تطرقت إلى عنصر التوقعات في دراستها للتضخم، بحيث خلصت هذه المدرسة إلى أن التضخم ينشأ نتيجة اختلاف خطط الاستثمار عن خطط الادخار بحيث أنه زيادة الاستثمار عن الادخار تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي ولهذا تميل الأسعار نحو الارتفاع.[2]ويؤكد رواد مدرسة التوقعات الرشيدة على أنه في حال توفر المعلومات والحرية الاقتصادية ونظام المنافسة الكاملة فان الزيادة في عرض النقود سوف تؤثر على المستوى العام للأسعار، وتبقى الأسعار على حالها، وبالتالي تبقى خطط الإنتاج والمتغيرات الحقيقية في منأى عن تأثير النقود، كما ويشترط المعرفة المسبقة للخطط المستقبلية للحكومة تجاه عرض النقود، فعن طريق معرفة هذه الخطط يستخدم المشاركون هذه المعرفة من أجل تكييف سلوكهم مع الزيادة في الأسعار التي ستحدث، وبالتالي عدم خلق مشاكل، ومنه وصل رواد هذه المدرسة إلى حقيقة مفادها أن التوقعات الرشيدة ليست سوى السلوكيات المتلائمة مع الأسعار المتوقعة، وهو ما سار عليه

---

[1] محمود محمد داغر و رمضان الصويعي، **تأثير عرض النقود وسعرا لصرف على التضخم في الاقتصاد الليبي**، مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 60، المجلد 16،2010 ، ص 162.

[2] بن بوزيان جازية، **التضخم الركودي في الجزائر دراسة قياسية**، رسالة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، قسم علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2007، ص 28 – 29.

الاقتصاديان "R.Lucas" و "E.Perscot" عندما قاما بافتراض توازن الأسواق في ظل التوقعات الرشيدة أين يكون للمعلومات دور كبير جدا، بحيث تعمل المؤسسة هنا حتى تساوي التكلفة الحدية على السعر، وتعمل على الإنتاج أكثر إذا لاحظت ارتفاعا في الأسعار. كما أن هناك عنصر أخر يؤكد عليه رواد هذه المدرسة وهو مستوى الأسعار المحقق في فترة ما يتأثر هو الأخر بالتوقعات السعرية الخاصة بالمنتجين والمستهلكين، وعليه تقترح هذه المدرسة ومن أجل أن يتمكن الأفراد من معرفة الفرص المتاحة أمامهم مسبقا وبالتالي يكون سلوكهم رشيدا، أن تكون مجموع السياسات والتوجيهات العامة للحكومة محددة ومعروفة.[1]

3- المدرسة الهيكلية أو البنائية:

من رواد هذه المدرسة العالم الاقتصادي "راؤول بريبش" وهو من أمريكا اللاتينية، بحيث قام بتفسير التضخم في البلدان النامية من خلال تحليل وتفسير الخلل الموجود على مستوى كل من مكونات الطلب الكلي والعرض الكلي، وعلاقة ذلك باتجاهات البلدان التي تتعرض لظاهرة التضخم وهذا بسبب الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصاديات هذه الدول، ولأن التضخم قد ينشأ في هذه البلدان حتى في ظل عدم تزايد حجم الطلب الكلي، فانه يستلزم دراسة وتحليل هذه الاختلالات والعمل على معالجتها بطريقة مناسبة، وترجع الأسباب الحقيقية لهذه الاختلالات في كونها اختلال فعلية حقيقية في هيكل الاقتصاد الوطني، وبكيفية توزيع الموارد الاقتصادية وتوزيعها. وتنحصر أهم مظاهر الاختلال الاقتصادي في الجوانب التالية: [2]

[1] جازية بن بوزيان وعبد الرحيم شيبي، **دراسة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر 1980 – 2016**، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، بدون عدد، بدون رقم المجلد، دون تاريخ، ص 484.

[2] ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دون رقم المجلد، دون رقم الجزء، دار زهران للنشر والطباعة، عمان، 2007، ص 402 – 403.

- الطبيعة الهيكلية للتخصص في إنتاج المواد الأولية، والآثار التضخمية المترتبة على ذلك وأبرز مثال لذلك هي الدول النفطية المعتمدة أساسا في صادراتها على النفط وخاصة في الحالات التي تكون فيها أسعار الصادرات مرتفعة.
- الجمود النسبي في الجهاز المالي للبلدان النامية، وما ينجر عنه من ضعف في الجهاز الضريبي وتدني كفاءته وقدرته الجبائية، ما يستلزم الاتجاه نحو تمويل الإنفاق العام بواسطة الأسلوب التضخمي في تمويل عجز الميزانية.
- قلة مرونة عرض المنتجات الغذائية سبب الزيادة السكانية المعتبرة وتواضع الحصة التصديرية للمنتجات المحلية من هذه السلع وغيرها من السلع الأخرى التي يمكن أن توفر حصيلة مناسبة من النقد الأجنبي.
- طبيعة اتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يرافقها من اختلالات في بداياتها، خاصة ما تعلق بالإنفاق النقدي، والمعروض من السلع

4- المدرسة المؤسسية:[1]

يعتبر العالم الاقتصادي "J.K Galbraith" من أهم رواد هذه المدرسة، ومن أبرز مقولاته عن التضخم هو: « إن التضخم هو المشكلة رقم اثنين التي لم تجد حلا بالنسبة لمجتمع الوفرة » ويأخذ " J.K Galbraith" على كينز على أن التضخم في زمن السلم قد يصحح نفسه بنفسه، غير أن الواقع عكس ذلك تماما، بحيث أن العوامل التي تعمل على إذكاء التضخم لا يمكن السيطرة عليها في وقتنا الحاضر في ظل سعي الدولة إلى تحقيق التوظيف الكامل وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة. وحسب " J.K Galbraith" فان هناك قوتين رئيسيتين وهما المسؤوليتين عن نشوء التضخم وهما:

[1] جازية بن بوزيان ، **التضخم الركودي في الجزائر، دراسة قياسية**، مرجع سبق ذكره، ص 30 – 31.

أ- قوة الاحتكارات:

" J.K Galbraith" استنتج من خلال دراسته أن الطبيعة الاحتكارية لتكوين الأسعار قد عطلت مفعول القوى السابقة والتي كانت تعمل في الماضي وتعزز الاتجاهات نحو انخفاض الأسعار، ففي الآونة الأخيرة صار من الممكن أن ترتفع رغم النمو الذي يحدث في إنتاجية العمل الأمر الذي كان يستوجب انخفاضها في فترة المنافسة الكاملة.

ب- قوة النقابات العمالية:

نجم عنها ما سمي ب «الحركة التراكمية للأجور والأسعار» أي رفع أسعار المنتجات النهائية من جهة وزيادة أجور العمال من جهة أخرى بشكل متتالي مما يؤدي إلى حدوث التضخم.

وكخلاصة حسب " J.K Galbraith" فان مشكلة التضخم ليست نتاج التوسع النقدي المفرط كما يعتقد البعض بل ترجع لطبيعة المؤسسات التي تميز المجتمع الرأسمالي حاليا، وما ينشأ بينها من صناعات، فهي نتاج قوة المؤسسات الاحتكارية وسيطرتها المطلقة سواء على الأسواق أو على عملية تكوين الأسعار بعيدا عن قواعد السوق، إضافة إلى نقابات العمال وردود أفعالها.

خلاصة الفصل الأول:

أهم ما يمكن استخلاصه من الفصل النظري لمشكلة التضخم هو اعتباره ظاهرة اقتصادية تعاني منه كل دول العالم بما فيها المتطورة، لذا شغل بال المفكرين الاقتصاديين منذ القدم، مما أدى إلى اختلاف وجهات النظر وتضارب الآراء في فهمه، حيث ركزت بعض النظريات على الأسباب المؤدية لحدوثه، وركزت أخرى على أثاره، هذا الاختلاف بين المفكرين الاقتصاديين امتد إلى الاختلاف في معايير تقسيمه ومن بين أهم المعايير المحددة لأنواعه نجد معيار مقدرة الدولة على التحكم في جهاز الأسعار، معيار حدة الضغوط التضخمية، معيار القطاع الذي يحدث فيه، معيار المصادر والظروف المساعدة على حدوثه، ويتفرع كل معيار إلى عدة أنواع مختلفة، ورغم هذا الاختلاف بين مختلف المدارس الاقتصادية في فهم التضخم، إلا أن العامل المشترك بينها هو اتفاقها على أن التضخم يعبر عن الارتفاع العام والمستمر في مستوى الأسعار، مما يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية وتدهور قيمة العملة الوطنية، للعديد من الأسباب أبرزها التي قد تدفع العرض الكلي نحو الانخفاض، أو نحو الطلب الكلي نحو الارتفاع، أو بسبب اختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني.

ويخلف التضخم أثار سلبية عديدة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي باعتباره ظاهرة غير مرغوبة، فهي تمس من الجانب الاقتصادي كل من سعر الصرف، ميزان المدفوعات، الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي، كما يؤثر سلبا على معدلات الاستهلاك، الاستثمار والادخار، بسبب فقدان العملة الوطنية لقيمتها وتراجع قيمتها، أما على الصعيد الاجتماعي فان الآثار تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة والفقر، تفشي الفساد وزيادة التمايز الطبقي.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للتضخم في الجزائر للفترة 2014 - 2020

المبحث الأول: واقع التضخم في الجزائر للفترة2014_2020

المبحث الثاني: محددات التضخم للفترة2014_2020

المبحث الثالث: سياسات وطرق معالجة التضخم في الجزائر

تمهيد

.. من أهم المسائل الملفتة لنظر في الاقتصاد الجزائري ظاهرة التضخم. التي عانت الجزائر منها كباقي دول العالم من ارتفاع معدلات التضخم مع بداية التسعينات، ثم عرفت نوعا من الاستقرار مع بداية الألفية الجديدة، لتعاود الارتفاع من جديد في السنوات الأخيرة، الذي برز لأسباب عديدة أدت بدورها إلى اختلاف أنواع التضخم في الاقتصاد الجزائري، وهو ما أدى إلى تنوع أدوات معالجته.

وعلى هذا الأساس تم تخصيص هذا الفصل لدراسة ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة (2014-2020) من خلال دراسة واقع التضخم في الجزائر، أهم العوامل التي تؤدي إلى خلق ضغوط تضخمية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المدروسة، إلى جانب هذا سندرس أدوات معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة 2014-2020

بعد التطرق في الفصل الأول إلى المفاهيم النظرية للتضخم، سيتم تسليط الضوء في هذا المبحث على المظاهر والأسباب المختلفة للتضخم في الجزائر.

المطلب الأول: أسباب التضخم في الجزائر خلال الفترة 2014 – 2020

أسباب التضخم في الجزائر متعددة وذلك نتيجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد بسب السياسات المتبعة كسياسة الأسعار والتبعية المفرطة للخارج، مما جعل الدولة الجزائرية تتبع عدة سياسات وأساليب مختلفة لضبط معدل التضخم في حدود مسطرة وفق أهداف السياسة النقدية.

تتنوع وتتعدد أسباب التضخم في الجزائر، وسبب ذلك راجع إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري التابع للخارج تبعية مطلقة، إضافة إلى كونه اقتصادا ريعيا تتوقف أغلب أنشطته وهياكله على المداخيل البترولية، والتي تميزت مؤخرا بعدم استقرار كبير، كما أن الاقتصاد الجزائري لا يشتغل بالكفاءة المطلوبة واللازمة والمتعارف عليها دوليا، وهو ما يسبب اختلالات مالية ونقدية داخلية، وفيما يلي سنقدم الأسباب التي تؤدي إلى بروز الضغوط التضخمية في الاقتصاد الجزائري.

أولا: الأسباب الداخلية للتضخم

تتمثل في مختلف الأسباب والظواهر الناتجة عن التغيرات الحاصلة في تنظيم الاقتصاد الوطني والتي تؤثر على التضخم من خلال ما يترتب عنها من زيادة في الطلب الكلي أو انخفاض في العرض الكلي، ويمكن ذكر هذه العوامل فيما يلي:

1- **زيادة حجم الكتلة النقدية:**

من خلال برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع المؤسسات النقدية الدولية هو التحكم في نمو التوسع النقدي والحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية لكن رغم ذلك استمر الارتفاع السريع للكتلة النقدية بعد انتهاء هاته البرامج بوتيرة حسب

عامل الزمن من جهة وعامل الكتلة النقدية من جهة أخري عرفت الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري ارتفاعا كبيرا جدا ومتسارعا منذ الاستقلال، لتصل في نهاية الثلاثي الأول من سنة 2018

إلى 15620.63 مليار دينار جزائري، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة والمتعلقة بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، ويمكن توضيح تطور الكتلة النقدية من 2014 إلى 2020 من خلال الجدول التالي.

الجدول (03): تطور الكتلة النقدية ومعدلات السيولة خلال الفترة(2014-2020)

(الوحدة: مليار دينار)

السنوات	الكتلة النقدية M1 (مليار دج)	معدل نمو M1 (%)	السيولة PiP /M1) (%
2014	13686.7	14.6	79.4
2015	13704.5	0.1	82.1
2016	13816.3	0.8	79.4
2017	14974.6	8.4	79.2
2018	16636.7	1.09	4 .82
2019	16899.1	1.57	-
2020	17659.6	4.5	-

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على تقارير البنك وكشوفه من 2013-2020 والنشرة الاحصائية رقم 56 ديسمبر 2021

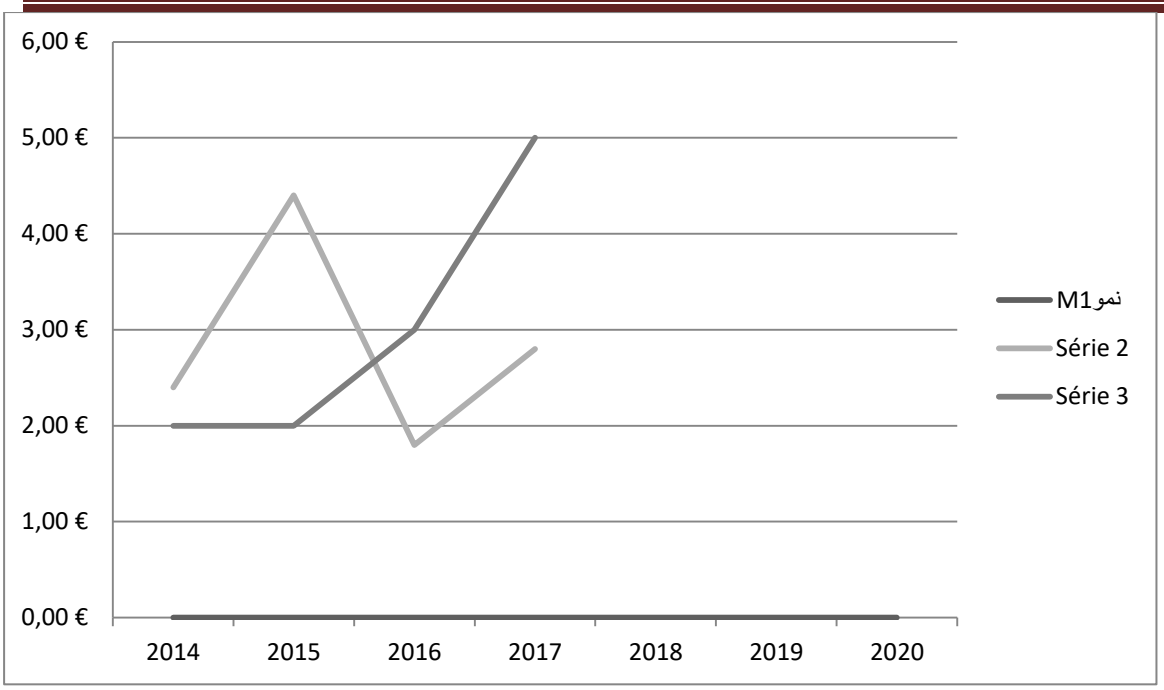

من خلال الجدول رقم(**03**) ، ورغم الأزمة التي شهدها العالم بداية من 2014 بسبب انهيار أسعار البترول، إلا أن حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري استمر في الارتفاع من سنة 2014 كانت مقدرة 13673.2 مليار دينار جزائري، واصلت في الارتفاع ومرد ذلك هو اللجوء إلى زيادة الإصدار النقدي، بالإضافة إلى الحجم الكبير من الكتلة النقدية المتداولة في السوق السوداء، وهو ما سبب استمرار ارتفاع حجم الكتلة النقدية رغم الانخفاض الكبير في الإيرادات البترولية. وهذه الزيادة المستمرة في الكتلة النقدية أدت إلى زيادة التضخم، وهوما يبرز تزايد المخاطر التضخمية المهددة لاستقرار الأسعار[1] نظرا لسياسة القروض السهلة. كما نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع في نسب السيولة حيث بلغت سنة 2015 نسبة 82.1% وتراجعت في سنتي 2016-2017 أين بلغت على التوالي 79.4% و79.2%. لترتفع في سنة 2018بنسبة ضئيلة أين بلغت 82.4%وهو ما يعبر عن تدخل البنك المركزي عن طريق أدواته. حيث استطاعت السياسة النقدية تحقيق استقرار السيولة

[1] فضيل رايس،" **تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000-2011)**،"مجلة بحوث اقتصادية عربية، (العددان 61-62/شتاء-ربيع 2013)، ص 205-206.

البنكية. وتفاديا لأي دفعات تؤدي الي التضخم فان بنك الجزائر قام في سنة 2018 برفع الاحتياطات الإجبارية من 4% إلى 8%.

2 – نمو فائض السيولة البنكية :

وهي مشكلة شائعة جدا لدى البنوك الجزائرية، والتي تعاني دائما من إشكالية وجود فائض سيولة كبير غير موظف، وبرزت هذه المشكلة تحديدا سنة 2001، حيث كانت هذه البنوك قبل ذلك في حاجة دائمة للسيولة ما دفعها إلى اللجوء لبنك الجزائر من أجل إعادة التمويل والحصول على السيولة التي تلزمها.

وبالنظر إلى فائض السيولة البنكية في سنة 2014 عاود فائض السيولة الارتفاع ولكن بنسبة ضئيلة قدرت بـ :1.4% وفي نهاية جوان 2015 بلغت السيولة المصرفية الإجمالية 2104.96 مليار دينار جزائري مقابل 2826.3 مليار دينار نهاية ديسمبر2014، وذلك نتيجة الانخفاض المعتبر في ودائع المحروقات.

لقد شهدت سنة 2015 منعرجا فيما يخص تطور بعض المجاميع للقطاع النقدي، حيث ولأول مرة منذ بداية سنوات 2000، شهد فائض السيولة المصرفية تراجعا ملحوظا تحت تأثير التقلص القوي لودائع قطاع المحروقات، حيث انخفض المتوسط السنوي لفائض السيولة المصرفية في سنة 2015، منتقلا من 2826.3 مليار دينار في2014 إلى 2135 سنة 2015 مليار دينار. وعلى أساس معطيات آخر الفترة تقلصت السيولة المصرفية بنسبة 32.9%، منتقلة من 2730.88 مليار دينار في نهاية 2014 إلى. 61832 مليار دينار في نهاية 2015[1].

وفي سنة 2016 استمر أيضا الاتجاه التنازلي لفائض السيولة المصرفية، حيث انخفضت هذه الأخيرة بـ 1011.7 مليار دينار.[2]

[1] بنك الجزائر، " التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، نوفمبر 2016، ص 136.

[2] بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2016 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، سبتمبر2017 ، ص 135.

أما سنة 2017 فقد شهدت عدة تطورات في الوضع الاقتصادي العام، والذي تميز باعتماد ووضع حيز التنفيذ آلية التمويل غير التقليدي والارتفاع النسبي في أسعار المحروقات، ففي هذا الظرف عرفت السيولة لكل المصارف والمؤسسات المالية، ابتداء من السداسي الثاني لسنة 2017 تحسنا ملحوظا، ويرجع ذلك إلى عمليات إعادة شراء المستحقات غير الناجعة للمؤسسات العمومية وإلى ارتفاع الودائع. حيث ارتفعت السيولة المصرفية لتصل إلى 1380.6 مليار دينار جزائري في نهاية ديسمبر 2017، بعد أن سجلت تراجعا ملحوظا في بداية العام ترابطا مع العجز في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات[1] وواصلت الكتلة النقدية في الارتفاع حيث بلغت في سنة 2019 ما قيمته 16899.1 مليار دينار جزائري.

إن هذا التزايد وإن كان متذبذبا، إلا أنه يزيد من إمكانية البنوك على منح القروض، وبالتالي ارتفاع الكتلة النقدية المتداولة في ظل جمود الإنتاج الوطني، وهذا الأمر يؤثر بشكل واضح على ارتفاع الأسعار، خاصة إذا تم توجيه هذه القروض إلى قطاعات غير منتجة، مما يتطلب دورا كبيرا من بنك الجزائر من أجل ضبط السيولة والاستخدام العقلاني لها عوض منح قروض غير مجدية للاقتصاد وذلك تفاديا لانعكاساتها التضخمية والخطيرة على الاقتصاد الوطني.

3-زيادة النفقات العامة وعجز الموازنة:

نظرا للسياسات التي اتبعتها الحكومة الجزائرية بغية تحقيق عدة أهداف اجتماعية واقتصادية، والتي تعلقت بتدعيم العديد من السلع والخدمات، بالإضافة إلى عدة خدمات قدمتها الدولة الجزائرية مجانا، والمنح والإعانات المقدمة لبعض الفئات، فإن الإنفاق العام في الجزائر شهد تزايدا مستمرا منذ 1970 هو الأمر الذي أدى إلى حدوث اختلال كبير بين

[1] بنك الجزائر، " التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، جويلية 2018، ص 5.

العرض والطلب، بسبب توفر كتلة نقدية متداولة في يد المستهلكين لم يقابلها الإنتاج اللازم في شكل سلع وخدمات

ونظرا للمخطط الخماسي للتنمية الاقتصادية (2010-2014)، حيث قدرت النفقات العامة 6980.2 مليار دينار سنة 2014، أي أنها تضاعفت بست مرات تقريبا مما كانت عليه، مما ساهم في زيادة الطلب الكلي في الاقتصاد ويؤثر على الضغوط التضخمية، وفي سنة 2015، سجل رصيد الميزانية عجزا قياسيا بلغ 2553.2 مليار دينار جزائري، نتيجة ارتفاع النفقات العمومية بـ 660.6 مليار دينار، وانخفاض الإيرادات بـ 635.3 مليار دينار[1]. وتواصل هذا العجز في سنة 2016 أيضا لكن بقيمة أقل حيث قدر2187.4 : مليار دينار، وفي سنة 2017 انخفض هذا العجز بشكل معتبر ليبلغ 1206.5 مليار دينار جزائري، بسبب الارتفاع في إيرادات الميزانية الكلية، خاصة إيرادات المحروقات وأرباح بنك الجزائر، في ظرف يتميز بارتفاع جد طفيف في النفقات الكلية[2]. وفي سنة 2018، وبفضل ارتفاع متوسط سعر البترول إلى 71.5 دولار، ارتفعت إيرادات الميزانية لتبلغ 6751.4 مليار دينار وفي الوقت نفسه أيضا ارتفعت النفقات العامة بنسبة 6.1% عن سنة 2017 لتبلغ 7726.3 مليار دينار، مما أدى إلى تقلص العجز في الرصيد الإجمالي بـ 75.2 مليار دينار فقط، ليبلغ 1515.1 مليار دينار، وفي سنة 2019 أيضا أما فيما يخص سنة 2020 استمر انخفاض عجز الموازنة بسبب التحس الملحوظ في أسعار البترول، ليبلغ العجز 10مليار دينار.

وهذا العجز المستمر في رصيد الميزانية العامة يدفع السلطات في الكثير من الأحيان إلى تغطيته عن طريق الإصدار النقدي، أو السحب من صندوق ضبط الإيرادات الذي لا يقابله أي إنتاج حقيقي مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم.

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، مرجع سابق، ص 5 .

[2] بنك الجزائر، التقرير السنوي2017 ، مرجع سابق، ص65 .

4 - زيادة الطلب المحلي وارتفاع التكاليف:

يعتبر نمو الطلب الكلي المحلي بحجم أكبر من نمو العرض الكلي سببا للتضخم في الجزائر، حيث ينتج عن ذلك زيادة في كمية النقود لا تقابلها زيادة في كمية الانتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، فمثلا الطلب المحلي على المواد الغذائية ارتفع من 1.395 مليار دينار سنة 2001 إلى 7.676 مليار دينار سنة 2014، كما ارتفع الطلب المحلي على المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية من 1.466 مليار دينار سنة 2001 إلى 11.418مليار دينار سنة .2014 حيث ارتفع الطلب الكلي الاستهلاكي من 3.246 مليار دينار سنة 2000 إلى6.215 مليار دينار سنة 2006 ليصل إلى 21.745 مليار دينار سنة 2017 بسبب ارتفاع أسعار البترول وتطبيق برامج التنمية وتحسن الأجور وتسهيل الائتمان وارتفاع عدد السكان.

من بين أهم الأسباب المؤدية إلى ارتفاع التكاليف الإنتاجية في الجزائر هو انخفاض مستوى الإنتاج في مختلف القطاعات، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وخاصة عند عدم وجود قيود سعرية على المنتجات النهائية، مما يمكن المنتج من نقل التكاليف الإضافية إلى المستهلك في شكل زيادات تراكمية واحتكارية على الأسعار.كما لعب رفع الأجور والرواتب أيضا دورا هاما جدا في إحداث الضغوط التضخمية[1]،حيث وفي الوقت الذي تعاني فيه طبقات واسعة من الشعب الجزائري من تدهور مستمر للقوة الشرائية للنقود، تسعى الدولة في كل مرة وتحت تأثير الاحتجاجات إلى رفع الأجور سعيا منها لتحسين القدرة الشرائية للمواطنين، دون مراعاة لآثار التضخمية لهذه العملية، خاصة وأن هذه الزيادة في الأجور

[1] عبد الله قوري يحيى، " **محددات التضخم في الجزائر :دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية**" SVAR 1970 - 2012 ، مجلة الباحث،(العدد14 ،2014) ، ص86 ..

لا تقابلها زيادة في الإنتاجية، وهذا ما أدخل الاقتصاد الوطني في حلقة مفرغة هي: الأسعار-الأجور-الأسعار[1] ، حيث أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية لدى المواطنين فيطالبون الدولة برفع أجورهم، وتستجيب لهم تحت تأثير الاحتجاجات فترتفع القدرة الشرائية. دون أن تقابلها زيادة فعلية في الإنتاج الحقيقي للاقتصاد، وبالتالي يرتفع طلب دون تحرك العرض مما يؤدي إلى حدوث الفجوة التضخمية وتستمر هذه العملية طالما أن مصدر الزيادة في الأجور هو الفائض في صادرات المحروقات في حين يكون نمو الاقتصاد خارج قطاع المحروقات منخفضا جدا.

وهذا في ظل جمود نمو الإنتاجية، مما يؤثر على ارتفاع الأسعار بسبب زيادة التكاليف[2] .

بالرغم من أن الأجور في الجزائر لا تزال أقل من المعدل العالمي، إلا أن الزيادات في الأجور في الجزائر يجب ألا تتم بطريقة عشوائية، ويجب أن تتقيد بمعايير تحقيق الإنتاجية وهو عكس ما حدث في السنوات الأخيرة، حيث وتجاوز معدل نمو الأجور الحقيقية مكاسب تحقيق الإنتاجية مما يرفع التكاليف الإنتاجية ومنه ترتفع الأسعار.

5-التضخم الهيكلي:

حاولت الجزائر جاهدة الخروج من دائرة التخلف، حيث تبنت نظام اقتصاد السوق أملا في تحقيق نوع من التقدم والازدهار، ومع هشاشة البنية الاقتصادية فإن تحقيق التقدم يتطلب الأخذ بعين الاعتبار مختلف الجوانب، فتغيير النظام الاقتصادي غير كاف مادامت عوامل التخلف موجودة في هيكل الدولة ذاتها، ومن أهم هذه العوامل النمو الديموغرافي الذي عرف تطورا مستمرا خاصة في السبعينات والثمانينات من القرن العشرين، وهذا الارتفاع في عدد

[1] سليمان ناصر،"**مشكلة فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية أسبابها ومقترحات لتصريفها**"، الملتقى الوطني حول : إشكالية استعمال السيولة النقدية في المعاملات التجارية وانعكاسها على الخدمات المصرفية الجزائرية، سيدي بلعباس، 6/7 ماي 2014 ، ص 5.

[2] Données du ONS, « **les comptes économiques de 2000-2014** », www.ons.dz.

السكان يرجع للثقافة والتقاليد السائدة، ويجعل السوق الداخلي غير قادرة على إشباع الحاجات المتزايدة للسكان في ظل وجود عرض محدود كما سبق وذكرنا، مما يزيد من حدة التضخم. وأيضا اللاتوازن الجهوي، حيث نجد بعض المناطق تتوفر على مختلف الموارد الطبيعية، على عكس المناطق الأخرى التي تفتقر إلى ذلك، وعلى هذا الأساس يضطر السكان إلى الهجرة حيث مكان العمل ومن ثم توفر المرافق الضرورية وهذا ما يخلق التضخم الجهوي، وتجنبا لذلك لابد من وجود مبادلات بين مختلف المناطق، لكن هذا سيواجه مشكلا رئيسيا يتمثل في نقص الهياكل القاعدية، خاصة النقل سواء للأشخاص أو البضائع إذ أن عملية النقل تتطلب تكاليف كبيرة تحمل في سعر البيع، وهذا ما يترتب عنه ارتفاع في الأسعار، كما تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من ضعف الإنتاجية التي تدل على ضعف وسوء التسيير في المؤسسات والمتمثل في عدم استغلال الطاقات والموارد المتاحة بشكل عقلاني ونقص كفاءة القائمين على الجهاز الإنتاجي[1].

6 -زيادة الطلب المحلي واتساع الفرق بين الطلب الكلي والعرض الكلي:

سبق وأن رأينا أن التضخم يمكن أن يحدث نتيجة ارتفاع الطلب الكلي مقابل ثبات العرض الحقيقي، وفي الجزائر فإن التطورات التي عرفها الاقتصاد الجزائري هي التي زادت من أهمية زيادة الطلب لدى كل المؤسسات والعائلات، حيث عرف حجم الطلب الكلي ارتفاعا سريعا مستمرا كنتيجة حتمية لزيادة الاستهلاك وارتفاع عدد السكان وغيرها من العوامل، على عكس العرض الكلي الذي تمثله في الجزائر بالناتج الداخلي الخام معطى بالقيم الحقيقية، والذي عرف فترات انخفاض يرجع السبب وراءها إلى انخفاض أسعار المحروقات، حيث يمكن ملاحظة الارتباط القوي بين الناتج الداخلي الخام الحقيقي وأسعار النفط في الجزائر بسهولة.

[1] Hamid Bali, Inflation et mal développement en Algérie, OPU, Ben Aknou, Algérie, 1993, p. 153.

ثانيا: الأسباب ا لخارجية للتضخم

نظرا لانفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي، واعتماده الكبير جدا على الواردات بمختلف أنواعها، فإنه سيتأثر حتما بالوضعيات الاقتصادية للبلدان التي يستورد منها، ومما لا شك فيه فإن هذه الآثار ستنعكس على معدلات التضخم المسجلة في الجزائر، ويمكن أن نوضح أهم الأسباب الخارجية فيما يلي:

1 - التخصص في تصدير مادة أولية واحدة :

نظرا لتفرد الاقتصاد الوطني بنوع وحيد من الصادرات وهي الصادرات البترولية، فإنه يتعرض لموجات تضخمية سواء في حالة انخفاض أسعارها أو ارتفاعها، فمن جهة يؤدي ارتفاع أسعار البترول خاصة في بداية الألفية الجديدة لزيادة دخول العاملين في هذا القطاع وارتفاع احتياطات الصرف في البلد والتي تعتبر من أهم مقابلات الكتلة النقدية مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات نموها، وبالتالي زيادة الاستهلاك والطلب الكلي، وفي ظل ضعف الطاقة الإنتاجية الوطنية فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.ومن جهة أخرى فإن انخفاض أسعار البترول يؤدي إلى زيادة العجز المالي للدولة بسبب ضعف الإيرادات الضريبية خارج قطاع المحروقات خاصة وأن الاقتصاد المحلي اقتصاد ريعي، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في حال تمويل هذا العجز بالتمويل التضخمي أو السحب من صندوق ضبط الإيرادات.

2 - التضخم المستورد :

التضخم المستورد يمكن أن يكون تضخم بالطلب الذي يغذي بالمداخيل الموزعة بعد عملية التصدير، يمكن أن يكون تضخما بالتكاليف الذي يحمل في سعر السلع المستوردة بالتكاليف المستعملة في الإنتاج المحلي، والجزائر تعتمد على المنتجات الفرنسية بنسبة كبيرة وتعتبر فرنسا أول دولة موردة للجزائر في العالم، على الرغم من وجود منتجات من دول أخرى منافسة من ناحية الجودة والسعر بشكل كبير إلا أن المستورد الجزائري لايزال يفضل السلع الفرنسية (وذلك لاعتبارات ثقافية، قرب المسافة...الخ)، فأسعار هذه المنتجات تلعب

دور كبير في التأثير على مستوى الأسعار المحلية خاصة فيما تعلق بسلع التجهيز والانتاج، ويمثل الارتفاع الذي يحدث في أسعار الواردات أحد أهم مصادر الضغط التضخمي. [1]

الجدول(04): تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة (2014-2020)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات	60.13	34.57	29.31	41.168	34.57	35.82	21.95
الواردات	59.67	52.65	49.44	48.98	46.197	41.9	35.54

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر للفترة (2014- 2020)

لقد حققت الواردات الجزائرية قفزة كبيرة في قيمتها، بسبب تحرير التجارة الخارجية، واستمر الارتفاع حتى سنة 1995، وبالرغم من التحرير التجاري ، حيث بلغت سنة 2014 ما قيمته 59.67مليار، ثم انخفضت سنة 2015 وواصلت في نفس الاتجاه حتى سنة 2020.

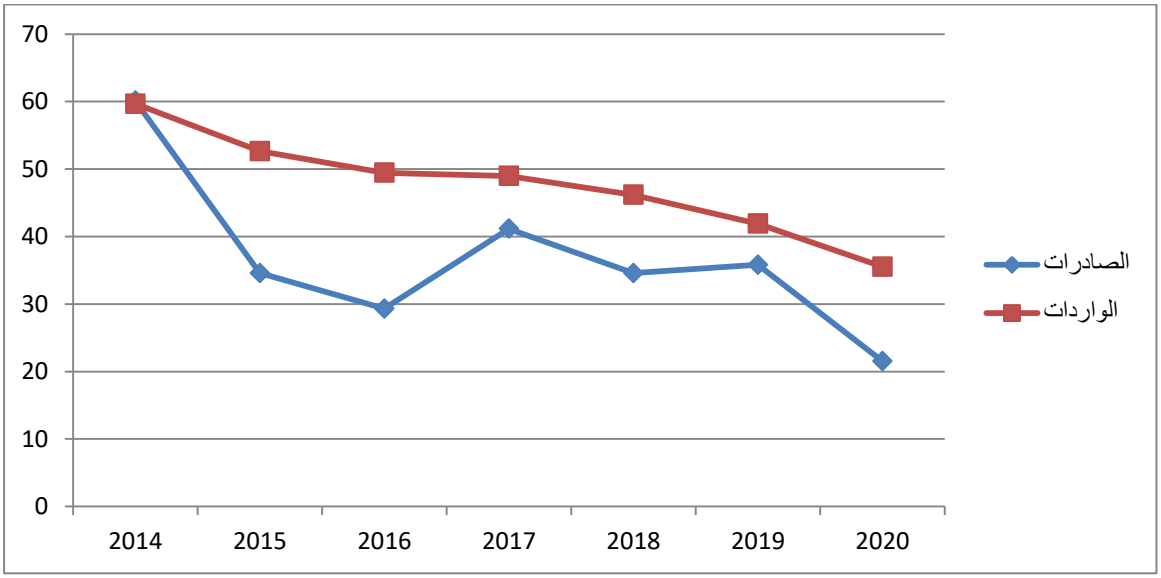

إن هذا التطور السريع في قيمة الواردات وحجمها شكل وسيطا هاما لنقل التضخم الخارجي إلى الاقتصاد الوطني في صورة تضخم مستورد، وذلك راجع أساسا إلى الارتفاع الكبير في الأسعار العالمية وتدهور معدلات التبادل بالنسبة للتجارة الخارجية.

[1] عبد الله قوري، مرجع سبق ذكره، ص.85 .

4-تطور حجم المديونية واختلال ميزان المدفوعات:

أولا وقبل كل شيء سنحاول أن نذكر كيف يمكن لتفاقم حجم المديونية الخارجية أن يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم في الدول العربية وخاصة في الاقتصاد الجزائري:

– إن تزايد أعباء الديون الخارجية القائمة على الدولة، يؤدي إلى تخصيص مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي المتحصل عليه من الصادرات لتسديد أعباء الديون، فإذا كانت الصادرات من النوع الذي يستهلك بكثرة محليا، فإن زيادة أعباء المديونية الخارجية، سيؤدي إلى انخفاض المعروض من هذه السلع وبالتالي ارتفاع أسعارها؛

– يؤدي تزايد أعباء المديونية الخارجية إلى إضعاف القدرة على الاستيراد، وهذا ما سيؤدي إلى حدوث اختناقات كثيرة في العديد من السلع الاستهلاكية، الوسيطة والإنتاجية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها بسبب النقص الحاصل في المعروض منها؛ إن انسياب القروض الخارجية وزياد عرض النقود في الاقتصاد الوطني لتمويل المشروعات التنموية المختلفة، والتي تتميز عادة بأنها طويلة المدى، سيولد نوعا من الضغوط على الأسعار ويجرها نحو الارتفاع بسبب زيادة كتلة النقود بقدر غير متناسب مع المعروض من السلع والخدمات؛

– تعتبر قروض الصادرات أو تسهيلات الموردين من أكثر القروض الخارجية كلفة وأكثرها تأثيرا في ارتفاع معدلات التضخم في الداخل، وذلك بسبب مغالاة الجهات المقرضة في فرض أسعار احتكارية للسلع الموردة المتعلقة بالقرض، وقد ثبت أن هذا السعر كثيرا ما يزيد عن متوسط السعر العالمي بحوالي 20 %هذا بالإضافة إلى عناصر التكاليف الأخرى مثل: التأمين وسعر الخصم وأجور النقل والشحن، والتي تكون غالبا مرتفعة، بالإضافة إلى سعر الفائدة المرتفع على هذا النوع من القروض، فإنه يصبح من الطبيعي أن يؤثر كل هذا

على ارتفاع الأسعار المحلية للسلع المستوردة عن طريق هذه القروض[1]. ويمكن إرجاع انفجار الضغوط التضخمية في الاقتصاد الجزائري إلى الأسباب التالية:

4 - تخفيض قيمة العملة:

نظريا يؤدي انخفاض القوة الشرائية للعملة حتما لارتفاع معدل التضخم، حيث يعمل تدهور أو انخفاض سعر صرف العملة الوطنية على زيادة أثر القطاع الخارجي على معدل ارتفاع الأسعار المحلية، كما يساعد بطريقة غير مباشرة على خلق أوضاع تصبح مصدرا لتوليد عوامل إضافية تؤدي إلى ارتفاع الضغوط التضخمية[2] .

خلال فترة الدراسة نلاحظ أن السلطات الجزائرية تقوم في كل مر بتخفيض قيمة العملة الوطنية حيث كان سعر صرف الدينار الجزائري يساوي 12.19 دينارا لكل دولار أمريكي سنة 1990 لكنه بلغ سنة 2017، 110.96 دينارا جزائريا لكل دولار أمريكي وهو انخفاض كبير جدا في قيمة العملة الوطنية. هذه السياسات التخفيضية التي باشرتها السلطات والتعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، بمعنى استمرا الحكومة بتخفيض قيمة الدينار تدريجيا، مع التحكم الجزئي في مستويات التضخم.

---

[1] فضيلة جنوحات، " **إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة الجزائر،) 2006 / 2005 ، ص.130 .

[2] Abdelmadjid Bouzidi, Les années 90 de l'économie Algérienne : les limites des politiques conjoncturelles,(ENAG/ EDITIONS, Alger,1999) p. 32

المطلب الثاني: أثار التضخم في الجزائر خلال الفترة 2014 – 2020

بعد أن تعرفنا على أهم الأسباب الداخلية والخارجية للتضخم في الاقتصاد الجزائري، سوف نحاول في هذا المبحث إلقاء نظرة مختصرة على أهم الآثار التي يخلفها التضخم على الاقتصاد الجزائري وعلى الفرد الجزائري أيضا.

أولا: أثر التضخم على الدخل، الاستهلاك، والادخار

يمثل التضخم ضريبة يدفعها الفرد لانتقال من دخله الاسمي إلى دخله الحقيقي. الذي يعبر عن قدرته الشرائية في سوق السلع والخدمات. وبالرغم من ان الدخول في الجزائر عرفت وتيرة تصاعدية. سواء من حيث الحد الأدنى او التعويضات بمختلف اشكالها. لكن هذا الحجم من الأجور لم يكفي لتمكين الافراد من تحمل ارتفاع الاسعار في شكل ضغوط تضخمية. ما يحول دون التفكير في جانب الادخار. ما يعني نقص الاستثمارات مستقبلا. وفيما يلي جدول يبين العلاقة بين كل من التضخم وهذه المؤشرات

الجدول رقم :(05) تطور معدلات التضخم، الدخل المتاح، الاستهلاك والادخار للفترة 2014-2020

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2014-2020
الدخل المتاح	9401.6
الاستهلاك الخاص	7895
الادخار	1506
نسبة الاستهلاك للدخل المتاح	83.98
نسبة الادخار لدخل المتاح	16.02
معدل التضخم	5.03

المصدر: من اعداد الطالبين، بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر لفترة الدراسة. ص51 تأثير عجز الموازنة

الشكل رقم :(03-02) تطور معدلات التضخم، الدخل المتاح، الاستهلاك والادخار للفترة 2014-2020

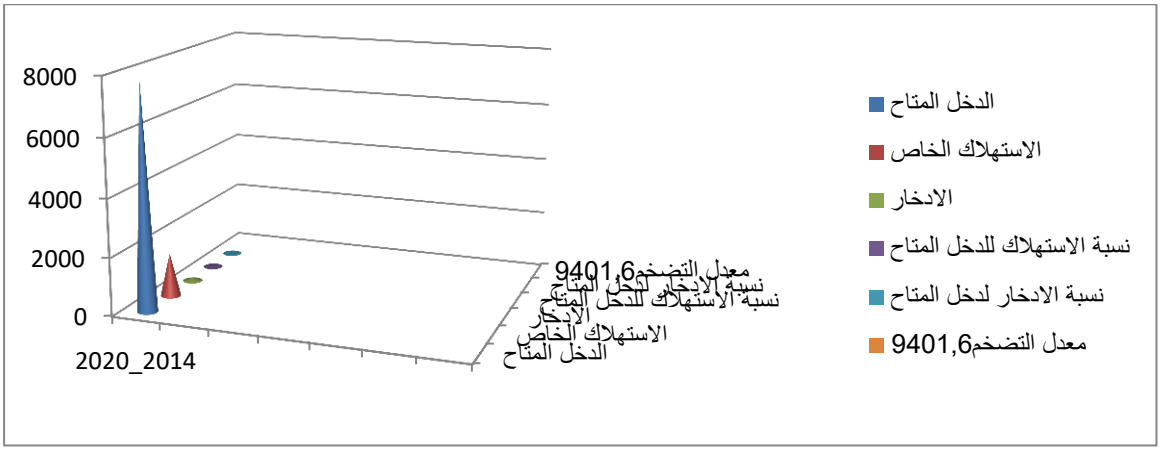

يمكن ان نقول من خلال الجدول رقم والشكل البياني ان لتضخم تأثير مباشرا على الاستهلاك والادخار في الجزائر. باعتبار اهتمام الافراد المتزايد على الجانب الاستهلاكي. وعزوفه على الادخار. لان الدخول تحد بصفة ادارية. وليس على اساس الانتاجية الاقتصادية

ثانيا: أثر التضخم على ميزان المدفوعات

زيادة الطلب الكلي والتي لا تقابلها زيادة فعلية في الإنتاج، سوف تؤدي إلى زيادة الاستيراد وزيادة استهلاك السلع التي كانت موجهة للتصدير، وبالتالي فإن زيادة الواردات ونقص الصادرات سوف يحدث عجزا في ميزان المدفوعات منخفضة نسبيا، لقد سجل ميزان المدفوعات الجزائري عجزا قدر بـ 5.880 :مليار دولار سنة 2014 وتواصل هذا العجز وارتفع إلى غاية 21.76 مليار دولار سنة 2017 ، مترافقا أيضا مع ارتفاع نسبي في معدلات التضخم، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى انهيار أسعار المحروقات، واستمر ميزان المدفوعات الجزائري في تسجيل العجز خلال سنتي 2018 و2019 ليبلغ في آخر فترة الدراسة 16.93 مليار دولار.

ثالثا: أثر التضخم على هيكل الإنتاج

يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد التنمية في مراحلها الأولى، لأن الارتفاع في مستويات الأسعار، الأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك أو التي تتمتع بطبيعة مضاربة، سوف يجذب إليها رؤوس الأموال على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية. مثل الخدمات السياحية، إنتاج السلع الترفيهية، مشاريع النقل، وكذلك يتجه قسم هام من الأموال إلى تجارة الاستيراد وتجارة الجملة والتجزئة، المضاربة على أسعار الأراضي، وبناء المنازل الفاخرة، وغيرها من الأمور التي لا ترفع حجم الإنتاجية ولا تفيد الاقتصاد الوطني في شيء، كما ساعدت معدلات التضخم المسجلة على نمو القطاعات الخدمية والتوزيعية بمعدلات أعلى من تلك التي حصلت في قطاع الإنتاج السلعي، وهو ما أدى إلى حدوث اختلالات في قطاعات اقتصادية ساهم تدهور مستوى الإنتاج فيها في بروز مشاكل انقطاع التموين بالمواد الأولية والتجهيزية، ارتفاع التكلفة فكانت النتيجة إفلاس الكثير من المؤسسات الجزائرية وطرد شبه جماعي لعمالها.

خامسا: أثر التضخم على الاستثمار

في فترة التضخم ترتفع مردودية الاستثمارات بشكل أعلى وأسرع، في بعض القطاعات دون قطاعات أخرى، فالتضخم يؤثر بشكل سلبي على النشاطات ذات المردودية الضعيفة ولكنها تكون ضرورية كقطاع الصناعات الثقيلة، ويحفز النشاطات ذات المردودية الأكبر والتي لا تتطلب وقتا كبيرا لتحقيق الربح. بغض النظر عن فائدتها الاجتماعية.

وقد شهد الإنفاق الاستثماري في القطاع الصناعي معدلات نمو سالبة خلال السنوات: 2014-2020، حدوث اختلالات في عدة قطاعات اقتصادية.

أما خلال الفترة (2016-2020)، لم تشهد الجزائر تحسنا في مناخ الاستثمار وهو ما يمكن إرجاعه للأسباب التالية:

- انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي بسبب تداعيات الأزمة العالمية سنة 2008، ما أدى إلى انخفاض الطلب العالمي على النفط، وبالتالي انهيار أسعاره.
- نسبة نمو النفقات أكبر من معدل تطور الإيرادات الوطنية.
- استمرار العجز في الميزانية العامة والحساب الجاري لميزان المدفوعات.
- تدهور القيمة الخارجية للعملة الوطنية.

اتخاذ إجراءات استعجالية ومتأخرة باتباع سياسة تقشفية لحظية، وإيقاف مؤقت للمشاريع الاستثمارية الكبرى، خاصة مشاريع البنى التحتية.

وبعد سنة 2016، شهد مناخ الاستثمار في الجزائر تحسنا مرة أخرى بسبب انتعاش أسعار النفط وكبح الواردات، واستقرار معدل التضخم في مستويات مقبولة[1] .

إن استقرار الأسعار هو من أهم مطالب وأهداف أي حكومة، والحكومة الجزائرية تسعى جاهدة باستخدام عدة وسائل وسياسات لتحقيق استقرار الأسعار ووضع حد لمعدلات التضخم.

[1] نصر حميدات و، عقبة عبد اللاوي، " **واقع مناخ الاستثمار في الجزائر في ظل برامج ومخططات التنمية الاقتصادية للفترة (2001-2017) مع التركيز على القانون 09- 16**،"مجلة المالية والأسواق، (المجلد5،العدد9) 2018، ص 199.

المطلب الثالث: تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (2014-2020)

يعتبر التضخم من الظواهر المخلة بالاقتصاد والتي تستلزم معالجتها للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي والنقدي في الجزائر.

1- تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2014-2020):

يعبر التضخم عن ارتفاع المستوى العام للأسعار، والمعروف أن السعر يتحدد في السوق الحرة بقوى العرض والطلب، فإذا ارتفع الطلب أكثر من العرض أدى ذلك إلى ارتفاع السعر، إلا أنه في حالة الجزائر نجد أن العرض في السلع الغذائية لا تحكمه قوى داخلية بقدر ما تحكمه قوى خارجية، فالعرض لا يعرف نموا بالقدر الذي يعرفه الطلب نظرا للزيادة السكانية ومنه زيادة الاستهلاك، فالأسعار تعرف ارتفاعا بنسبة معينة سنويا غير أنها لا تكون محسوسة، أما إذا حصل وأن عرف سعر السلع الغذائية في السوق الأولية تقلبات نحو الارتفاع فلا محالة أنه سيؤثر على السعر المطبق في الداخل بالزيادة[1]، وتعتمد الجزائر على عدة مؤشرات ومقاييس لحساب معدل التضخم، ويعتبر أهمها على الاطلاق الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك والرقم القياسي الضمني. والجدول والشكل التاليين يوضحان تطور معدلات التضخم في الجزائر:

الجدول (06): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة(2014- 2020)

الوحدة (%)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل التضخم%	2.9	4.8	6.4	5.6	4.3	1.95	2.4

Source :

- banque mondiale, sur le site www. banquemondiale.org. Consulté le 03 /03/2021
- Ministère des finances, sur le site www.mf.gov.dz, consulté le 02/10/2020

[1] سهام بشكيط، حسيبة جبلي، **العلاقة بين التضخم والبطالة في الاقتصاد الجزائري- دراسة نظرية وقياسية-**، الملتقى الوطني حول **التضخم في الجزائر :الأسباب، الأثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة، جامعة جيجل، الجزائر،29 .يومي 28-29 أكتوبر 2013** ، ص 11.

الشكل (04-02): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2014- 2020)

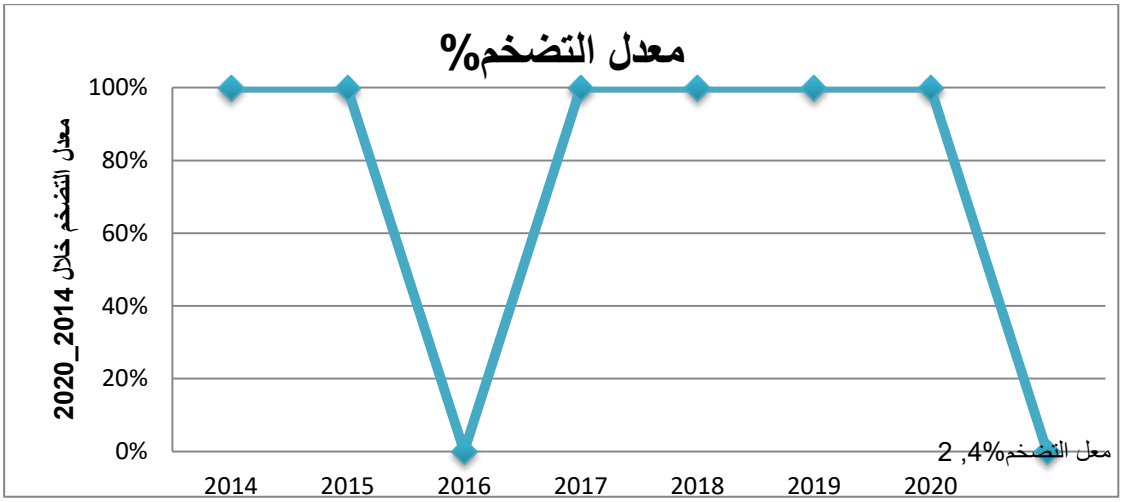

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم _2

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر2019، 2020، 2021، والنشرة الاحصائية الثلاثية رقم 56، ديسمبر،2021، ص .29

نلاحظ من الجدول والشكل السابقين أن معدلات التضخم في الجزائر شهدت نوعا من التذبذب خلال الفترة 2014-2020 وتحت تأثير ارتفاع التضخم الداخلي الناجم عن التوسع في نفقات الميزانية الجارية ولاسيما الارتفاع في التحويلات لمواجهة صدمة الأسعار المحلية المسجلة في بداية سنة 2012؛ فضلا عن أثر السعر في بعض المواد الطازجة(لحم الغنم)، (بنك الجزائر، نوفمبر 2013، صفحة) (218 واصل معدل التضخم ارتفاعه ليبلغ 8,9% في سنة 2012 وهو المعدل الأكثر ارتفاعا للعشرية.

في سنتي 2013 و2014 انخفض معدل التضخم إلى 3,2% فـ 2,9%على الترتيب، فبالرغم من ظاهرة التضخم الداخلي، إلا أن التضخم المستورد ساهم في تراجع التضخم القوي المسجل في هاتين السنتين في الجزائر، إذ تراجع مستوى أسعار السلع المستوردة في سنة 2013 بنسبة 3,5% مقارنة بالسنة الماضية، وهذا تناغما مع تراجع التضخم على مستوى البلدان المتقدمة كما على مستوى البلدان الناشئة والنامية منذ منتصف2012. (بنك الجزائر، نوفمبر 2014، الصفحات (178-179).

عقب الأزمة النفطية تسارع معدل التضخم مسجلا 4,8% في سنة 2015 ثم6,4% في سنة2016، ولا يبدو أن هذا الارتفاع في التضخم راجع إلى المحددات الكلاسيكية للتضخم (تطور الكتلة النقدية تدهور معدل الصرف، ارتفاع أسعار أهم المنتجات الأساسية

المستوردة،..)، بل هو راجع أساسا إلى النقائص في ضبط الأسواق وإلى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية.(بنك الجزائر، سبتمبر 2017، صفحة8)

أما خلال الفترة (2017-2019)، وبالرغم من نمو الكتلة النقدية 8,38% و11,10% في سنتي2017 و2018على التوالي، إلا أن معدل التضخم تراجع إلى 4,3% في سنة 2018 مقابل 5,6% في سنة 2017، ليبلغ 1,95% في سنة 2019، ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار بعض المنتجات الغذائية خاصة المنتجات الفلاحية .[1] ليعاود الارتفاع الي 2.4% سنة 2020.

2- تحليل مؤشرات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2014-2020:

اعتمد الاقتصاديون عدة مقاييس لتبيان ارتفاع الأسعار من سنة لأخري وذلك حسب:

أولا: تطور الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك

يعتبر هذا المقياس من أقدم وأهم الأرقام القياسية استعمالا، للتعبيرين التغير النسبي في أسعار أهم السلع والخدمات التي يتم استهلاكها في مجتمع معين. واعتبار سنة الأساس كمرجع وهو مقياس لقدرة الشرائية وزيادة الانفاق الاستهلاكي المعيشي يبين تكلفة المعيشة التي يدفعها الافراد كل سنة[2].

[1] بنك الجزائر، " **التقرير السنوي2017 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"، جويلية 2018 ، ص5

[2] لعرابة مولود،" تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر:دراسة تحليلية للفترة الممتدة من 1970-2000" ، **مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات**، (الأردن، المجلد السادس، العدد 02 ،) 2004 ، ص160 .

وفيما يلي جدول تطور هذا المقياس:

الجدول رقم(07): تطور الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك للفترة (2014-2020)

الوحدة: نسب مئوية(سنة الأساس 2014)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مؤشر أسعار الاستهلاك	164.77	172.65	183.70	193.97	202.25	206.20	212.68
نسبة تطور مؤشر لأسعار%	2.92	4.78	6.40	5.59	4.27	1.95	2.43

المصدر: من إعداد الطالبين، بالاعتماد على-: تقارير البنك المركزي لفترة الدارسة، متوفرة بصيغة PDF علي الموقع -www.bank.algeria.org-of

الشكل رقم(05-02): تطور الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك للفترة2014 -2020

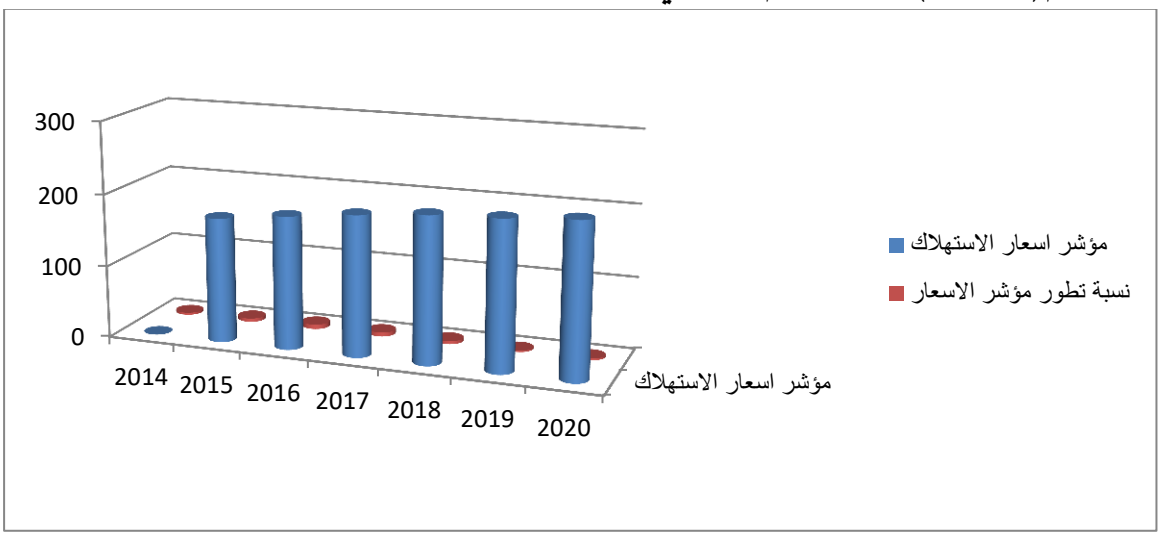

من خلال الجدول رقم **(05)** والشكل رقم. في سنة 2012 فقد شهد التضخم أعلي مستوياته بنسبة 8.8%، علي الرغم من تراجع بعض مستويات الأسعار العالمية[1]ويعود هذا الارتفاع لظهور حالات المضاربة في الاسعار في أسواق المنتجات الفلاحية مع نقص المعروض من السلع [2]، بينما التغير في مؤشر أسعار الاستهلاك قارب مستوي 3% سنة 2014. ومع انخفاض اسعار البترول بداية من 2014، وتراجع الجباية البترولية عمدت الدولة إلى تخفيض قيمة العملة بهدف رفع الموارد من النقد الاجنبي، استمر التضخم تصاعديا ولكن بشكل بطيء وتم توجه الدولة إلى الانكماش الاقتصادي مع تراجع الجباية البترولية بهدف تخفيض نفقات التسيير والتأثير على القدرة الشرائية، ما نتج عنه تراجع طفيف في معدل التضخم نتيجة انخفاض الطلب الاستهلاكي، إلا أنه عاود الارتفاع سنة 2018.

أما سنة 2019 فقد انخفض الرقم القياسي لأسعارالي1.95% لعاود الارتفاع في سنة 2020 بنسبة 2.43 %.

ثانيا: الرقم القياسي الضمني (مكمش الناتج المحلي الإجمالي)

يهتم هذا المؤشر بقياس التطور في الناتج المحلي الاجمالي، حيث يتم قسمة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية علي الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة، ويضرب الناتج في مائة، فاذا كانت المحصلة 100، فذلك يعني ان هناك استقرار في الاسعار، اما اذا فاقت حصيلته المائة، فهذا دليل علي وجود موجة تضخمية في الأسعار، وفيما يلي جدول تطور هذا المؤشر حسب تقارير البنك الدولي:

[1] فضيل رايس،" مرجع سبق ذكره ، ص206- 205 .

2 بن يوسف نوة،" مرجع سبق ذكره، ص39 ..

الجدول رقم(08): تطور الرقم القياسي الضمني للفترة 2014-2020

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
ن-م-ا-ب-ا-ج	17228.59	16712.68	17525.10	18594.11	22548.13
ن-م-ا-ب-ا-ث	5568.13	5777.68	5968.35	6063.84	7882.99
ر-ق-ض	309.41	289.26	296.63	306.63	286.03
نسبة التغير%	0.28-	6.051-	2.5	3.37	6.71-

المصدر: من إعداد الطالبين، بالاعتماد على تقرير البنك الدولي حول الجزائر، متوفر على

الموقع: http://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart

بتاريخ2019/04/24

حيث أن:

-**ن.م.ا اث:** الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة

-**ن.م.ا.اج:** الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية

-ر.**ق.ض**: الرقم القياسي الضمني.

الشكل رقم(06-02): تطور الرقم القياسي الضمني للفترة 2014-2020

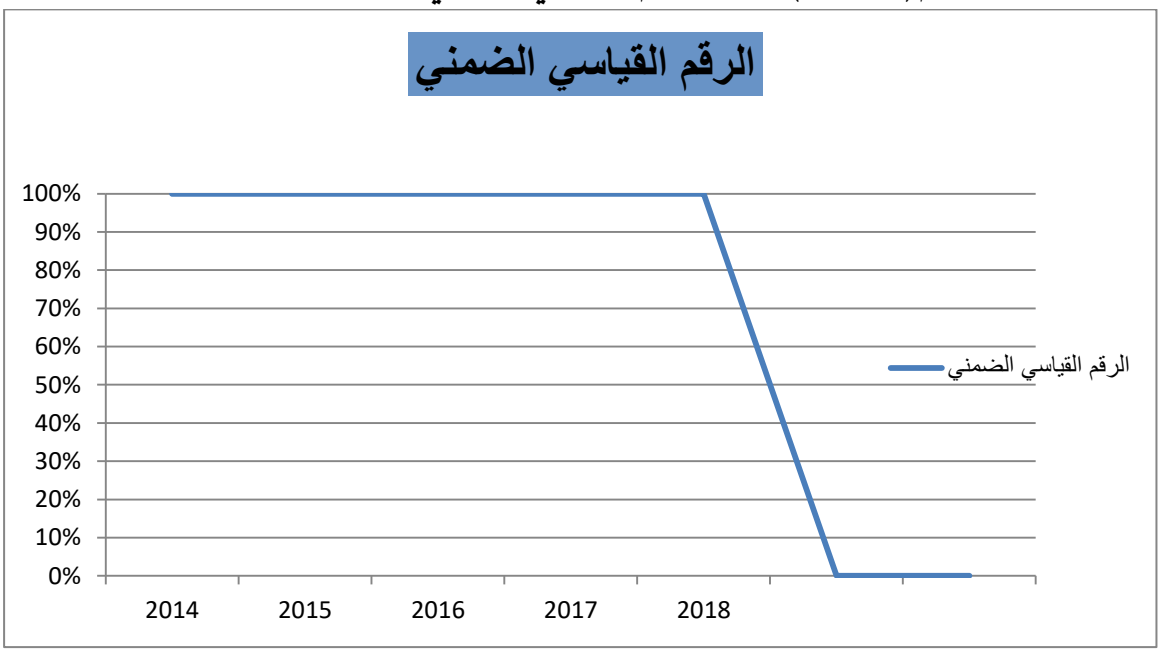

من معطيات الجدول والشكل أعلاه، وباعتبار أن الرقم القياسي الضمني يعكس نسبة الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية اليه بالأسعار الثابتة، نجد أنه شهد وتيرة تصاعدية حتى 2020ولكن بوتيرة متغيرة بين التسارع والبطء، ويرجع هذا الارتفاع في الاسعار المبين في ان قيمة مكمش الناتج فاقت نسبة 100، حتى ولو تباينت بين مختلف فترات الدراسة، لأن الدولة شرعت في برامج الانكماش الاقتصادي ما جعل كمية الانفاق العام تزايد من برنامج لآخر.

المبحث الثاني: محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2014 – 2020

سيتم التطرق في هذا الجزء الي أهم العوامل الاقتصادية التي تتدخل في تحديد التضخم، والتي تكون لها علاقة مباشرة وواضحة بنشوء التضخم في أي اقتصاد. فبالإضافة إلى الواردات التي تشكل وسيطا هاما لنقل التضخم الخارجي إلى الاقتصاد الوطني من خلال التضخم المستورد كما سنراه لاحقا في دراستنا، يمكن ذكر العوامل التالية:

المطلب الأول: المحددات الداخلية

هناك العديد من العوامل المحددة لظاهرة التضخم، يمكن حصرها فيما يلي:

أولا- عرض النقد

تعددت أراء المدارس الاقتصادية في توضيح العلاقة بين عرض النقد والتضخم حيث يرجح الاقتصاديون الكلاسيك أن التضخم هو أساسا ظاهرة نقدية خالصة، تتمثل في ارتفاع معدل الطلب كنتيجة لزيادة كمية النقود، مما يترتب عليه ارتفاع مستويات الأسعار نظرا لثبات حجم الإنتاج وسرعة دوران النقود، في حين يرى كينز أن وجود فائض في الطلب يفوق المقدرة الحالية للطاقات الإنتاجية مما يولد الفجوة التضخمية، أما مدرسة شيكاغو وعلى راسها فريدمان فترى أن التضخم ظاهرة نقدية بحتة سببها هو نمو النقود بكمية أكبر من نمو الإنتاج، ويتفق اقتصاديو الفكر النقدي أن الحد من معدلات التضخم لن يتم إلا من خلال رسم سياسة نقدية ومالية تهدف إلى تحقيق التوازن بين عرض النقود وحجم الناتج.

وفي نظرية النمو النقدي عند Tobin يمكن إظهار العمليات التضخمية وعلاقتها بكمية النقود كالتالي:

$$(dm/dt)/M = (dp/dt)/p + (dy/dt)/y$$

وبالتالي فإن $f(M)=f(p)+f(y)$:

أي أن معدل النمو النقدي(زيادة كمية النقود $(dm/dt)/M$ تعني النموفي الأسعار $(dp/dt)/p$ زائدا النمو في الدخل أو الناتج الحقيقي) $dy/dt)/y$، وبالتالي يصبح $f(p)=f(M)-f(y)$:

وبالتالي تتصاعد معدلات التضخم كلما زاد الفرق بين (M ,Y) ، وهذا يظهر الأهمية البالغة للنقود في التأثير على معدلات التضخم. إن الهزة النقدية المتأتية من سياسات البنك المركزي أو الفعاليات الحكومية التي تولد نمو الأرصدة النقدية تؤمن دلالات واضحة في فهم التضخم من خلال النمو النقدي.

إن علاقات التوازن النقدي تظهر علاقات الدخل وسعر الفائدة في الطلب على النقود بما يظهر العلاقات الدالية بين الأسعار وكمية النقود والدخل وسعر الفائدة، وبالتالي فإن أي نمو في عرض النقد سيولد ارتفاعا مستمرا في المعدل العام للأسعار. وهذا الدور المؤثر للنمو النقدي في التضخم ليس بسبب تأثير النقود المباشر في العمليات التضخمية بشكل أكبر مقارنة بتأثيرات العوامل الأخرى، وانما لأن الانحرافات التطبيقية في نمو عرض النقود تنسب إليها معظم الانحرافات في الطلب الكلي[1]

ثانيا-عجز الموازنة

تضم ميزانية الدولة جانبين، جانب الإيرادات وجانب النفقات، حيث أن جانب النفقات يضم كل من نفقات التسير ونفقات التجهيز، والتي يتم تمويلها عن طريق الإيرادات النهائية، وفي حالة تعذر ذلك تلجأ الدولة إما للقروض الخارجية أو الإصدار النقدي وهذا ما يؤدي إلى حالة التضخم، والجدول رقم04 يبين لنا العجز الموازني خلال الفترة 2014-2020.

الجدول رقم (09):العجز الموازني في الجزائر 2014 -2020

الوحدة مليار دينار

السنوات	الايرادات	النفقات	عجز الموازنة
2014	4218.18	7656.16	3437.98-
2015	4552.5	7656.3	4173.51-
2016	4747.65	7984.10	3236.45-
2017	5635.51	683.21	1047.7
2018	6714.25	8627.77	1913.52-

[1] بدر الدين حسين جبر الله،" **التغيرات الهيكلية في الصادرات السودانية والنمو الاقتصادي**" 2010-1985-، مجلة المصرفي، العدد62، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي،2011 ، ص.21

2019	6507.90	8557.15	2049.25-

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على:

- قوانين المالية لفترة 2000 -2019

-وزارة المالية، مديرية التوقعات والسياسات، تقارير وزارة المالية متاح على الموقع الالكتروني http://www.mf.gov.dz.2020/05/02 تاريخ الاطلاع 2020/05/02

الشكل رقم (07-02): العجز الموازني في الجزائر 2014 -2020

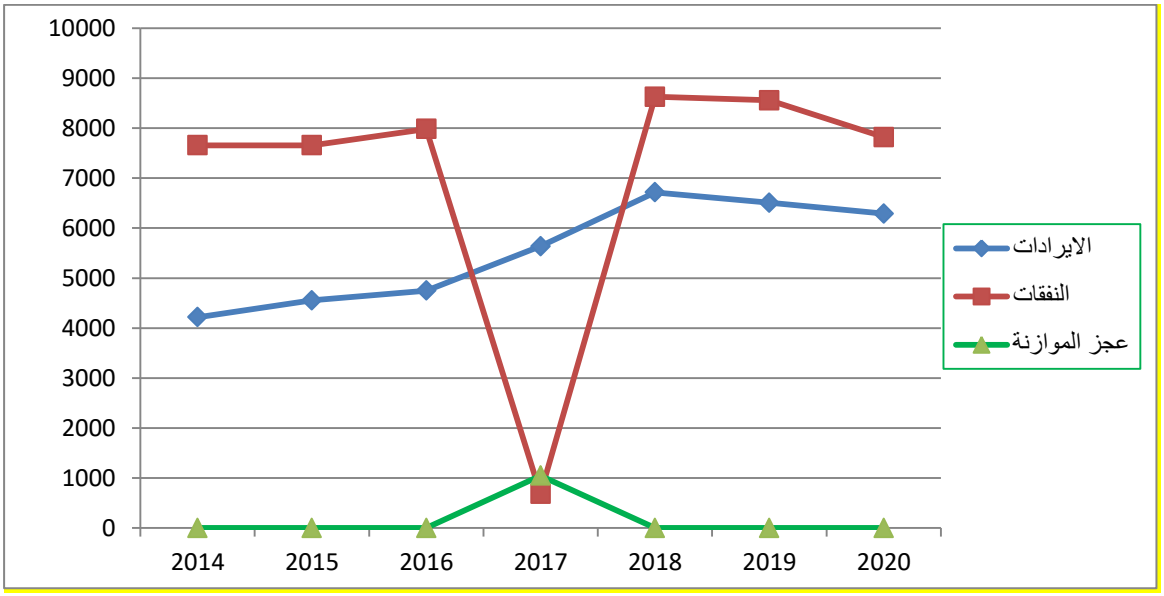

يتبين لنا من الجدول أن العجز الموازني غلب على جميع السنوات على الرغم من الاجراءات التي قامت بها الجزائر من أجل التقليل من النفقات، بينما نرى أن السنوات التي يتبين من خلال اعتماد.

اما فترة 2013-2016 فقد عرفت عجزا متواصلا لموازنة العامة حيث بلغت نسبة العجز سنة 2013قيمة 2128.8 مليار دينار. ويرجع ذلك الي الأزمة العالمية التي حدثت في أمريكا سنة 2008وانتقلت الي باقي دول العالم. وكذلك بسب انخفاض حصيلة الايرادات العامة الناتج عن انخفاض أسعار البترول بداية من 2014.حيث سجل عجز الموازنة سنة 2014قيمة3437.98 مليار دينار والذي تضاعف ب 2.21مرة مقارنة بسنة 2009.

أما الفترة 2015-2017 تميزت هذه الفترة بتراجع عجز الموازنة العامة. حيث تراجع من7695.982 مليار دينار سنة 2014الي 3103.70. مليار دينار سنة 2015نتيجة

الانخفاض الحكومي حيث انتقل من 21214مليار دينار أي ما يعادل 286مليار دينار في الفترة 2010-2014الي 21000 مليار دينار. أي 262 مليار دينار دولار وذلك نتيجة تجميد عدة مشاريع كبري وتخلي الدولة عن سياسة التوظيف. وهذا كله راجع الي انخفاض مداخيل الضريبية البترولية المرتبط بانخفاض اسعار البترول هذا العجز يلجئ السلطات الي الاصدار النقدي او السحب من الصندوق ضبط الايرادات الذي لا يقابله انتاج حقيقي ما يؤدي الي انخفاض معدلات التضخم

ثالثا- سعر الفائدة

ثمة اتجاه يرى وجود أثر موجب لسعر الفائدة على حجم الادخار، وسالب على حجم الائتمان، بحيث إذا ارتفع سعر الفائدة زاد حجم الادخار وانخفض حجم الائتمان، وبالتالي يتقلص حجم المعروض النقدي في الاقتصاد وينخفض معدل التضخم بارتفاع سعر الفائدة والعكس بالعكس حيث يؤدي انخفاض سعر الفائدة لتشجيع الاقتراض مما يؤدي لتوسع في الكتلة النقدية المتداولة، وإذا لم يقابل هذا التوسع النقدي توسعا في الإنتاج يرتفع معدل التضخم. وبناء عليه تسعى السلطات النقدية إلى التأثير على كمية النقود باستخدام سعر الفائدة، حيث تلجأ إلى رفع هذا السعر عندما ترغب في الحد من التضخم. كما أن فشلها في توجيه الائتمان يؤدي إلى معدل تضخم مرتفع، وهو ما ينطوي على وجود أثر سالب لسعر الفائدة على التضخم

وعلى العكس يرى الاتجاه المعاكس أنه من غير المتصور أن تقوم البنوك بقبول الودائع دون أن تقوم باستثمارها، من خلال الإقراض الذي يعد المصدر الرئيسي لأرباح البنوك، باعتباره نشاطها الاستثماري الأساسي، وكلما زاد حجم الودائع زاد بالضرورة حجم الائتمان، والأكثر منطقية أنه كلما زاد سعر الفائدة زاد غالبا حجم الودائع، وبالتالي غالباً ما سيزداد حجم الائتمان، ومنه عرض النقود وبالتالي زيادة معدل التضخم. كما أن ارتفاع سعر الفائدة يعني ارتفاع تكلفة رأس المال وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى انتقال منحنى

العرض الكلي لليسار وارتفاع معدل التضخم[1].وعليه وفق هذا الاتجاه هناك علاقة طردية بين سعر الفائدة والتضخم.

المطلب الثاني: المحددات الخارجية

حاول عدد كبير من الاقتصاديين العمل على اختبار العلاقة القائمة بين أنظمة سعر الصرف "Edwards"1993 الأجنبي ومعدلات التضخم وعلى رأس هذه الدراسات تلك التي قام بها الاقتصادي الذي حاول استخدام سعر الصرف الأجنبي لمعرفة هل له تأثير على الأداء التضخمي للاقتصاد في ظل درجة معينة من الانضباط المالي؟، واستعمل في ذلك عينة متكونة من 52 دولة نامية بمعطيات 1989، كما استعمل ترتيبات نظم الصرف لصندوق النقد الدولي، " - في تحسين مصداقية السلطات النقدية والحد من التضخم إلى مستويات مستدامة (أما فيما يخص العلاقة التي تربط سعر الصرف بالتضخم فيعتبر هذا الأخير أحد العوامل المؤثرة.

أولا – سعر الصرف

يمكن لمعدل الصرف أن يؤثر بطريقة غير مباشرة على التضخم، فانخفاض قيمة العملة الوطنية يمكن أن يؤدي لرفع معدل التضخم لأن السلع المستوردة تصبح أكثر غلاء، مما قد يؤدي لزيادة الطلب على السلع المحلية وبالتالي حدوث تضخم الطلب في حالة عدم مرونة العرض الكلي المحلي.واذا كانت السلع المستوردة مستخدمة في إنتاج السلع المحلية فإن انخفاض سعر الصرف يؤدي لارتفاع تكاليف الإنتاج مما يرفع تضخم التكاليف2 .

ثانيا– سعر النفط

يكون تأثير سعر النفط إيجابيا على التضخم، ففي الدول التي يمثل فيها أهم المدخلات في العملية الإنتاجية للسلع والخدمات، ينعكس التغير في سعر النفط على تكلفة الإنتاج ومن ثم الأسعار وبالتالي فإن ارتفاع أسعاره تؤدي لزيادة التكاليف الإنتاجية وارتفاع الأسعار. أما في الدول التي يمثل فيها أهم الصادرات فإن ارتفاع أسعاره تؤدي لزيادة الموارد النقدية في الاقتصاد ومنه زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع الأسعار في ظل عدم مرونة العرض

[1] أحمد محمد عادل عبد العزيز،" **أثر سعر الفائدة على التضخم في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر (دراسة قياسية**") ، مركز النظم العالمية لخدمات البحث العلمي، على الموقعhttp://www.alnodom.com .

الكلي. وإذا كانت الدولة تتخصص في تصدير النفط، فإن انخفاض أسعاره قد تؤدي إلى عجز موازني والذي يمثل أهم محددات التضخم. هاتان الفرضيتان تؤديان نظرية دفع التكلفة وجذب الطلب.

ثالثا- التضخم المستورد

يحدث التضخم المستورد نتيجة للعلاقات الاقتصادية المتبادلة بين دول العالم، خاصة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة،(خليفي، 2010 ، صفحة) 130 فهو ينتج عن تأثير ارتفاع أسعار السلع التي يتم استيرادها، والتي تؤدي إلى رفع أسعار السلع المحلية لاحقا،(زميت، 2018 ، صفحة) 281 بالإضافة إلى هيكل وطبيعة الواردات والتي تعكس درجة التبعية إلى الخارج، فإذا غلب على هذه الواردات أنواع السلع الاستهلاكية غير الضرورية فإن ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية يجعل من السهل الضغط أو التقليل من حجمها بسبب مرونتها المنخفضة، أما إذا طغت السلع التجهيزية والوسيطية الموجهة للعملية الإنتاجية على الواردات فإن الأثر الذي يحدثه ارتفاع أسعارها على الأسعار في السوق المحلية يتمثل في ارتفاع التكاليف الإنتاجية بشكل غير مباشر ويأخذ وقتا يسمح للسلطات باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة النتائج المترتبة عن هذا الإرتفاع.

الجدول التالي يوضح تطور الواردات في الجزائر:

الجدول رقم(10) : تطور واردات الجزائر خلال الفترة2014-2020

الوحدة: مليون دولار2

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الواردات	58.580	51.702	47.089	46.059	46.331	41.935	34.4

Source :http://www.dgpp mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/commerce_exterieur/commext 2019.pdf

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن فترة من(2015-2019) - باستثناء سنة - 2018التي عرفت ارتفاع طفيف انخفاض في قيمة الواردات منتقلة من 58.5850 مليون

دولار في سنة 2014 إلى 51.702 مليون دولار في سنة 2015 ف 41.935 مليون دولار في سنة 2019 ، وذلك على خلفية تراجع احتياطيات الصرف الأجنبي نتيجة انهيار أسعار النفط في منتصف سنة 2014، وهو ما فرض على بنك الجزائر اتخاذ جملة من التدابير لاحتواء تزايد الواردات والمتمثلة في :(بنك الجزائر، أفريل 2017 ، الصفحات 20 - 21)

- تشديد المتطلبات المتعلقة بالتحديد، من طرف البنوك للوضعية المالية للمستورد عند توطين عملية الإستيراد ؛
- تخفيض المعيار الاحترازي الخاص بمستوى التزامات المصارف المتعلقة بالتجارة الخارجية، نسبة إلى أصولها الخاصة، والذي انتقل من 2 إلى 1 ، أي من مرتين الأصول الخاصة إلى مرة واحدة لهذه الأصول؛
- إلزامية التوطين المسبق الإلكتروني، لغرض الرقابة المسبقة لتطابق العملية للقوانين والأنظمة المعمول بها ؛
- تكثيف الرقابة على عمليات التجارة الخارجية مباشرة على مستوى الوكالات المصرفية.

أما فيما يخص هيكل هذه الواردات فيمكن توضيحها من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم(08-02) : تطور واردات الجزائر خلال الفترة2014-2020

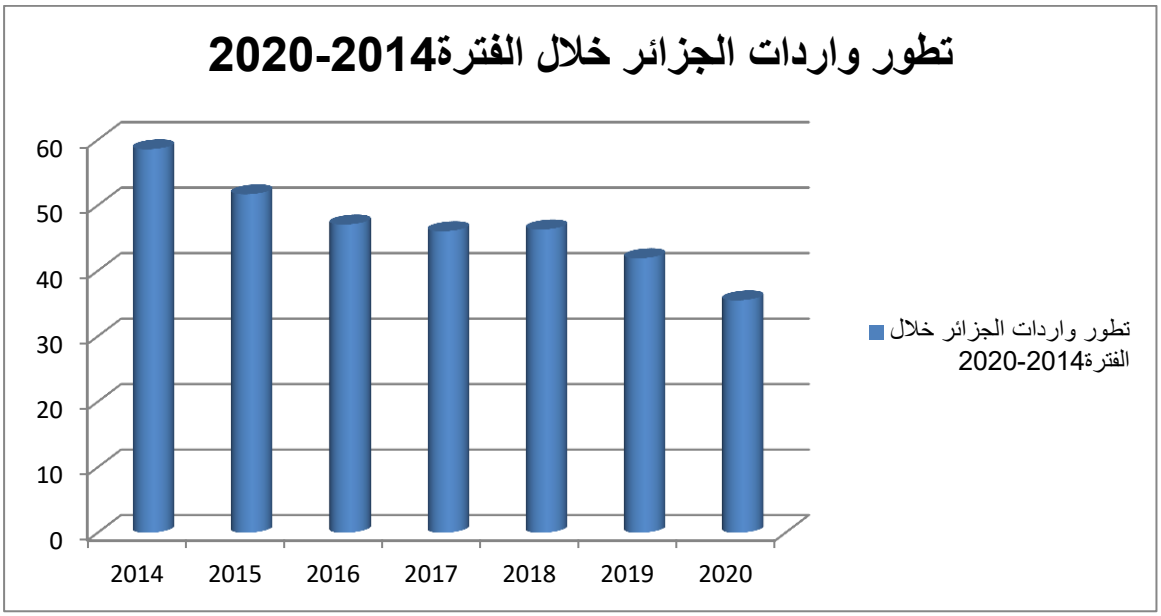

المبحث الثالث: سياسات وطرق معالجة التضخم في الجزائر

تعتبر السياسات المتبعة لمعالجة التضخم من بين مشاكل السياسة الكلية في العصر الحديث وأحد أهم قواعد السياسة المختارة والتي توضح كيفية تجاوب أدوات السياسة للظروف الاقتصادية السائدة لوصول بأقل التكاليف لخفض التضخم كمتغير مستهدف وبعدما تعرفنا علي أهم الأسباب والمحددات المولدة لتضخم. تطرقنا في هذا المبحث الي السياسات المتعبة والمنتهجة لمحاربة هذه الظاهرة وتحقيق الاستقرار في مستوي الأسعار.

المطلب الاول: أدوات السياسة النقدية

يعتبر التضخم الهدف الأول للسياسة النقدية، وكما هو معروف من الناحية النظرية أن للسياسة النقدية الأثر الكبير في التأثير على معدل التضخم، وهذا ما سنحاول دراسته تطبيقيا على الجزائر خلال الفت (2014-2020) حيث سيتم التطرق إلى واقع التضخم في الجزائر ودور السياسة النقدية في معالجته.

1 - معدل الاحتياطي الاجباري :

يستعمل الاحتياطي الاجباري في مراقبة سيولة البنوك، كما استعمل بنك الجزائر هذه الأداة للحد من قدرة البنوك التجارية على اشتقاق نقود الودائع ومنه التقليل من منح القروض.والجدول التالي يستعرض تطورات نسب معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة -2014-2020.

الجدول(11): تطور معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة (2014-2020)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل الاحتياطي الاجباري%	12	12	8	4	10	10	3

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على:بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 56، ديسمبر 2021، ص 17.

الشكل(09-02):تطور معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة 2014_2020

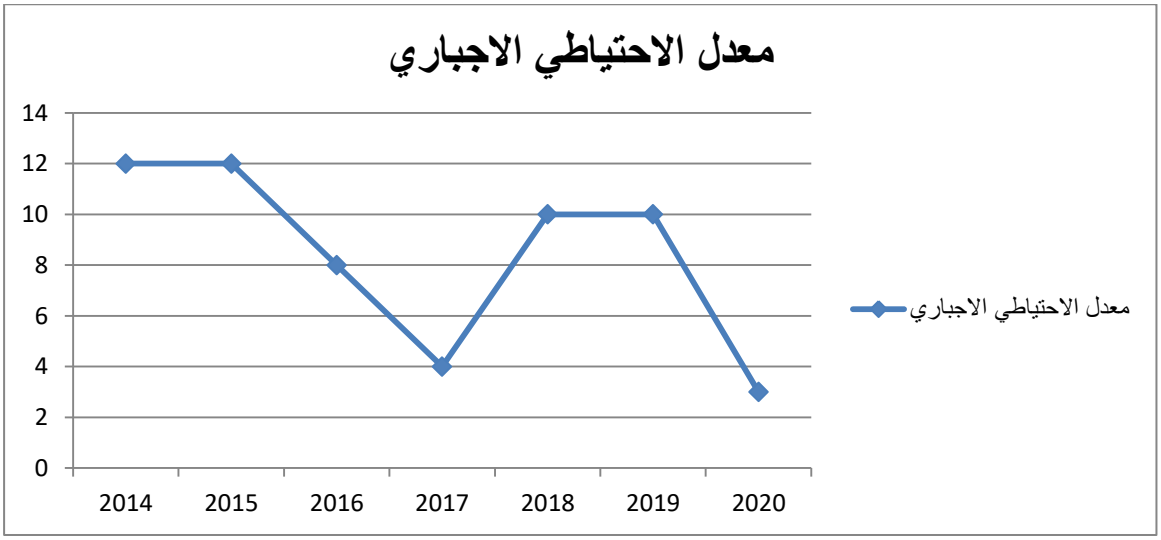

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05-02)

من خلال الجدول رقم (05-02) والشكل (05-02)، نلاحظ أنه بداية من سنة2013 إلى غاية سنة 2015 شهدت معدلات الاحتياطي الاجباري ارتفاعا ملحوظا حيث سجلت نسبة 12% سنة2013وبقيت ثابتة إلى غاية سنة 2015 ، الأمر الذي نتج عنه تقليص السيولة إلى 1800 دج تقريبا وهو ما يفسر انخفاض معدلات التضخم سنت2013 ، 2014أين بلغت3,96% و2,92%على التوالي بعدما سجلت نسبة تضخم8,89% سنة 2012، وتواصل تطبيق هذه الأداة خلال سنة 2016 ولكن بمعدل منخفض قدر بـ 8% في سنة 2017 انخفضت نسبة الاحتياطي الاجباري إلى 4% وذلك نتيجة الانخفاض الحاد في السيولة وتزامنا مع بداية التمويل غير التقليدي، لينخفض معدل التضخم من 5,59%سنة 2017 إلى4,62%سنة 2018اما سنة 2018و2019. ولـ المعدل إلى 10% لينخفض سنة 2020 الى 3%.

2 – سياسة سعر الخصم :

تعتبر عملية سياسة أو عملية سعر الخصم شكل من أشكال إعادة التمويل التي يقوم بها البنك المركزي وذلك لتزويد البنوك التجارية بالسيولة، حيث أن الزيادة في معدل إعادة الخصم سوف تؤدي إلى تقليص حجم النقود في المجتمع والعكس صحيح في حالة خفض معدل إعادة الخصم.والجدول التالي يوضح تطور معدل سعر الخصم في الجزائر خلال الفترة(2014-2020).

الجدول(12): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2014-2020)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل سعر الخصم%	4	4	3.5	3.75	3.75	3.75	3.75

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على:

بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 53، مارس 2021، ص 17.

الشكل(10-02): تطور معدل اعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2014-2020)

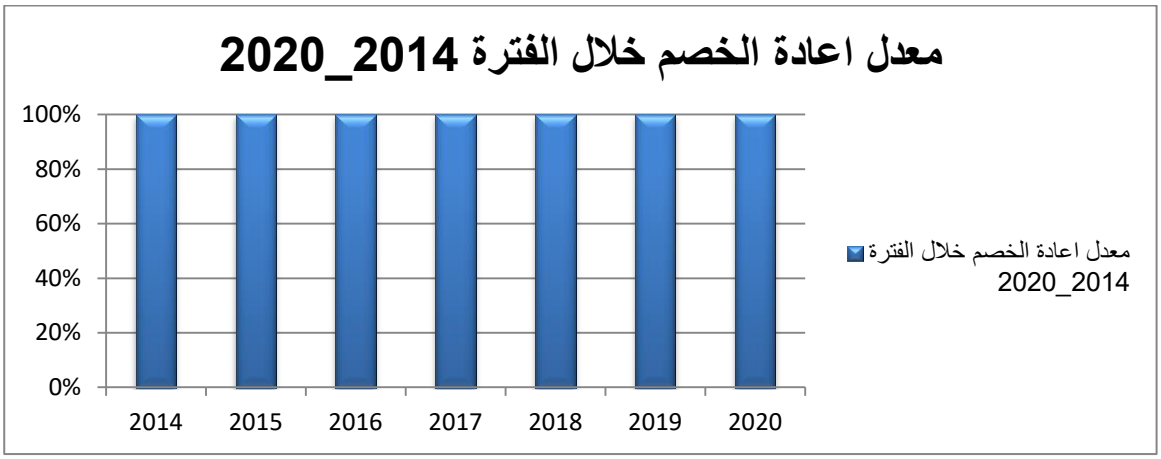

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(05-02)

من خلال الجدول رقم(07) والشكل رقم(10-02) نلاحظ ثبات نسب معدل إعادة الخصم في الفترة (2012-2015)، حيث استقر على نسبة 4%وذلك راجع إلى عدم لجوء البنوك التجارية للبنك المركزي لإعادة التمويل لتوفر السيولة الكبيرة التي ميزت هذه المرحلة وبالتالي يمكننا الحكم على عدم فعالية هذه الأداة في التأثير على عرض النقود

ليسجل بعدها هذا المعدل انخفاضا طفيفا في سنة 2016حيث كانت نسبة معدل اعادة الخصم 3,5%وذلك بغية زيادة الكتلة النقدية التي عرفت نمو ضئيل والذي قدر 0,8%، ليسجل سنتي 2017 ،2018 نسبة 3,5% أما سنة 2019و2020 قد سجل نسبة 3.75%

3- عمليات السوق المفتوحة:

هي قيام البنك المركزي بعملية بيع وشراء الأوراق المالية، وتعتبر من الأدوات المستعملة في التحكم في عرض النقود.تتطلب هذه السياسة أي السوق المفتوحة وجود سوق نقدية أولية لإصدار السندات والتي تتشكل غالبيتها من سندات غير مضمونة على المؤسسات العامة، إلى جانب أن القانون 10/90 حدد القيمة الإجمالية للسندات العمومية التي لا يمكن لبنك الجزائر أن يجريها على العمليات بسقف 20 % من الايرادات العادية للدولة.

4- تسهيلات الودائع:

استحدث بنك الجزائر هذه الأداة في 14 جوان 2005 وأعطى للبنوك التجارية حرية توظيف فوائضهم المالية في هذه الأداة، والتي هي عبارة وديعة توضع لدى بنك الجزائر لمدة 24 ساعة بمعدل فائدة معلن عليه مسبقا، هذه الأداة تساعد على امتصاص حجم معتبر من فوائض السيولة الهيكلية المتواجدة لدى البنوك.

الجدول(13): تطور معدلات التسهيلات الخاصة بالودائع في الجزائر 2014-2020

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المعدل	0.30	0.30	1.25	0.30	0.30	0.30	0.30

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على النشرة الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر

والشكل(11-02): تطور معدلات التسهيلات الخاصة بالودائع في الجزائر 2014-2020

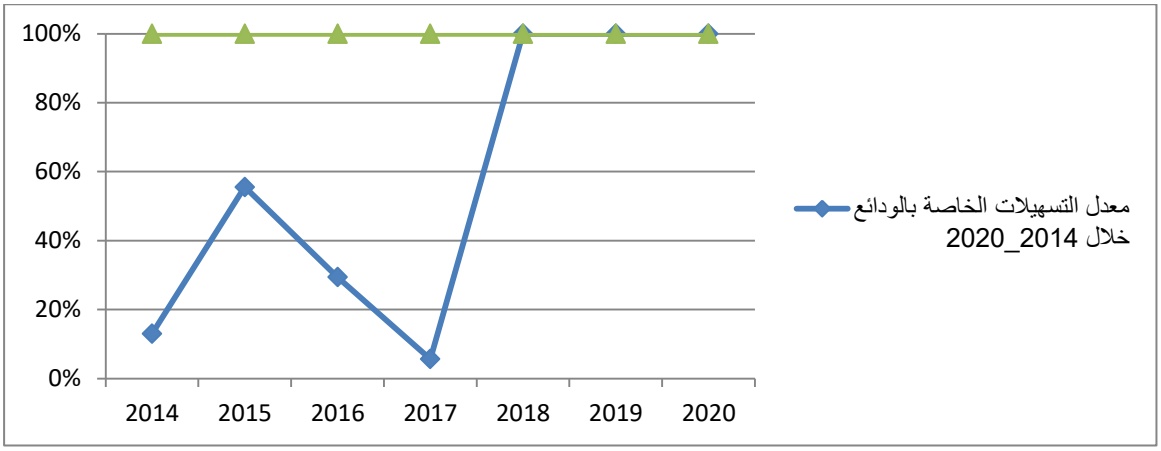

نلاحظ من الجدول رقم **(13)** نلاحظ أن ثبات تسهيلات الودائع 0.30% من سنة 2017 إلى سنة 2020. لترتفع مجددا سنتي 2015 و2016 بـ 1.25% وهذا في محاولة من البنك المركزي في امتصاص السيولة الفائضة علي مستوى البنوك والمحافظة على الاستقرار النقدي وقد عرفت المبالغ المسترجعة منذ بدء استخدام أداة التسهيلة تزايدا مستمرا حتى غاية سنة 2012 لتنخفض مجددا إلى 468.9 مليار سنة 2014.

5-استرجاع السيولة:

فيما يخص أداة استرجاع السيولة فيبدوا أنها الأداة الأكثر نشاطا لهذه الفترة من خلال الأرقام المسجلة، حيث شهدت معدلاتها عدة تغيرات بين الارتفاع والانخفاض.

الجدول(14): تطور معدلات استرجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة (2014-2020)

السنوات	استرجاع السيولة%		
	لمدة 7 ايام	لمدة 3 أشهر	لمدة 6أشهر
2014	0.75	1.25	1.5
2015	0.75	1.25	1.5
2016	0.75	1.25	1.5
2017	0,75	1.25	1.5
2018	3.50	1.25	1.5

2019	3.50	1.25	1.5
2020	3.25	1.25	1.5

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على:

بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 56، ديسمبر 2021، ص 17.

بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 50، جوان 2020، ص 17.

بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 46، جوان 2019، ص 17.

الشكل(12-02): تطور معدلات استرجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة (2014-2020)

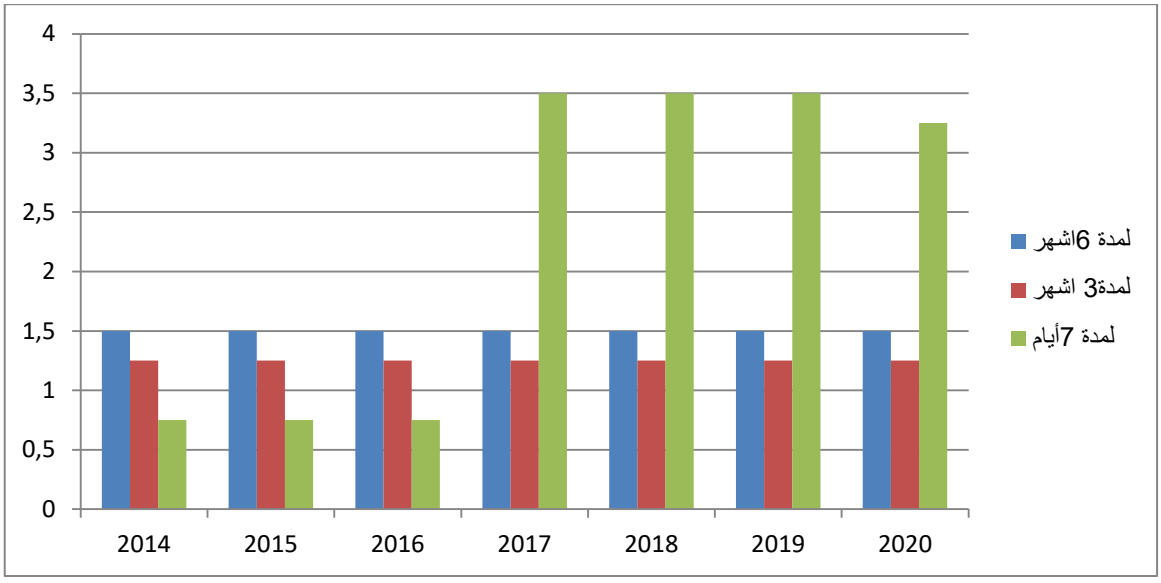

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(02-07)

من خلال الجدول رقم(09) والشكل(12) نلاحظ تواصل انخفاض معدل السيولة من 0.75 % لمدة 7 أيام، سنة 2009 ليستقر هذا المعدل إلى غاية سنة 2016 ليرتفع إلى 3,5 سن.2018 أما بالنسبة لاسترجاع السيولة لـ 3 اشهر ارتفعت سنة 2008 إلى ان استقرت عند معدل 1,25%سنة 2009 إلى غاية .2016 أما فيما يخص استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر والتي دخلت حيز التطبيق سنة 2013 بمعدل1,5% واستقر بنفس المعدل غلى غاية سنة .2016 اما سنة 2019و2020 فكانت ثابتة 1.25%.

من خلال ما سبق يتضح أن بنك الجزائر اعتمد على الأدوات السالفة الذكر في إدارة السياسة النقدية، وقد ساهم في امتصاص مبالغ معتبرة من فائض السيولة في السوق النقدية باتباعه سياسة نقدية انكماشية، من خلال الرفع في معدلات الاحتياطي الاجباري وكذا استعمال أداة استرجاع السيولة التي لعبت دورا هاما في امتصاص فوائض السيولة.

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية

ترتكز السياسة المالية في تحليلها للتضخم على فرضية ارتفاع الأسعار الناجم عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، لهذا تهدف لتخفيض هذا الطلب. ويمكن توضيح واقع السياسة المالية في الجزائر كما يلي:

أولا: سياسة الانفاق العام

شهدت النفقات العامة ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة 2014-2020 حيث انعكس الوضع بسب ازمة انخفاض اسعار البترول. وقد ساهمت برامج الانفاق العام السابقة أي البرامج في اعادة الانتعاش الاقتصادي وتحسين معدلات النمو لكن يبقي اثر الانفاق العام علي النمو الاقتصادي في الجزائر ضعيف وسنقوم بتحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2020.

يوضح الشكل(**13_02**). تطور كل من نفقات التسيير والتجهيز خلال فترة الدراسة 2014-2020.

الجدول رقم(15):تطور النفقات العامة خلال الفترة 2014-2020

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نفقات التسير	61.4335	28.4972	3.4807	84.4591	4043.31	4584.46
نفقات التجهيز	71.2941	78.3885	80.3176	37.2291	68.3602	47.4954

تميزت النفقات العامة خلال الفترة 2014-2020 بارتفاعات متواصلة وكان هذا متزامنا مع برامج الانعاش الاقتصادي.

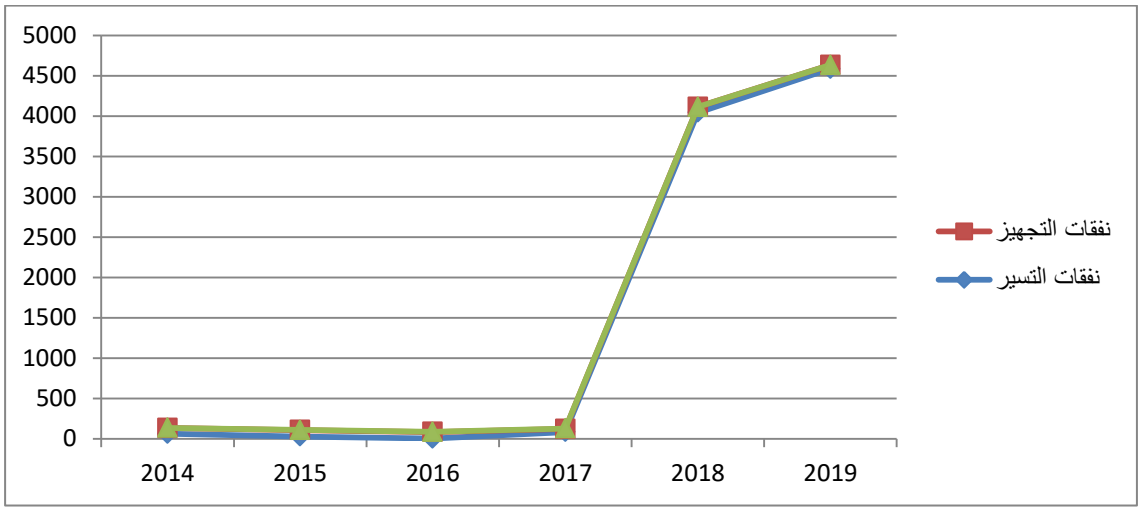

ثانيا: السياسة الضريبية في الجزائر

أدخلت الجزائر عدة إصلاحات ضريبية بغية زيادة وتنويع حصيلتها من الإيرادات العامة لتتماشى مع الزيادة المستمرة للنفقات العامة، ومن أجل الحد من ظاهرة التضخم.

1 تعديل سعر الصرف :

أولت الجزائر عناية فائقة لأداة الصرف، واعتبرت عملية تخفيض العملة كإجراء تضخمي يسمح بكبح فائض الطلب. وقد كان لعملية التخفيض الأثر الإيجابي على إيرادات المحروقات من حيث قيمتها بالدينار الجزائري والتي تزداد مع تخفيض سعر الصرف.

ثالثا: صندوق ضبط الايرادات

في ظل التقلبات التي تشهدها أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، فضلا على الاتجاه العام لدى الحكومة الوطنية في الاعتماد المباشر على عائدات المحروقات ذات الصفة المتقلبة التي تعتبر المصدر الأساسي لإيرادات من العملة الصعبة، قامت الجزائر بإنشاء صندوق ضبط الايرادات قصد تعزيز فعالية السياسة المالية. يعتبر الصندوق أداة رئيسية للسياسة المالية في الجزائر منذ إنشائه سنة 2000 ، حيث يفتح في حسابات الخزينة حساب خاص بعنوان صندوق ضبط الموارد وتتمثل الوظيفة الأساسية له في امتصاص الفائض في الإيرادات النفطية التي تفوق السعر المرجعي للبرميل بعملة الدولار الأمريكي

المقرر في قانون المالية لسنة ما وذلك بتحويله لبنوده، أما في حال انخفاض الايرادات النفطية فيضمن تسوية العجز الذي قد يحدث في الميزانية والذي من المحتمل أن ينتج عنه آثار تضر الاقتصاد الوطني، فنفقاته تشمل كل من ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العمومي[1] .ولمعرفة الدور الذي يلعبه صندوق ضبط الايرادات، يمكن توضيح تطور رصيده بالإضافة إلى تمويل صندوق ضبط الايرادات لعجز الموازنة العامة كما يلي:

الجدول (16): تطور رصيد صندوق ضبط الايرادات وتمويله لعجز الموازنة (2014-2020)

الوحدة: (مليار دينار)

السنوات	رصيد الصندوق	تمويل عجز الموازنة
2014	4408.1	2965.5
2015	2072.2	2886.5
2016	784,458	1387,938
2017	00	784,458
2018	305,500	131,900
2019	0.0	486
2020	276.4	0.0

لكن مع انخفاض اسعار النفط بدأ رصيد الصندوق في الانخفاض. حيث انخفض بـ 1.24%سنة 2013.و5% سنة 2014. اما في نهاية جوان 2015انخفضت موارد صندوق ضبط الايرادات لتصل إلى 3441.3 مليار دينار حيث شهدت تآكلا حادا قدره 1714.6 مليار دينار بين نهاية جوان2014 ونهاية جوان 2015 أي انخفاض ب 33.3% في 12 شهرا[2] .وتشير توقعات قانون المالية لسنة2016 إلى أن رصيد الصندوق

[1] داود سعد الله،" **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر**" 2010 - **2000** - ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، 2012 - 2011 ، ص.148 - 147

[2] بنك الجزائر،" **التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة** 2014- **وآخر التوجهات لسنة**" **2015** ، مرجع سبق ذكره، ص20

سيبلغ حوالي 17 مليار دولار في نهاية السنة الحالية(2016) حيث خلال أقل من سنة استهلكت40.4% من موارد الصندوق. وقد ينخفض إلى أقل من ذلك إذا استمرت أسعار البترول في الانهيار بشكل متسارع مما يعني إمكانية الزوال النهائي. وعليه لا يمكن أن يكون مصدرا مستداما لمواجهة العجز في الميزانية.

الشكل رقم (14-02): تطور رصيد صندوق ضبط الايرادات وتمويله لعجز الموازنة (2014-2020)

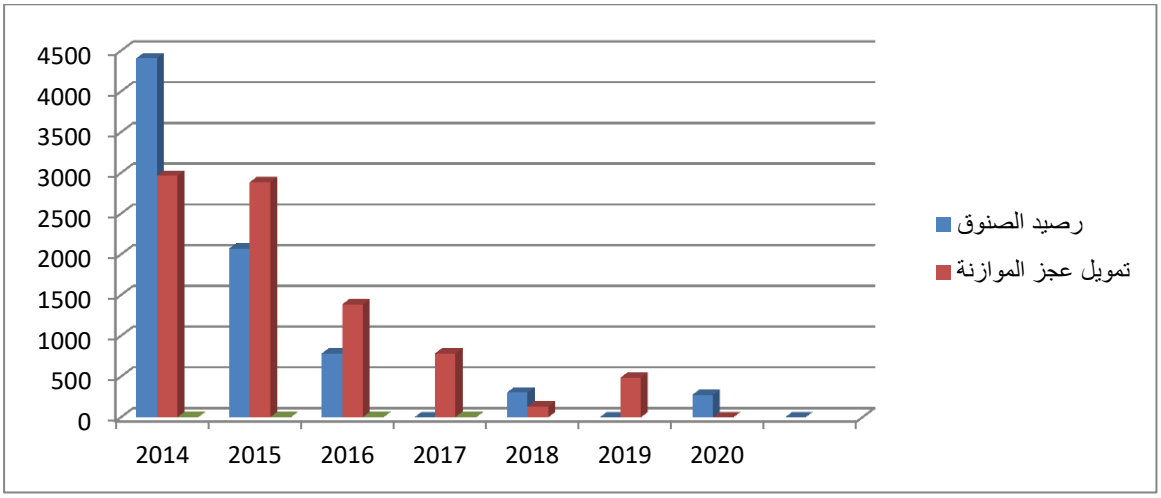

خلاصة الفصل:

العارف بخبايا الاقتصاد الوطني، يعي جيدا أن المرحلة المدروسة تعد مرحلة المتناقضات، حيث عرفت المرحلة الأولى ضعف كبير في مصادر التمويل للاقتصاد الوطني بانخفاض أسعار المحروقات لمستويات قياسية مما أجبر الجزائر على الاعتماد على سياسات تقشفية، لتأتي المرحلة الثانية الممتدة ما بين 2014 و2020 والتي عرفت طفرة نوعية وقفزة في مختلف المجالات والأصعدة، وذلك كان نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات.

ومن خلال دراسة ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 2014 تم التوصل إلى:

- ان واقع التضخم في الجزائر، أمر صعب لارتباطه بالعديد من المتغيرات والعوامل ومن خلال التحليل السابق يظهر بوضوح أن التضخم في الجزائر ناتج بصفة واضحة عن الاختلال الهيكلي الموجود في الاقتصاد الوطني، فغياب الإنتاج والرفع الغير مدروس في الأجور والدعم الحكومي، أدوات محفزة للتضخم الذي يستورد للجزائر مع وارداتها، يضاف إلى ذلك تدهور قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأخرى، مما يخلق شبكة مت ا ربطة من العوامل تصنع التضخم.
- اتخذت الدولة الجزائرية عدة أدوات لتخفيض معدلات وجعلها في مستويات دنيا، وذلك من خلال السياسة النقدية الممارسة، إضافة إلى السياسة المالية الحذرة المتبعة من طرف الحكومة.

الـخـــاتمة العـــامـــة

الخاتمة العامة:

يعتبر التضخم من أبرز الظواهر الاقتصادية المستعصية التي عانت ومازالت تعاني منها كل دول العالم، فهي إلى غاية اليوم تحاول جاهدة التخفيف من حدة آثارها، وهو يشير إلى الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار لفترة طويلة، وقد أخذ حيزا كبيرا من بحوث ودراسات الاقتصاديين منذ القدم لذلك اختلفت وتباينت تحليلات النظريات الاقتصادية لارتفاع معدلات التضخم ومحدداته الرئيسية من فكر لأخر بسبب اختلاف البنية الاقتصادية لكل بلد ودرجة تطوره، بالإضافة إلى اختلاف فترات عمليات البحث.

الجزائر كغيرها من دول العالم شهدت معدلات تضخم متذبذبة منذ استقلالها، إلا أنها في السنوات الأخيرة سجلت معدلات قياسية خاصة السنتين الأخيرتين من فترة الدراسة بسبب الأزمة الصحية العالمية COVID-19 وما صاحبها من إغلاق كلي لكل الدول، فجاءت هذه الدراسة محاولة إماطة اللثام عن محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة من سنة 2014 إلى سنة 2020 من خلال التطرق بالأرقام والبيانات إلى أهم مؤشراته وتطور معدلاته من سنة لأخرى، وتحليلها بهدف حصر محددات وأسباب ارتفاع المستوى العام للأسعار، ثم التطرق إلى مختلف الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الجزائر للحد من ارتفاع معدلاته.

وفي ما يلي سنعرض أهم نتائج البحث والتوصيات المقترحة ونختمها بعرض أفاق الدراسة:

أولا: النتائج:

جاءت نتائج البحث كما يلي:

1- نتائج اختبار الفرضيات:

باختبار فرضيات الدراسة تبين لنا ما يلي:

أ- الفرضية الأولى:

تشير الفرضية الأولى إلى أن التضخم يعتبر ظاهرة مرضية تعاني منه الجزائر من خلال وجود عدة عوامل رغم التدابير والإجراءات التي تعتمد عليها السياستين النقدية والمالية في الجزائر، وهو ما تم تأكيده من خلال هذه الدراسة حيث نلاحظ أنه رغم محاولات الإصلاحات النقدية وممارسة الرقابة الاقتصادية والمالية إلا أن موجات التضخم لازالت في تصاعد مستمر، حيث سجلت معدلات التضخم معدلات قياسية خاصة في فترة الأزمة الصحية العالمية COVID-19، نتيجة لارتفاع معدلات التضخم المستورد للمواد الاستهلاكية بشكل خاص، إضافة إلى زيادة معدل الضرائب على أرباح الشركات مما أدى لارتفاع المستوى العام للأسعار.

ب- الفرضية الثانية:

تشير الفرضية الثانية إلى اعتبار التضخم المستورد وتخفيض قيمة الدينار خلال فترة الدراسة ليستا وحدهما العاملان المحددان للتضخم في الجزائر، وهو ما تؤكده الدراسة، بحيث إضافة إلى العاملين المذكورين، يضاف إليها عوامل أخرى تجتمع لتساهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار وهي الزيادة المستمرة في الأجور الاسمية، انخفاض أسعار النفط، والإفراط في الإصدار النقدي دون نمو في مستوى الإنتاج، مما يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية للعملة الوطنية، وتؤثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

2- النتائج المتوصل إليها:

- اعتبار عمل النظريات الاقتصادية المفسرة لظاهرة التضخم على أنه عمل متكامل، حيث ورغم تعدد أفكار هذه المدارس والنظريات، إلا أن ما يحسب لها أن كل نظرية قامت على أنقاض النظرية التي قبلها، بل أنها عملت على تحسين وتصحيح أفكار وأخطاء سابقتها، وسعت كلها للوصول الى تفسير شامل لظاهرة التضخم، بدءا بالنظرية الكمية للنقود، ثم النظرية الكينزية وصولا للنظريات الحديثة، كما أن أفكارها جميعا صبت في فكرة أن التضخم يعبر عن الارتفاع العام المستمر للمستوى العام للأسعار وانخفاض قيمة العملة بغض النظر عن أسبابه وأنواعه.

- لا يمكن حصر محددات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة في عامل واحد فقط أو عاملين، بل يتعدى ذلك لعدة عوامل مجتمعة لتساهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار وهي: زيادة الكتلة النقدية، ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج كالأجور، العجز الموازني، انخفاض قيمة الدينار مقابل العملات الأخرى، التضخم المستورد، انخفاض أسعار النفط وكذا ضعف المنافسة وتنظيم السوق، دون اهمال الجانب السياسي وعدم الاستقرار الذي عرفته البلاد سنة 2019 جراء الحراك الوطني الذي أدى الى ارتفاع الأسعار حيث بلغت في أكتوبر أكبر زيادة ب 122٪ مقارنة بسنة 2001.

- قياس التضخم هو عبارة عن تشخيص للوضع الاقتصادي السائد، وبقدر ما يكون التشخيص دقيقا بقدر ما يمكن أن يكون الحل صحيحا وسريعا، ويعتبر قياس معدل ارتفاع الأسعار أفضل طريقة لقياس معدلات التضخم، لأنه يعتبر المؤشر الملموس للوضعية التضخمية.

- توجد العديد من المؤشرات والمقاييس لحساب معدلات التغيرات في المستويات العامة للأسعار لعل أبرزها طريقتي الأرقام القياسية للأسعار والفجوات التضخمية.

- المخفض الضمني خلال الفترة من 2014 إلى 2020 سجل ارتفاعا تدريجيا، وهو ما يعكس في الحقيقة التغيرات الفعلية في المستوى العام للأسعار خلال هذه الفترة.
- سجل التضخم في الجزائر أدنى معدل له سنة 2019 ب 1.95٪ بسبب تبنى الدولة لسياسة التقشف وتقليص الواردات وهذا لانخفاض احتياطي الصرف إلى أدنى مستوياته، وأعلى معدل له سنة 2016 بـ 6.39٪ بسبب تداعيات الصدمة النفطية لسنة 2014.
- انعكس ارتفاع المستوى العام للأسعار في الجزائر في تدهور الاستهلاك الحقيقي للعائلات وتدهور في القدرة الشرائية للدينار، ومشاكل في التمويل بالمواد الأولية والتجهيزية إزاء توجيه

ثانيا: التوصيات

في ظل النتائج المتوصل إليها، وفي ظل الأزمة الصحية COVID-19، وفي ظل انخفاض أسعار النفط، والتي تسببت هذه السنة في ارتفاع معدلات التضخم، يمكن وضع جملة من التوصيات والتي من شأنها التخفيف من معدلات التضخم المرتفعة:

- العمل على التنويع في مصادر الدخل وعدم حصره في مدا خيل النفط فقط.
- الاهتمام أكثر بالإنتاج المحلي، والعمل على عصرنة جهاز الإنتاج بهدف الرفع من العرض الوطني ومحاولة الوصول إلى الاكتفاء الذاتي في السلع الأساسية وزيادة التصدير، الأمر الذي سيرفع لا محالة من الإيرادات خارج مجال المحروقات، وتقليل الاستيراد التي تعتبر القناة الأساسية للتضخم المستورد.
- العمل على تحقيق التوازن بين الإنتاج السلعي والعرض النقدي.
- تشديد الرقابة على الأسعار المحلية والتحكم في عناصر التكوين السعري للسلع الضرورية.
- تنظيم السوق ومحاربة الأسواق الموازية.

- توجيه وترشيد الإنفاق العام نحو القطاعات المنتجة التي تلعب دورا بارزا في التنمية الاقتصادية من خلال العمل على زيادة الإنفاق الاستثماري المنتج، مما يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد الوطني.
- مراجعة السياستين النقدية والمالية في الجزائر بما يكفل ترشيد الإنفاق الحكومي وبالضبط الاستهلاكي منه، وجعل العرض النقدي يتماشى العرض السلعي الحقيقي، وذلك من كبح جماح التضخم.
- وضع مخطط وبرامج محكمة لمحاربة الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية، باعتباره الجانب الأكبر لهدر الإنفاق الحكومي في الجزائر، والذي ساهم بقسط كبير في ارتفاع المستوى العام للأسعار.
- محاولة تفعيل بورصة الجزائر قصد تنشيط عمليات إصدار وتداول الأوراق المالية.

ثالثا: آفاق البحث

يبقى هذا الموضوع يثير عدة تساؤلات، لذا نقترح دراسة الإشكاليات التالية:

- أثر أزمة COVID-19 على معدلات التضخم العالمية.
- الصدمات النفطية وتأثيرها على معدلات التضخم في الجزائر.
- أثر تراجع قيمة الدينار الجزائري على التضخم.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

- **الكتب:**

1. أكرم حداد ومشهور هذلول، النقود والمصارف: مدخل تحليلي ونظري، ط 1، دار وائل، 2005.

2. جون مينارد كينز، **النظرية العامة في الاقتصاد، ترجمة: نهاد رضا**، دون رقم المجلد، دون رقم الجزء، دون رقم الطبعة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1991.

3. رمزي زكي، **مشكلة التضخم في مصر: أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء**، دون رقم المجلد، دون رقم الجزء، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة 1980.

4. سوزي عدلي ناشد، **مقدمة في الاقتصاد البنكي والمصرفي**، بدون طبعة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008.

5. علي كنعان، **النقود والصيرفة والسياسة النقدية**، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، ط 1، 2012.

6. غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.

7. مجدي عبد الفتاح سليمان، **علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام**، دار غريب، مصر، بدون طبعة، 2002.

8. محمد عزت غزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف**، ط 1، دار النهضة العربية، لبنان، 2002.

9. محمد يونس وعبد النعيم مبارك، **مقدمة في النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية**، بدون طبعة، الدار الجامعية، مصر، 2003.

10. مصطفى رشدي شيحة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، بيروت، الدار الجامعية، ط 1985.

11. ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**،دون رقم المجلد، دون رقم الجزء، دار زهران للنشر والطباعة، عمان، 2007.

12. نبيل الروبي، **نظرية التضخم**، بدون رقم المجلد، دون رقم الجزء، ط 2، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1984.

13. نزار سعد الدين العيسى و إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي: **مبادئ وتطبيقات**، ط 1، دار الحامد، الأردن، 2006.

14. وهيب مسيحة، **النظرية النقدية وسياسة التوظيف**، بدون رقم المجلد، بدون رقم الجزء، بدون طبعة، بدون دار نشر، القاهرة 1961.

- **الأطروحات والرسائل الجامعية:**

1. اسماء مخاليف، **محددات التضخم في الجزائر مع مقاربة بدوال الاستهلاك**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2017.

2. أسماء ناويس، **أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1990 – 2011**، رسالة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2014.

3. إيمان بن زروق، **التضخم أثاره وقياسه مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2021.

4. بلجبلية سمية، **أثر التضخم على عوائد الأسهم-دراسة تطبيقية للأسهم-، بورصة عمان 1996 – 2006**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد بنكي ومصرفي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010.

5. بلقاسمي سمية، **إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، شعبة علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2017.

6. بن بوزيان جازية، **التضخم الركودي في الجزائر دراسة قياسية**، رسالة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، قسم علوم اقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2007.

7. بن علي حكيمة، **العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990 – 2013**، أطروحة الدكتوراه، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة ، 2015.

8. بن يخلف كمال، **السياسات المالية والنقدية ومشكلة التضخم حالة الاقتصاد الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2007.

9. بو كرشاوى إبراهيم، **فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الدول النامية دراسة لتجارب دولية مع الإشارة للاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير، تخصص

علوم مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، 2017.

10. داود سعد الله،" **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر – 2000 – 2010** "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، 2011 – 2012 ، ص148 – 147

11. زواد أسيا، **علاقة البطالة بالتضخم في بعض دول المغرب العربي، دراسة تحليلية قياسية باستخدام معطيات بانيل خلال الفترة (1980 – 2018)**، أطروحة دكتوراه، شعبة علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس–مستغانم.

12. سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، رسالة ماجستير، تخصص دراسات اقتصادية، ،قسم علوم اقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2006.

13. شيخة سفيان، **مشاكل التضخم في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 2003.

14. صافا محمد، **أثر ظاهرة التضخم على الاقتصاد: دراسة اقتصادية وقياسية – حالة الجزائر 1962 – 2007**، رسالة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة السانيا، وهران، 2010.

15. طلحة محمد، **قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف – النمو الاقتصادي) بالجزائر في الفترة من 1970 إلى 2017**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2019.

16. فضيلة جنوحات، " **إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، (جامعة الجزائر،) 2006 / 2005 ،

17. فؤاد زميت، **أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتوازن الخارجي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990 – 2015**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018.

- **المجلات والمنشورات:**

1- أحمد محمد أبو طه، **التضخم النقدي أسبابه وأثره على الفرد والمجتمع في العصر الحديث، دراسة تطبيقية من منتصف القرن العشرين**، دون رقم المجلد، دون جزء دون طبعة، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2012.

2- بالقاضي بلقاسم، **التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد: 28، المجلد 2، 2013.

3- بدر الدين حسين جبر الله،" **التغيرات الهيكلية في الصادرات السودانية والنمو الاقتصادي**" 2010-1985-، مجلة المصرفي، العدد 62، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي،2011 .

4- بن زازة منصورية، **دراسة التضخم خلال الفترة 1990 – 2019**، مجلة المالية والأسواق، العدد 01، المجلد 09، مارس 2022.

5- بن يوسف نوة، **أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة 1990 – 2012**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 16، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ديسمبر 2014.

6- بوعافية سمير و رحالي بلقاسم، **دراسة تحليلية تنبؤية لمستويات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2016**، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 37، بدون رقم المجلد، أفريل 2018.

7- جازية بن بوزيان وعبد الرحيم شيبي، **دراسة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر 1980 – 2016، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان**، بدون عدد، بدون رقم المجلد، دون تاريخ.

8- دحماني فاطمة، بو ضياف سامية، **تداعيات تذبذبات التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990 –2019**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 18، العدد 28، السنة 2022.

9- سعيج عبد الحكيم، **التضخم ومؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1989- 2012**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 23، الجزائر، 2014.

10- سليمان ناصر،"مشكلة فائض السيولة لدى البنوك الجزائرية أسبابها ومقترحات لتصريفها"، الملتقى الوطني حول :**إشكالية استعمال السيولة النقدية في المعاملات التجارية وانعكاسها على الخدمات المصرفية الجزائرية**،(سيدي بلعباس، 6/7ماي2014 .

11- سهام بشكيط، حسيبة جبلي، **العلاقة بين التضخم والبطالة في الاقتصاد الجزائري– دراسة نظرية وقياسية–**، الملتقى الوطني حول **التضخم في الجزائر :الأسباب، الأثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة**، جامعة جيجل، الجزائر،29 .يومي 28–29 أكتوبر2013 .

12- عبد الله قوري يحيى، " **محددات التضخم في الجزائر :دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية**" 2012 - 1970 SVAR ، مجلة الباحث،(العدد2014،،14).

13- لعرابة مولود،" تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر **:دراسة تحليلية للفترة** الممتدة من 1970-2000" ، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات،(الأردن، المجلد السادس، العدد 02 ،) 2004 .

14- لوصيف كميلية، **العلاقة بين التضخم والتطور المالي في الجزائر خلال الفترة 1980 – 2018**، مجلة الدراسات المالية ،المحاسبية والإدارية، المجلد 08، العدد 01- الجزائر، مارس 2021.

15- محمود محمد داغر و رمضان الصويعي، **تأثير عرض النقود وسعرا لصرف على التضخم في الاقتصاد الليبي، مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 60، المجلد 16، 2010.**

16- نصر حميدات و، عقبة عبد اللاوي، " **واقع مناخ الاستثمار في الجزائر في ظل برامج ومخططات التنمية الاقتصادية للفترة(2001-2017)** مع التركيز على القانون 16 09-،"مجلة المالية والأسواق،(المجلد5، العدد9) 2018،

- **التقارير والمواقع الالكترونية:**

1. أحمد محمد عادل عبد العزيز،" **أثر سعر الفائدة على التضخم في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر (دراسة قياسية")** ، مركز النظم العالمية لخدمات البحث العلمي، على الموقع/ http://www.alnodom.com
2. **بنك الجزائر، " التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، نوفمبر** 2016.
3. بنك الجزائر، " التقرير السنوي2016 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، سبتمبر 2017.

4. بنك الجزائر، " التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، جويلية 2018،

5. بنك الجزائر، "التقرير السنوي2021و، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ديسمبر 2021

6. بنك الجزائر، "التقرير السنوي2020و، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ديسمبر 2020

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Abdelmadjid Bouzidi, Les années 90 de l'économie Algérienne : les limites des politiques conjoncturelles,(ENAG/ EDITIONS, Alger,1999.
2. Ariful Islam, Impact of Inflation on import : an empiricalstudy, International Journal of économiques, finance and management sciences, Vol 1, N 1, 2013.
3. Fatukasi Bayo «Déterminants of inflation in Nigeria : an empirical analysis », international journal of humanités and social sciences, Vol 1,N° 12.
4. Hamid Bali, Inflation et mal développement en Algérie,)OPU, Ben Aknou, Algérie, 1993.
5. Stéphanie Dupays, "Déchiffrer les statistiques économiques et sociales ", Dunod, Paris, 2008.

الملخص

الملـخـص

تناقش هذه الدراسة موضوع محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2020، لذلك تم صياغة الإشكالية الرئيسية على النحو التالي: **ماهي محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة من 2014 الى 2020 ؟**

والهدف الأساسي من ذلك هو الاطلاع على تطورات معدلات التضخم في الجزائر ومعرفة أسباب ارتفاعها ومحدداتها، بالإضافة إلى معرفة التدابير والإجراءات المتخذة من طرف الدولة لمواجهة موجة التضخم والحد منه.

تم التوصل إلى أن محددات التضخم تتمثل في زيادة الكتلة النقدية، ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج خاصة الأجور، طبيعة الواردات الجزائرية وارتفاع قيمتها، انخفاض قيمة الدينار مقابل العملات الأخرى، الصدمة النفطية، وللحد من ارتفاع معدلات التضخم اتخذت الجزائر جملة من الإجراءات والتدابير الرامية إلى ضبط السوق من خلال السياستين المالية النقدية.

Summary:

This study discusses the issue of the determinants of inflation in Algeria during the period from 2014 to 2020, so the main problem has been formulated as follows: What are the determinants of inflation in Algeria during the period from 2014 to 2020?

The main objective of this is to see the developments in inflation rates in Algeria and to know the reasons for its rise and its determinants, in addition to knowing the measures and measures taken by the state to confront and reduce the wave of inflation.

It was concluded that the determinants of inflation are the increase in the monetary mass, the high costs of production factors, especially wages, the nature of Algerian imports and their increase in value, the depreciation of the dinar against other currencies, the oil shock, and to reduce the high rates of inflation, Algeria has taken a number of measures and measures aimed at controlling the market